الإبدال بين الحركات القصيرة

حسن، عادل محمد ابراهيم
الإبدال بين الحركات القصيرة
في إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر
ط 1 ، القاهرة : دار الآفاق العربية 2018
124 ص ، 24 سم

1- القرآن، القراءات.

أ. العنوان 228

تدمك: 4 – 334 – 344 – 977 – 978
رقم الإيداع : 2812 / 2018
الطبعة الأولى
1439 هـ / 2018 م

نشر – توزيع – طباعة
55 شارع محمود طلعت من ش الطيران
مدينة نصر – القاهرة
تليفون : 22617339 -00202 **تليفاكس : 00202-22610164**

Emails: **dar.alafk@yahoo.Com**
selim.selim10@yahoo.com
daralafak2017@gmail.com
dar.alafk@Gmail.com



الطبعة الثانية

١٤٣٩/٢٠١٧

الإبدال بين الحركات القصيرة

في

إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر

للبنا الدمياطي

« دراسة لهجية »

إعداد

أ.د عادل محمد إبراهيم حسن

أستاذ أصول اللغة

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بكفر الشيخ جامعة الأزهر

والوكيل الأسبق لكلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق

المبحث الأول

اتِّفاق الدَّلالة

الصورة الأولىٰ: الإبدال بين الفتح والكسر

المثال الأول: ﴿نَسْتَعِينُ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ **[الفاتحة: 5]**.

النَّص: «وعن المطوعي (نستعين) بكسر حرف المضارعة[1]، وهي لغة مطردة في حرف المضارعة بشرطه» 1/ 364.

التَّعليق: أشار المؤلِّف في نصِّه السَّابق إلىٰ ظاهرة تُعَدُّ من أبرز الظواهر الصَّوتية في عالم اللهجات العربية وهي «كسر حروف المضارعة»، أو ما تسمىٰ في عرف أهل اللغة «تلتلة بهراء»[2] نسبة إلىٰ إحدىٰ القبائل العربية الناطقة بذلك «ومن بهراء سرت عدوىٰ كسر حروف المضارعة إلىٰ العرب قاطبة ما عدا أهل الحجاز»[3].

(1) ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه نشر. ج. برجشتراسر ص9 - طبعة مكتبة المتنبي - القاهرة، وإعراب القرآن للنحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد 1/ 20 - مطبعة مصطفىٰ العاني - بغداد - الجمهورية العراقية - إحياء التراث الإسلامي - 1397هـ-1977م، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية. تحقيق أحمد صادق الملاح 1/ 76 - القاهرة 1394هـ-1974م، والجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) 1/ 148 - دار الحديث - القاهرة، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 1/ 42 - دار الفكر - 1412هـ-1992م.

(2) **بهراء:** بطن من تميم أو من قضاعة. اللهجات العربية د. إبراهيم نجا ص77.

(3) اللهجات العربية د. إبراهيم محمد أبو سكين ص83 - الفاروق الحديثة للطباعة والنشر 1406هـ-1986م.

وليست التَّلتلة خاصَّة بحرف التَّاء فقط كما يظهر من تسميتها عند بعض العلماء بل تشمل جميع حروف المضارعة، فقد ذكر السيوطي نقلا عن ثعلب: «ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم وتلتلة بهراء»[1].

ولم يشر المؤلِّف إلىٰ مَنْ تنسب هذه اللغة، في حين أشارت كثير من المصادر إلىٰ أن الكسر في حروف المضارعة من نصيب قبائل قيس وتميم وأسد وربيعة وهذيل، بينما كان الفتح من نصيب أهل الحجاز.

فقد ذكر أبو جعفر النَّحاس لغة الكسر بقوله: «وقرأ يحيىٰ بن وثاب والأعمش: (نستعين) بكسر النون، وهذه لغة تميم وأسد وقيس وربيعة»[2].

وكذا ذكرها أبو حيان بقوله: «وهي لغة قيس وأسد وربيعة ... وقال أبو جعفر الطُّوسي: وهي لغة هذيل»[3].

في حين أشار الفراء إلىٰ لغتي الفتح والكسر بقوله: «هي مفتوحة في لغة قريش، وأسد وغيرهم يقولونها بكسر النون»[4].

ولو أنَّ الرُّواة لم ينسبوا لغة الكسر إلىٰ قبيلة هذيل لحكمنا بأن المجتمع الحضري يميل بطبيعته إلىٰ الفتح باعتباره رمزًا للخفَّة والسُّهولة؛ بينما يميل المجتمع

(1) المزهر في علوم اللغة للسيوطي. تحقيق. محمد جاد المولي وزميليه 1/ 211 - دار التراث - الطبعة الثالثة د. ت.

وينظر: الخصائص لابن جني. تحقيق. محمد علي النجار 2/ 13 - الهيئة المصرية العامة للكتاب- الطبعة الثالثة - 1407هـ-1987م، وفصول في فقه العربية. د. رمضان عبد التواب ص125 - مكتبة الخانجي - الطبعة الثالثة - 1408هـ-1987م، واللهجات العربية د. إبراهيم محمد أبو سكين ص84.

(2) إعراب القرآن للنحاس 1/ 20.

وينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني. تحقيق. علي النجدي وآخرين 1/ 330 - القاهرة 1415هـ-1994م، والجامع لأحكام القرآن 1/ 148.

(3) البحر المحيط 1/ 42.

(4) الصاحبي لابن فارس. تحقيق. السيد أحمد صقر ص28 - مطبعة الحلبي - دار إحياء الكتب العربية.

البدوي إلىٰ الكسر باعتباره رمزًا للثِّقل والصُّعوبة الناجمة من طبيعته التي يحياها، ولكن جاءت نسبة النُّطق بالكسر إلىٰ قبيلة هذيل، وهم من سكان الحجاز لتقلب الحقائق وتؤكِّد علىٰ تلك النَّتيجة التي تقضي بأن اللهجات العربية لا تعترف بالحدود الفاصلة بينها وبين شقيقاتها من اللهجات الأخرىٰ «ولا مانع من تأثر بعض قبائل المدن بما انتشر عند إخوانهم العرب في البوادي فهم علىٰ صلة بهم يلاقونهم ويتعاملون معهم»[1].

«وعلىٰ أية حال فإن اللغة لا تعرف الاطراد الدَّائم الذي لا يتخلَّف»[2].

وعن توجيه القراءة بكسر حرف المضارعة في الفعل «نستعين» ذكر العلماء أنه» فُعل ذلك ليدل عل أنه من استعْوِن يستعين، والأصل في «نستعين» نَسْتَعون، نُقِلَتْ حركة الواو علىٰ العين، فلما انكسر ما قبل الواو صارت ياء والمصدر استعانة، والأصل استعوان، نقلت حركة الواو علىٰ العين فلما انفتح ما قبل الواو صارت ألفًا، ولا يلتقي ساكنان فحُذفت الألف الثانية لأنها زائدة، وقيل الأولىٰ؛ لأن الثَّانية لمعنىٰ ولزمت الهاء عوضًا»[3].

والرَّاجح أنَّ هذا الجواز «تنبيهًا علىٰ كون الماضي مكسور الأول»[4]، حيث

(1) اللهجات العربية نشأة وتطورًا د. عبد الغفار هلال ص294.

(2) اللهجات العربية في القراءات القرآنية د. عبده الراجحي ص117 - دار المعرفة الجامعية 1996م.

(3) إعراب القرآن للنحاس 1/ 20.

وينظر: المحرر الوجيز 1/ 76، 77، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري. تحقيق د. إبراهيم عطوة عوض 1/ 7 - دار الحديث - 1412هـ-1992م، والجامع لأحكام القرآن 1/ 148، والبحر المحيط 1/ 42، والدر المصون في علوم الكتاب المبين للسمين الحلبي. تحقيق علي محمد معوض وآخرين 1/ 76 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان- الطبعة الأولىٰ 1414هـ-1994م.

(4) شرح الرضىٰ علىٰ شافية ابن الحاجب. حققه. محمد نور الحسن وآخرون 1/ 143 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - 1402هـ-1982م، والمغني في تصريف الأفعال د. محمد عبد الخالق عضيمة ص144- دار الحديث - 1382هـ-1962م.

يقول سيبويه: «واعلم أن كل شيء كانت ألفه موصولة مما جاوز ثلاثة أحرف في فَعَل فإنك تكسر أول الأفعال المضارعة للأسماء»(1).

ومن هنا فالفصاحة تبدو ظاهرة في الدَّارج علىٰ ألسنة الناس اليوم في كسر حروف المضارعة؛ وذلك لأنه ينتمي إلىٰ مجموعة من القبائل العربية الفصحىٰ، والتي أسهمت وبشكل واضح في تكوين اللغة النموذجيَّة الأدبيَّة، إضافة إلىٰ الاستشهاد بها في مجال القراءات القرآنيَّة وإن كانت شاذَّة.

وقد أبدىٰ المؤلِّف استثناءً في تحقيق هذه القاعدة عندما قال عنها: «وهي لغة مطردة في حرف المضارعة بشرطه»، ولم يشر إلىٰ هذا الشَّرط، وهو يعني «ألا يكون حرف المضارعة ياء لثقل ذلك، علىٰ أن بعضهم قال: ييجل مضارع وجل، وكأنه قصد إلىٰ تخفيف الواو إلىٰ الياء فكسر ما قبلها لتنقلب، وقد قرئ: «فإنهم ييلمون»(2)، وهي هادمة لهذا الاستثناء(3).

وقد تحقَّقت هذه الظاهرة هنا في الفعل السُّداسي المبدوء بهمزة الوصل، إضافة إلىٰ قواعد أخرىٰ أصَّل لها علماء النحو، وهي: إذا كان الفعل ثلاثيًّا من فعل -مكسور العين-، أو خماسيًّا مبدوءًا بالتَّاء الزائدة(4).

إذًا إذا تحققت هذه القواعد فقد صحَّ تبادل الفتح والكسر علىٰ حركة أول المضارع بين قبائل العرب المذكورة آنفًا.

---

(1) كتاب سيبويه. تحقيق عبد السلام محمد هارون 4/ 112 - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولىٰ 1411هـ-1991م.

وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي .تحقيق د. مصطفىٰ أحمد النماس 1/ 88 - الطبعة الأولىٰ 1404هـ-1984م.

(2) في قوله تعالىٰ: ﴿إِن تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ﴾ [النساء: 104]. وهي قراءة يحيىٰ بن وثاب. ينظر: المحتسب 1/ 198.

(3) الدر المصون 1/ 76.

(4) ينظر: كتاب سيبويه 4/ 110، وشرح الرضىٰ علىٰ شافية ابن الحاجب 1/ 141.

المثال الثاني: ﴿عَسَيْتُمْ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟﴾ **[البقرة: 246]**.

قال تعالىٰ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ﴾ **[محمد: 22]**.

النَّص: «واختلف في (عسيتم) هنا، والقتال؛ فنافع بكسر السِّين، وهي لغة، والباقون بالفتح[1]، وهو الأصل للإجماع عليه في عسىٰ» 1/ 445.

التَّعليق: ذكر المؤلِّف أن كسر السِّين في (عسيتم) لغة من لغات العرب دون نسبة لها، في حين أشار أبو حيان إلىٰ أنها لغة أهل الحجاز مع التَّوجيه لها، «قال أبو بكر الأدفوي وغيره: إن أهل الحجاز يكسرون السِّين من عسىٰ مع المضمر خاصة، وإذا قيل: عسىٰ زيد فليس إلا الفتح. والمحفوظ عن العرب أنه لا تكسر السِّين إلا مع تاء المتكلم والمخاطب ونون الإناث، نحو: عسيتُ، وعسينَ، وذلك علىٰ سبيل الجواز لا الوجوب، ويفتح فيما سوىٰ ذلك علىٰ سبيل الوجوب، ولا يسوغ الكسر نحو: عسىٰ زيد، والزيدان عسيا، والزيدون عسوا، والهندات عسيا، وعساك، وعساني، وعساه ... وينبغي أن يقيد المضمر بما ذكرناه»[2].

وفي النَّص السَّابق إشارة إلىٰ كسر السين من (عسيتم) مع المضمر خاصَّة،

(1) ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد. تحقيق د. شوقي ضيف ص186 - دار المعارف - الطبعة الثالثة 1400هـ، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، حققه. بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي 1/ 349 - دار المأمون للتراث - الطبعة الثانية 1413هـ-1993م، وحجة القراءات لأبي زرعة. تحقيق. سعيد الأفغاني ص139 - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية - 1399هـ-1979م، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. مكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق د. محيىٰ الدين رمضان 1/ 303 - الطبعة الرابعة 1407هـ-1987، والعنوان في القراءات السبع لإسماعيل بن خلف الأنصاري. حققه د. زهير زاهد، ود .خليل العطية ص74 - عالم الكتاب - الطبعة الثانية 1406هـ-1986م، والنشر في القراءات العشر 1/ 230.

(2) البحر المحيط 2/ 570، 571. وينظر: الدر المصون 1/ 598.

مع أن كثيرًا من العلماء قد أجازوا ذلك مع الظاهر أيضًا، حيث ذكر أبو علىٰ الفارسي أنه «إن أسند الفعل إلىٰ ظاهر، فقياس عسيتم أن تقول: عَسِىٰ زيد، مثل رضىٰ، فإن قاله فهو قياس قوله، وإن لم يقله فسائغ له أن يأخذ باللغتين فيستعمل إحداهما في موضع، والآخر في موضع آخر، كما فعل ذلك غيره»[1].

ومن هنا «فظاهر هذه العبارة أنه يجوز كسر سينها مع الظَّاهر بطريق القياس علىٰ المضمر»[2].

إذًا فلغة الكسر لغة ثابتة لا مجال لإنكارها مع المضمر والظَّاهر علىٰ حدٍّ سواء، وذلك بدليل أنه «قد حكىٰ في اسم الفاعل «عسٍ» فهذا يدل علىٰ كسر السِّين في الماضي»[3].

وقد ثبت عن العرب أيضًا «أنهم قد قالوا: ما أعساه، وأعس به، حكاه ابن الأعرابي، فقولهم عسٍ، يقوي قراءته (هل عَسِيْتُم)، ألا ترىٰ أن عسٍ مثل حر وشج ... وقد جاء فَعِل وفَعَل في نحو: نَقِمْتُ ونَقَمْتُ ... فاستعملوا فَعِل في هذا الحرف، فيما قاله أبو عثمان، فكذلك عَسَيْتُ وعَسِيتُ»[4].

---

(1) الحجة للقراء السبعة 1/ 350.

وينظر: المحرر الوجيز 2/ 253، ومفاتيح الغيب للفخر الرازي 6/ 485 - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الأولىٰ 1401هـ-1981م، والجامع لأحكام القرآن 3/ 207، وإبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للشاطبي. تحقيق د. إبراهيم عطوة عوض ص364 - مطبعة البابي الحلبي - 1402هـ-1981م، ولسان العرب لابن منظور الإفريقي. تحقيق. عبد الله علي الكبير وآخرين (ع س ىٰ) 4/ 2950 - مطبعة دار المعارف، والبحر المحيط 2/ 570، والدر المصون 1/ 598، 599.

(2) الدر المصون 1/ 598.

(3) الكشف عن وجوه القراءات السبع 1/ 303.

وينظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه. حققه د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين 1/ 95، 96 - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولىٰ 1413هـ-1992م، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 1/ 103، وإبراز المعاني من حرز الأماني ص364، والجامع لأحكام القرآن 3/ 207.

(4) الحجة للقراء السبعة 2/ 350.

وقيل: «إن الياء إذا سكنت وانفتح ما قبلها حصل في التَّلفظ بها نوع كلفة ومشقَّة، وليست الياء من «عسِىٰ» كذلك؛ لأنها وإن كانت في الكتابة ياء إلا أنها في اللفظ مَدَّة، وهي خفيفة فلا تحتاج إلىٰ خفة أخرىٰ»[1].

إذًا فللكسر وجه في العربية، وليس الأمر كما ادَّعىٰ بعض العلماء من أنه ليس للكسر وجه، أو اجترأ العرب علىٰ تغيير بعض اللغة، أو لم ينقله أهل اللغة، أو وصف القراءة بالكسر بأنها قراءة نادرة أو رديئة أو ضعيفة.

وقد ظهرت الأوصاف السابقة علىٰ لغة الكسر من خلال النصوص التالية:

أ- يقول أبو حاتم: «وليس للكسر وجه»[2].

ب- يقول أبو عبيد: «القراءة عندنا هي الفتح لأنها أعرف اللغتين، ولو كان (عسِيتُم) لقرئت «﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ﴾» **[الإسراء: 8]**. وما اختلفوا في هذا الحرف»[3]. فهذا جهل من أبي عبيد بهذه اللغة كما ذكر أبو حيان[4].

ج- قال الفرَّاء: «ولو كانت كذلك لقال: عَسِىٰ في موضع عسىٰ. ولعلها لغة نادرة، وربما اجترأت العرب علىٰ تغيير بعض اللغة إذا كان الفعل لا يناله قد قالوا: لُسْتُم يريدون لستُم، ثم يقولون: لَيْسَ وليسُوا سواء؛ لأنه فعل لا يتصرف ليس له يفعل، وكذلك عسىٰ ليس له يفعل، فلعله اجترئ عليه كما اجترئ علىٰ لستم»[5].

د- قال الزَّجاج: «وأهل اللغة كلهم يقولون عَسَيْتُ أن أفْعَلَ ويختارونه»[6].

(1) مفاتيح الغيب 6/ 485.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 1/ 122، والكشف 1/ 303، والجامع لأحكام القرآن 3/ 207.

(3) حجة القراءات ص139، 140. وينظر: مفاتيح الغيب 6/ 485.

(4) البحر المحيط 2/ 571.

(5) معاني القرآن للفراء. تحقيق. أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار 3/ 62 - طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة.

(6) معاني القرآن وإعرابه للزجاج. تحقيق د. عبد الجليل شلبي 1/ 326 - دار الحديث - القاهرة - الطبعة الثانية 1418هـ-1997م.

ويقول أيضًا: «واللغة الجيدة البالغة: عَسَيْتُم -بفتح السَّين- ولو جاز عَسِيتُمْ لجاز أن تقول: عَسِىٰ ربكم أن يرحمكم»[(1)].

هـ- يقول النَّحاس: «حكىٰ يعقوب بن السِّكيت وغيره أن «عسِيت» لغة ولكنها لغة رديئة، فإذا قال عسىٰ الله: ثم قال فهل عسِيتُم استعمل اللغتين جميعًا إلا أنه ينبغي له أن يقرأ بأفصح اللغتين وهو فتح السِّين»[(2)].

و- يقول الأزهري: «واتفق أهل اللغة علىٰ أن كسر السِّين ليس بجيد، وأنا أحسبها لغة لبعض العرب وإن كرهها الفصحاء»[(3)].

ز- يقول الزَّمخشري: «وقرئ (عسيتم) بكسر السِّين وهي ضعيفة»[(4)].

ولكن هذه الأقوال السَّابقة لا حجَّة لها ولا اعتبار، حيث يقول السَّمين الحلبي: «ولا يلتفت إليه (أي إلىٰ كل ذلك) لوروده متواترًا»[(5)].

ولست أدري كيف يجترئ هؤلاء العلماء علىٰ وصف القراءة المتواترة بالضَّعف والرَّداءة، إضافة إلىٰ أنها لغة لأهل الحجاز.

ولكن بلا شك أن «(عَسَيْت) الأكثر فيه فتح السِّين. وهي المشهورة، فالفتح في السِّين هي اللغة الفاشية، وعليها أجمع القراء ونافع معهم، إذا لم يتصل الفعل بمضمر. وأيضًا فإن مساواة الفعل مع المضمر والمظهر، أولىٰ من المخالفة بينهما،

---

(1) الإسراء من الآية 8. السابق 5/ 13.

(2) إعراب القرآن للنحاس 1/ 122.

وينظر: إصلاح المنطق لابن السكيت. تحقيق. أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون ص188 - دار المعارف - الطبعة الرابعة 1368هـ-1949م.

(3) معاني القراءات للأزهري. حققه. أحمد فريد المزيدي ص81 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولىٰ - 1420هـ-1999م.

(4) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري 1/ 291 - دار الكتاب العربي.

(5) الدر المصون 1/ 599.

لأن المضمر عقيب المظهر، فواجب أن يكون مثله وهو الاختيار لإجماع القراء عليه مع المضمر والمظهر، وإنما خالفهم نافع وحده مع المضمر»[1].

وليس معنىٰ أن قراءة الفتح هي المشهورة والفاشية والأكثر استعمالا نفي القراءة بالكسر، ووصفها بالضَّعف والرَّداءة ما دامت منسوبة إلىٰ أحد القرَّاء السَّبعة وموافقة لوجه من وجوه اللغة العربية كما هو معروف في شروط القراءة الصَّحيحة.

إذًا فتح السِّين وكسرها في «عسىٰ» لغتان، تقول العرب: (عَسِيتُ أن أفعل، وعسَيتُ)[2].

المثال الثالث: (يَحْسَبُ)، ﴿تَحْسَبُهَا﴾.

قال تعالىٰ: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ **[البقرة: 273].**

قال تعالىٰ: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً﴾ **[النمل: 88].**

النَّص الأول: «واختلف في (يحسب) المضارع حيث أتىٰ نحو: (يحسبهم)، ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ **[آل عمران: 169]**، ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ﴾ **[الكهف: 104]**، ﴿يَحْسَبُهُ﴾ **[النور: 39]** ﴿أَيَحْسَبُ﴾ **[القيامة: 3]**. فابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو بكر بفتح السِّين، علىٰ الأصل، كعلم يعلم وهو لغة تميم، وافقهم الحسن والمطوعي. والباقون بالكسر لغة أهل الحجاز» 1/ 457.

النَّص الآخر: «وقرأ (تحسبها) بفتح السِّين علىٰ الأصل، ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر. وكسرها الباقون[3]، علىٰ لغة الحجاز» 2/ 335.

---

(1) الكشف 1/ 303. وينظر: الجامع لأحكام القرآن 3/ 207.

(2) حجة القراءات ص139.

وينظر: إبراز المعاني ص364، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 1/ 103، وشرح المفصل لابن يعيش 7/ 116 – عالم الكتب – بيروت –، ولسان العرب (ع س ىٰ) 4/ 2950.

(3) ينظر: السبعة في القراءات ص191، ومعاني القراءات ص89، والحجة للقراء السبعة 2/ 402، وحجة القراءات ص148، والكشف 1/ 317، 318، والتيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص71 – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولىٰ 1416هـ–1996م، والعنوان في القراءات السبع =

التَّعليق: أصاب المؤلِّف عندما ذكر أن فتح السِّين في مضارع (حسِب) -بكسر السين- من نصيب قبيلة تميم، بينما مال الحجازيون إلىٰ الكسر في الماضي والمضارع معًا، وهو ما أكَّدته المصادر الأخرىٰ[1].

ولكل حجته فيما ذهب إليه «فالحجة لمن فتح: أنه أتىٰ بلفظ الفعل المضارع علىٰ ما أوجبه بناء ماضيه؛ لأن (فَعِل) بالكسر يأتي مضارعه علىٰ (يفعَل) بالفتح قياس مطرد. والحجة لمن كسر: أن العرب استعملت الكسر والفتح في مضارع أربعة أفعال: يحسب، وينعم، وييئس، وييبس حتىٰ صار الكسر فيهن أفصح»[2].

وقد ذكر سيبويه هذه الأفعال الأربعة الشَّاذة بقوله: «وقد بنوا فَعِلَ علىٰ يَفْعِلُ في أحرف، كما قالوا: فَعُلَ يَفْعُل فلزموا الضَّمة، وكذا فعلوا بالكسرة فشبه به. وذلك حَسِب يَحْسِبُ، ويَئِس يَيِئِس، ويَبِسَ يَيبِسُ، ونَعِم يَنْعِمُ ... والفتح في هذه الأفعال جيد وهو أقيس»[3].

= ص76، والنشر في القراءات العشر 2/ 36، والمحرر الوجيز 2/ 339، والبحر المحيط 2/ 697، والدر المصون 1/ 655.

(1) ينظر: معاني القراءات ص89، والكشف 1/ 318، والبحر المحيط 2/ 697، والدر المصون 1/ 655.

(2) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه. تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ص103 – مؤسسة الرسالة – الطبعة الخامسة – 1410هـ–1990هـ.

وينظر: معاني القراءات ص89، والحجة للقراء السبعة 2/ 402، وحجة القراءات ص148، والمحرر الوجيز 2/ 339، وإبراز المعاني ص377، والجامع لأحكام القرآن 3/ 293، والبحر المحيط 2/ 697، والدر المصون 1/ 655.

(3) كتاب سيبويه 4/ 38، 39. وسار علىٰ نهج سيبويه في اقتصاره علىٰ هذه الأفعال الأربعة: ابن جنِّي، والجوهري، والميداني، وابن يعيش.

ينظر: الخصائص لابن جني 1/ 381، وتاج اللغة وصحاح العربية للجوهري. تحقيق.أحمد عبد الغفور عطار (ح س ب) 1/ 112 – دار العلم للملايين – الطبعة الثالثة 1404هـ–1984م، ونزهة الطرف في علم الصرف للميداني. شرح ودراسة. د. يسرية إبراهيم حسن 1/ 136 – الطبعة الأولىٰ 1413هـ–1993م، وشرح المفصل 7/ 153. وأما الإمامان – عبد القاهر الجرجاني والشَّاطبي فلم يذكرا الفعل: يَبِس يَيْبِس.

إذًا فالوجهان جائزان في مضارع (حسِب) بكسر السِّين، والفتح فصيح استعمالا وقياسًا، والكسر فصيح استعمالاً شاذٌّ قياسًا، ولكنه أفصح لكثرة استعماله، حيث يقول أبو علىٰ الفارسي: «ولكنه حسن لمجيء السَّمع به وإن كان شاذًّا عن القياس»[1].

وإن قلت: كيف يكون شاذًّا؟ وكيف يقع في القرآن الذي هو أفصح كلام؟.

قلت: شذوذه لا ينافي أفصحيته ولا وقوعه في القرآن. فإنهم قالوا: الشَّاذ علىٰ ثلاثة أقسام: قسم مخالف للقياس دون الاستعمال، وقسم مخالف للاستعمال دون القياس، وهما مقبولان لا يخلان بالفصاحة، وقسم مخالف لهما، وهو مردود مخلٌّ بالفصاحة[2].

فالفتح في المضارع هو القياس علىٰ ما أوجبته القاعدة اللغوية من وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع، وهذا يعني أن قبيلة تميم قد نطقت بالقياس علىٰ ما أوجبته القاعدة اللغوية، وهو النُّطق الذي ذاع وانتشر في لغتنا العربية.

= ينظر: المفتاح في الصرف. عبد القاهر الجرجاني. حققه د. علي توفيق الحمد ص37 - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولىٰ 1407هـ-1987م، وإبراز المعاني ص377. في حين ذكر ابن مالك لهذا النوع خمسة أفعال أخرىٰ زيادة علىٰ تلك الأفعال الأربعة في كتابيه تسهيل الفوائد وشرحه، مع زيادة فعلين آخرين في كافيته.

ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقصد لابن مالك. حققه. محمد كامل بركات ص195 - دار الكتاب العربي بالقاهرة - 1388هـ-1968م، وشرح التسهيل لابن مالك. تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د .محمد بدوي المختون 3/ 438 - هجر للطباعة والنشر - الطبعة الأولىٰ 1410هـ-1990م، وشرح الكافية الشافية لابن مالك. حققه د. عبد المنعم أحمد هريدي 4/ 2214، 2215 - جامعة أم القرىٰ مكة المكرمة - دار المأمون للتراث. وأما أبو حيان والسيوطي فلقد زادا علىٰ ابن مالك في هذا النوع أحد عشر فعلا.

ينظر: ارتشاف الضرب 1/ 76، 77، والمزهر في علوم اللغة للسيوطي 2/ 37، 38.

(1) الحجة للقراء السبعة 2/ 403. وينظر: المحرر الوجيز 2/ 339، والجامع لأحكام القرآن 3/ 293.

(2) حاشية الرفاعي علىٰ شرح بحرق اليمني علىٰ لامية الأفعال ص14 - 1355هـ-1936م.

وهذا مما يؤكِّد أن اللغة النموذجيَّة الأدبيَّة وإن كان جلُّ اعتمادها علىٰ اللهجة القرشية إلا أنها أخذت شيئًا ليس باليسير من قبائل أخرىٰ وخاصة قبيلة تميم.

ويحدِّثنا الدُّكتور/ صبحي الصالح عن هذه اللهجة وأنها أكثر اتصالا بالعربية من غيرها فيقول: «إن في المصادر القديمة والمعجمات اللغويَّة ما يشير إلىٰ أن كثيرًا من قواعد اللهجة التميمية أقوىٰ قياسًا من بعض اللهجات القرشية، بل فيها ما يكاد الباحث يستنتج منه باطمئنان أن لهجة تميم كانت في كثير من مفرداتها وتراكيبها هي التي ينطق بها غالبًا أبناء اللغة الواحدة»[1].

إذًا فاللغتان فصيحتان في الاستعمال، والقارئ بلغة الكسر اثنان من كبار النحاة -أبو عمرو- وكفىٰ به -والكسائي- وقارئا الحرمين نافع وابن كثير[2].

المثال الرابع: ﴿حَصَادِهِۦ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ **[الأنعام: 141].**

النَّص: «واختلف في (حصاده): فأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وكذا يعقوب؛ بفتح الحاء، وافقهم اليزيدي. والباقون بالكسر[3]، وهما لغتان في المصدر كقولهم: جَداد وجِداد» 2/ 36.

التَّعليق: أهملت كثير من المصادر نسبة الفتح والكسر في هذه اللفظة واكتفت بالنَّص علىٰ أنهما لغتان عن العرب ومعهم المؤلِّف في ذلك، في حين ذكر الفرَّاء الكسر منسوبًا لأهل الحجاز والفتح من نصيب قبيلتي نجد وتميم[4].

---

(1) دراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح ص72، 73 - دار العلم للملايين - الطبعة الحادية عشرة 1379هـ-1960م. وينظر: الخصائص لابن جني 1/ 125، 126.

(2) الدر المصون 1/ 655.

(3) ينظر: السبعة في القراءات ص271، والحجة للقراء السبعة 3/ 416، وحجة القراءات ص275، والكشف 1/ 456، والتيسير ص89، والعنوان ص93، والنشر 2/ 266، والمحرر الوجيز 6/ 164، ومفاتيح الغيب 12/ 603، والبحر المحيط 4/ 664، والدر المصون 3/ 200.

(4) ينظر: حجة القراءات ص275، والجامع لأحكام القرآن 7/ 93، والبحر المحيط 4/ 664.

وليس هناك مجال للخلاف في أنهما لغتان ثابتان عن العرب لمعنىٰ واحد، حيث يقول سيبويه: «وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان علىٰ مثال فِعَال، وذلك: الصَّرام[1]، والجزاز[2]، والجداد[3]، والقطاع، والحصاد. وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فِعال وفَعال»[4].

إذًا فالحِصاد والحَصاد لغتان مشهورتان عن العرب في المصدر[5].

وبين الفتح والكسر اختلفت آراء العلماء في الترجيح، فاختار أبو عبيد الفتح، قال: للفخامة، وإن كانت الأخرىٰ فاشية غير مدفوعة، ومكي: الكسر، قال: لأنه الأصل، وعليه أكثر الجماعة[6].

المثال الخامس: ﴿نَعَمْ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا۟ نَعَمْ﴾ **[الأعراف: 44].**

قال تعالىٰ: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ **[الأعراف: 114].**

قال تعالىٰ: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ **[الشعراء: 42].**

قال تعالىٰ: ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَٰخِرُونَ﴾ **[الصافات: 18].**

النَّص: «واختلف في (نعم): فالكسائي بكسر العين، حيث جاء، وهو أربعة: هنا موضعان، وفي الشعراء، والصَّافات، لغة صحيحة لكنانة، وهذيل،

(1) **الصِّرام والصَّرام:** جَداد النَّخْل. لسان العرب (ص ر م) 4/ 2438.

(2) **الجِزاز والجَزاز:** الحصاد ... وقال الفراء: جاءنا وقت الجِزاز والجَزاز: أي زمن الحصاد وصرام النَّخْل. السابق (ج ز ز) 1/ 616.

(3) **الجَداد والجِداد:** أوان الصَّرَام. السابق (ج د د) 2/ 563.

(4) الكتاب 4/ 12. وينظر: مفاتيح الغيب 12/ 603.

(5) ينظر: الحجة للقراء السبعة 3/ 417، والمحرر الوجيز 6/ 164، والمصباح المنير للفيومي (ح ص د) ص53- مكتبة لبنان - بيروت 1990م، ومفاتيح الغيب 12/ 603، والجامع لأحكام القرآن 7/ 93، والبحر المحيط 4/ 664، والدر المصون 3/ 200.

(6) الدر المصون 3/ 200. وينظر: الكشف 1/ 456.

خلافًا لمن طعن فيها. وافقه الشنبوذي. والباقون بالفتح[1]، لغة باقي العرب» 2/ 49.

التَّعليق: ذكر النُّحاة وأهل اللغة أن «نعم»: حرف جواب لما قبلها أبدًا، وهي في الجواب نقيضة «لا» النافية[2].

والقراءة بكسر العين وفتحها في تلك اللفظة لغتان لمعنىٰ واحد، الكسر لكنانة وهذيل، والفتح لغة باقي العرب كما ذكر المؤلِّف، وبقية المصادر الأخرىٰ[3].

ولكل حجته فيما ذهب إليه، يقول ابن خالويه: «فالحجة لمن كسر: أنه فرّق في هذه اللفظة بين التي يوجب بها، وبين النَّعَم من الإبل إذا نُكِّر ووقِف عليه. والحجة لمن فتح: أنه قال: هما لغتان، فاخترت الفتح لخفته، ولم ألتفت إلىٰ موافقة اللفظ. فإن قيل: فما الفرق بين نَعَم وبلىٰ؟ فقل: الفرق بينهما: أن (نَعَمْ): يلفظ بها في جواب الاستفهام، و(بلىٰ) يلفظ بها في جواب الجَحْد»[4].

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات ص281، والحجة للقراء السبعة 4/ 19، وحجة القراءات ص282، والكشف 1/ 462، والتيسير ص91، والعنوان ص95، والنشر 2/ 269، والجامع لأحكام القرآن 8/ 184، والبحر المحيط 5/ 55، 56، والدر المصون 3/ 273.

(2) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي. تحقيق. أحمد محمد الخراط ص364 - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1394هـ.

وينظر: الجني الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق. د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل ص506 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولىٰ 1403هـ-1983م، ولسان العرب (ن ع م) 6/ 4484، 4485، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام. تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب 4/ 296 - الكويت 1421هـ-2000م، وموسوعة الحروف د. إيميل بديع يعقوب ص484 - دار الجيل - بيروت 1408هـ-1988م.

(3) ينظر: الجني الداني ص506، وشرح المفصل 8/ 125، ومغني اللبيب 4/ 294، والدر المصون 3/ 273، وموسوعة الحروف ص484.

(4) الحجة في القراءات السبع ص154، 155. وينظر: الكشف 1/ 462.

ومما يدعو للعجب أن نجد من يطعن في القراءة بالكسر، فيقول أبو حاتم: «ليس الكسر بمعروف»[1].

ولكن الكسر لغة ثابتة عن بعض قبائل العرب ومؤيدة بالقراءة القرآنية الصَّحيحة فلا يجوز ردُّها بحال من الأحوال بلغة أخرىٰ.

إضافة إلىٰ أنه قد احتج للكسائي في قراءته بالكسر ما روىٰ في الحديث: أن رجلا من خثعم قال: دفعت إلىٰ النبي ﷺ، وهو بمنىٰ فقلت: (أأنت الذي يزعم أنه نبي؟) فقال: **(نَعِمْ)** وكسر العين[2].

وروىٰ أيضًا عن عمر سأل رجلا شيئًا فقال: (نَعَمْ) فقال: (قل نَعِمْ) إنما النَّعَمُ الإبل»[3].

وما ذكره أبو عبيد بقوله: «ولم نر العرب يعرفون ما رووه عن عمر، ونراه مولدًا» فهذا طعن في المتواتر، فلا يقبل[4].

إذًا فالثَّابت عن العرب أن الكسر والفتح لغتان بمعنىٰ العِدة إذا استفهمت عن موجب، نحو قولك: أيقوم زيد فتقول: نعم، والتَّصديق إذا أخبرت عما وقع، تقول: قد كان كذا، فتقول: نعم[5].

---

(1) الدر المصون 3/ 273.

(2) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير 5/ 84 - المكتبة العلمية - بيروت.

(3) حجة القراءات ص283.

وينظر: شرح المفصل 8/ 125، ولسان العرب 6/ 4485، والجامع لأحكام القرآن 8/ 184، والدر المصون 3/ 273.

(4) الدر المصون 3/ 273.

(5) الكشف 1/ 462، 463.

وينظر: الكتاب 4/ 234، والحجة للقراء السبعة 4/ 20، وشرح المفصل 8/ 123، والجامع لأحكام القرآن 8/ 184.

المثال السادس: ﴿غِلۡظَةٗۚ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَلۡيَجِدُواْ فِيكُمۡ غِلۡظَةٗۚ﴾ **[التوبة: 123].**

النَّص: «وعن المطوعي (غلظة) بفتح الغين[1]، وهي لغة الحجاز» 2/ 100.

التَّعليق: ذكر المؤلِّف القراءة الشَّاذَّة بفتح الغين منسوبة إلىٰ أهل الحجاز، مع إهمال ذكر القراءة بالكسر ونسبتها، في حين نسبت بعض المصادر القراءتين معًا، فذكر أبو حيان أن قراءة الجمهور بكسر الغين منسوبة إلىٰ بني أسد، والفتح إلىٰ أهل الحجاز، مع قراءة ثالثة بضم الغين منسوبة إلىٰ قيس وتميم[2].

ولكن كان للفراء اتجاه آخر في تلك النِّسبة، حيث ذكر أن «لغة أهل الحجاز وبني أسد بكسر الغين، ولغة بني تميم «غلظة» بضم الغين»[3].

والتردد بين نسبة هذه اللغات يضع الباحث في حيرة من أمره، حيث يجد صعوبة في ترجيح أحدهما علىٰ الآخر، وخاصة أن اللهجات لا تسير وفق قاعدة ثابتة لا تحيد عنها، إضافة إلىٰ أن التأثير والتأثر بين اللهجات واقع لا محالة فيه.

وعلىٰ هذا فالقراءة بالأوجه الثلاث لغات ثلاث لمعنىٰ واحد[4].

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات ص320، ومختصر في شواذ القرآن ص60، ومعاني القراءات ص218، والمحرر الوجيز 8/ 302، والجامع لأحكام القرآن 8/ 607، والبحر المحيط 5/ 528، والدر المصون 3/ 513.

(2) ينظر: إصلاح المنطق ص115، والبحر المحيط 5/ 528، والدر المصون 3/ 513. وروىٰ عن أبي عمرو اللغات الثلاث.

ينظر: المحرر الوجيز 8/ 302، والبحر المحيط 5/ 528، والدر المصون 3/ 513.

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 3/ 46، والجامع لأحكام القرآن 8/ 607.

(4) ينظر: إصلاح المنطق ص115، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/ 476، والحجة في القراءات السبع ص179، والمحتسب 1/ 280، والكشاف 2/ 324، والمحرر الوجيز 8/ 302، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/ 23، والمثلث للبطليوسي. تحقيق د. صلاح الفرطوسي 2/ 311 - الجمهورية العراقية - دار الرشيد للنشر 1981م، ولسان العرب (غ ل ظ) 5/ 3282، والدر المصون 3/ 513.

والغلظة: أصلها في الإجرام، فاستعيرت هنا للشِّدَّة والصبر والتَّجلد[1].

المثال السَّابع: ﴿تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً وَلِيَ نَعۡجَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ **[سورة ص: 23].**

النَّص: «وعن الحسن (تسع وتسعون) بفتح التاء[2]، وهي لغة» 2/ 420.

التَّعليق: الثابت عن أهل اللغة ومعهم المؤلِّف أن التبادل بين الكسر والفتح علىٰ صوت التاء في لفظتي (تسع وتسعون) لغتان لمعنىٰ واحد، وليس لاختلاف الحركات أي تأثير في اختلاف الدلالة، حيث يقول ابن جنِّي: «قد كثر عنهم مجيء الفَعْل والفِعْل علىٰ المعنىٰ الواحد، نحو: البَزْر والبِزْر[3]، والنَّقْط والنِّقْط، والسَّكْر والسِّكْر، والحَبْر والحِبْر، والسَّبْر والسَّبْر[4]، فلا ينكر -علىٰ ذلك- (التَّسْعُ) بمعنىٰ التِّسْعُ، لا سيما وهي تجاوز العشرة، بفتح الفاء»[5].

وذكر الزَّمخشري أيضًا أن هذا من اختلاف اللغات، نحو نَطع ونِطع، ولَقوة ولِقوة. وهي الأنثىٰ من الإبل[6].

المثال الثامن: ﴿وَٱلۡوَتۡرِ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَٱلشَّفۡعِ وَٱلۡوَتۡرِ﴾ **[الفجر: 3].**

النَّص: «واختلف في (الوتر): فحمزة، والكسائي، وخلف بكسر الواو،

(1) الدر المصون 3/ 513.
وينظر: الجامع لأحكام القرآن 8/ 607، ولسان العرب 9/ 3282، والبحر المحيط 5/ 528.

(2) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص130، والمحتسب 2/ 231، وإعراب القرآن للنحاس 3/ 209، والمحرر الوجيز 14/ 23، والجامع لأحكام القرآن 15/ 147، والبحر المحيط 9/ 148، والدر المصون 5/ 531.

(3) **البِزْر والبَزْر:** كل حَبَّ يُبْذَر للنبات. لسان العرب (ب ز ر) 1/ 274.

(4) **السِّبْر والسَّبْر:** الأصل واللون والهيئة والمنظر. السابق (س ب ر) 3/ 1920.

(5) المحتسب 2/ 231. وينظر: إعراب القرآن للنحاس 3/ 209، والمحرر الوجيز 14/ 23.

(6) الكشاف 4/ 83. وينظر: مفاتيح الغيب 25/ 312.

وافقهم الحسن، والأعمش. والباقون بفتحها[1] لغتان، الفتح لقريش، والكسر لتميم» 2/ 608.

التَّعليق: ذكر المؤلِّف أن الوتر -بكسر الواو وفتحها- لغتان لمعنىٰ واحد، الفتح لقريش والكسر لتميم، وهذا ما أكَّدته كثير من المصادر، في حين أشارت بعض المصادر الأخرىٰ أن قبائل قيس وأسد ونجد وبكر بن وائل من المنتسبين أيضًا إلىٰ لغة الكسر، مع الاتِّفاق بينهم جميعًا في أن الفتح لغة قريش والحجازيين.

وهناك الكثير من النُّصوص التي تؤكِّد تلك النِّسبة:

أ- الكسر لغة تميم

يقول ابن خالويه: «الفتح والكسر فيه -إذا كان بمعنىٰ الفرد- لغتان فصيحتان، فالفتح لأهل الحجاز، والكسر لتميم، فأما من التَّرّه[2] والذحل[3] فبالكسر لا غير. وهو المطالبة بالدَّم ولا يستعمل في غيره»[4].

ب- الكسر لغة قيس وتميم

يقول أبو علي الفارسي: «الفتح لغة أهل الحجاز، والكسر لغة تميم ... الأصمعي: كل فرد وِتْر، وأهل الحجاز يفتحون ويقولون وَتْر في الفرد، ويكسرون

(1) ينظر: السبعة في القراءات ص683، والحجة للقراء السبعة 6/ 402، وحجة القراءات ص761، والكشف 2/ 372، والتيسير ص180، والنشر 2/ 400، ومعاني القرآن للفراء 3/ 260، والمحرر الوجيز 16/ 293، والجامع لأحكام القرآن 20/ 293، والبحر المحيط 10/ 469.

(2) **التُّرَّه**: بضم التاء وفتح الراء المشددة: هي في الأصل الطُّرق الصِّغار المتشعبة من الطريق الأعظم. وقيل التُّرَّه والتُّرَّهَة واحد، وهو الباطل. لسان العرب (ت ره) 1/ 431.

(3) **فالذُّحل**: الثأر. وقيل: طلب مكافأة بجناية جُنِيت عليك أو عداوة أُتِيَتْ إليك، وقيل: هو العداوة والحقد، وجمعه أذْحال وذُحول، وهو التَّرَه. السابق (ذ ح ل) 3/ 1490.

(4) الحجة في القراءات السبع ص369، 370.

وينظر: الكشف 2/ 372، وإبراز المعاني ص495، والبحر المحيط 10/ 469، والمزهر 2/ 277، في حين ذكر الفرَّاء لغة الحجاز فقط. معاني القرآن 3/ 260.

الوِتْر في الذَّحل، ومن تحتهم من قيس وتميم يُسَوُّونهما في الكسر»[1].

جـ- الكسر لغة تميم وأسد وقيس

جاء في أمالي القالي: «الوتر بمعنىٰ الفرد، يفتح في لغة الحجاز، والكسر في لغة تميم وأسد وقيس، وفي الذحل بكسر الواو لا غير»[2].

د- الكسر لغة تميم ونجد

جاء في لسان العرب: «قال اللحياني: أهل الحجاز يسمون الفرد الوَتْر، وأهل نجد يكسرون الواو -والوَتْر لأهل الحجاز ... والكسر لتميم ...

قال اللحياني: أهل الحجاز يفتحون فيقولون وَتْر، وتميم وأهل نجد يكسرون فيقولون وِتْر ..

وعن ابن السِّكيت: قال يونس: أهل العالية يقولون: الوِتْر في العدد والوَتْر في الذَّحل، قال: وتميم تقول: وِتْر بالكسر في العدد والذَّحل سواء»[3].

هـ- الكسر لغة تميم وبكر بن وائل

عرض ابن عطيَّة لهذه النِّسبة بقوله: «والوتر -بفتح الواو-، وهي لغة قريش وأهل الحجاز ... والوتر -بكسر الواو-، وهي لغة تميم وبكر بن وائل ... وهما لغتان في الفرد، وأما الذَّحل فإنما هو وتر بالكسر لا غير، وقد ذكر الزَّهراوي عن الأصمعي حكىٰ فيه اللغتين الفتح والكسر»[4].

ومع كثرة هذه الرِّوايات وغيرها من الرِّوايات الأخرىٰ تأتي روايتا الجمهرة والمصباح بما يناقض ذلك، وذلك بنسبة كسر الواو إلىٰ أهل الحجاز، وفتحها لأهل نجد.

---

(1) الحجة للقراء السبعة 2/ 402.

وينظر: الأمالي لأبي علي القالي 1/ 234 - مطبعة دار الكتب - الطبعة الثانية 1344هـ-1926م.

(2) أمالي القالي 1/ 13.

(3) لسان العرب (و ت ر) 6/ 4757، 4758. وينظر: الصحاح 2/ 842.

(4) المحرر الوجيز 16/ 293، 294.

يقول ابن دريد: «الوِتْر: الفرد، ضد الشَّفع، بكسر الواو لغة حجازيَّة وفتحها نجديَّة»[1].

ويقول الفيومي: «والوتر: الفرد، والوتر: الذَّحْل بالكسر فيهما لتميم، وبفتح العدد وكسر الذَّحل لأهل العالية، وبالعكس وهو فتح الذَّحل، وكسر العدد لأهل الحجاز، وقرئ في السبعة: (والشَّفع والوتر) بالكسر علىٰ لغة الحجاز وتميم، وبالفتح في لغة غيرهم»[2].

ومن هنا لا ندري علىٰ أي أساس حكم صاحبا الجمهرة والمصباح بذلك، مع وجود إجماع العلماء أن الفتح لغة قريش وأهل الحجاز، والكسر لغة تميم وقيس وأسد ونجد وبكر بن وائل.

والخلاصة في ذلك ما ذكره الدُّكتور/ أحمد علم الدين الجندي بقوله: «وتكون الخلاصة الصَّحيحة لهذه الرِّوايات المضطربة المتنافرة في ضوء المقارنات السابقة هي:

أ) أن تميمًا وأسدًا وقيسًا يكسرون الوتر: إذا كان بمعنىٰ العدد والذَّحل جميعًا.

ب) أهل الحجاز ومعهم قريش يفتحون الوتر: إذا كان بمعنىٰ العدد، ويكسرون في الذَّحل.

ج) أهل العالية علىٰ عكس الحجاز، يكسرون الوتر: إذا كان بمعنىٰ العدد، ويفتحونه في الذَّحل»[3].

ويعلِّل لذلك بالقراءة السَّابقة، «وذلك لأن حمزة والكسائي كلاهما كوفي، والقراء الكوفيون استمدُّوا نماذج قراءتهم من بيئتهم العراقيَّة، وكانت قبائل تميم

(1) جمهرة اللغة لابن دريد. حققه د. رمزي بعلبكي 1/ 395 – دار العلم للملايين – الطبعة الأولىٰ 1987م.

(2) المصباح المنير (و ت ر) ص247، 248.

(3) اللهجات العربية في التراث د. أحمد علم الدين الجندي 1/ 259 – الدار العربية للكتاب – 1384هـ-1965م.

تلاصق هذه البيئات؛ لأن البيئة العراقيَّة تأثرت بقبائل وسط الجزيرة وشرقيها. ولا شك أن تميمًا كانت تتناثر ديارها في شرق الجزيرة، لهذا ظهرت لهجتها علىٰ لسان حمزة والكسائي. كما ظهرت لهجة الحجاز علىٰ لسان نافع وابن كثير وكلاهما حجازي -إذ أن نافعًا كان قارئ المدينة، وابن كثير قارئ مكة»[1].

الصورة الثانية: الإبدال بين الفتح والضم

المثال الأول: ﴿مَيْسَرَةٍ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ **[البقرة: 280]**.

النَّص: «واختلف في (ميسرة): فنافع بضم السِّين، وافقه ابن محيصن. والباقون بالفتح[2] وهو الأشهر. لأن مفعلة بالفتح كثير، وبالضم قليل جدًّا؛ لأنها لغة أهل الحجاز، وقد جاء منه نحو المقبرة، والمسربة والمأدبة» 1/ 458.

التَّعليق: ذكرت كثير من المصادر أن القراءة بضم السين في (ميسُرة) منسوبة لأهل الحجاز ومعهم المؤلِّف في ذلك[3]؛ إضافة إلىٰ قبيلة هذيل كما ذكر بعض العلماء[4]، مع نسبة القراءة بالفتح لأهل نجد[5].

ولكن الغريب أن يعلل المؤلِّف لقراءة مفعُلة -بالضم- بأنه قليل جدًّا؛ لأنها لغة أهل الحجاز، فكيف هذا وما بنيت اللغة النموذجيَّة الأدبيَّة التي نزل بها القرآن الكريم إلا علىٰ أكتاف لغة أهل الحجاز.

---

(1) السابق 1/ 259، 260.

(2) ينظر: السبعة في القراءات ص192، والحجة للقراء السبعة 2/ 414، والمحتسب 1/ 145، وحجة القراءات ص149، والكشف 1/ 319، والتيسير ص71، والعنوان ص76، والنشر 2/ 236، وإعراب القرآن للنحاس 1/ 135، والمحرر الوجيز 2/ 355، والبحر المحيط 2/ 717، والدر المصون 1/ 669.

(3) ينظر: البحر المحيط 2/ 717، والدر المصون 1/ 669.

(4) الكشف 1/ 319.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 1/ 135، والبحر المحيط 2/ 717.

وإذا كان الضم لغة أهل الحجاز إلا أن الفتح أكثر وأشهر وأفصح كما ذكر كثير من العلماء ومعهم المؤلِّف، حيث يقول ابن خالويه: «إلىٰ ميسرة». يقرأ بضم السِّين وفتحها. وهما لغتان، والفتح أفصح وأشهر»[1].

ويقول مكي بن أبي طالب: «وهما لغتان إلا أن الفتح أكثر وأشهر. و«مفعل» بغير هاء، وبفتح العين في الكلام كثير، وليس في الكلام «مفعُل» بضم العين[2] ...».

إذًا فالقراءة بـ«مفعلة» -بفتح العين-: «أكثر في كلام العرب؛ لأن مفعلة بضم العين قليل. قال أبو علي: قد قالوا: مسربة ومشربة، ولكن مفعلة بفتح العين أكثر في كلامهم»[3].

ولكن ليس معنىٰ أن الفتح أكثر وأشهر وأفصح رد القراءة الصَّحيحة المتواترة بضم العين محتجين بأنها ليست بجائزة، أو وصفها بالشُّذوذ كما فعل بعض العلماء، حيث يقول الأخفش: «وقال بعضهم «إلىٰ مَيْسُرَة»، وليست بجائزة؛ لأنه ليس في الكلام «مَفْعُل»، ولو قرءوها «مُوسَرة» جاز؛ لأنه من «أيْسَرَ»، مثل: أُدْخِلَ فهو مُدْخَل»[4].

وذكر النَّحاس: «... مَيْسَرة» أفصح اللغات وهي لغة نجد، و«مَيْسُرَة» وإن كانت لغة أهل الحجاز فهي من الشَّواذ لا يوجد في كلام العرب مَفْعُلة إلا حروف معدودة شاذَّة ليس فيها شيء إلا يُقَال فيه مَفْعَلة، وأيضًا فإن الهاء زائدة، وليس في كلام العرب مَفْعُل البتة»[5].

وفي كلام الأخفش والنَّحاس مجانبة للصَّواب؛ لأن الفتح والضم هنا لغتان واردتان عن العرب، وإن كان الضم أقل في كلامهم، فليس هذا مسوغًا للردِّ و

(1) الحجة في القراءات السبع ص103.

(2) الكشف 1/ 319. وينظر حجة القراءات ص149.

(3) المحرر الوجيز 2/ 355.

(4) معاني القرآن للأخفش الأوسط. تحقيق د. فائز فارس 1/ 188 - الكويت - الطبعة الثانية - 1401هـ-1981م.

(5) إعراب القرآن للنحاس 1/ 135.

عدم الجواز، فـ «حجة من قرأ (إلىٰ مَيْسَرَة) أن مَفْعَلة قد جاء في كلامهم كثيرًا. وأما من قرأ (إلىٰ مَيْسُرَة) بضم السِّين فلأن مَفْعُلة قد جاء أيضًا في كلامهم»[1].

«وقد جاءت منها ألفاظ نحو: المَسْرُقَة والمَقْبُرَة والمَشْرُبة، والمَسْرُبة والمَقْدُرَة والمَأْدُبَة والمَفْخُرَة، والمَزْرُعة ومَعْوُلَة ومَكْرُمَة ومَأْلُكة»[2].

المثال الثاني: ﴿عَضُدًا﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ **[الكهف: 51]**.

النَّص: «عن الحسن (عضدًا) بفتح الضَّاد[3] لغة فيه» 2/ 217.

التَّعليق: ذكر كثير من العلماء أنَّ لهذه اللفظة خمس لغات أو أوجه جميعهن قرئ بهن، حيث يقول الزَّجاج: « و«عَضْدًا» فيه خمسة أوجه، وجهان منها كثيران جيِّدان، وهما عَضُد -بفتح العين وضم الضاد، و(عُضُد) -بضم العين والضاد- ويجوز عَضْدًا، وعُضْدًا -بتسكين الضاد وضم العين وفتحها- وقد رويت عَضِد بكسر الضاد، ويجوز في «عَضِد» بكسر الضاد «عَضْدًا»»[4].

واللغات السَّابقة علىٰ ما ذكر الزَّجاج سبع لغات، وذلك بالإضافة إلىٰ لغتي التَّخفيف، وأفصح هذه اللغات وأعلاها «عُضُد» -بضمتين[5]-، أو «عَضُد» - بوزن رجل[6]، وقيل: الوجهان كثيران جيِّدان علىٰ ما ذكره الزَّجاج سابقًا[7].

(1) الحجة للقراء السبعة 2/ 414.

(2) الدر المصون 1/ 669. وينظر: الكشاف 1/ 323.

(3) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص84، والمحرر الوجيز 10/ 414، والبحر المحيط 7/ 191، والدر المصون 4/ 464. وبدون نسبة في الكشاف 2/ 728، ومفاتيح الغيب 20/ 334.

(4) معاني القرآن وإعرابه 3/ 294، 295.

وينظر: المحتسب 2/ 152، والكشاف 2/ 728، والمحرر الوجيز 10/ 414، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/ 104، والجامع لأحكام القرآن 11/ 6، والبحر المحيط 7/ 191، والدر المصون 4/ 464.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 2/ 298.

(6) ينظر: المحتسب 2/ 152، والجامع لأحكام القرآن 11/ 6.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 3/ 293. وقد نسب صاحب المصباح منها ثلاث لغات: فهي بضمَّتين =

ومع ذكر هذه اللغات السَّبع إلا أنَّ هناك لغة ثامنة قرأ بها الحسن وأيَّدتها بعض المصادر وهي «عَضَدا» -بفتحتين-، وهي التي تمَّ التبادل فيها بين الفتح والضَّم علىٰ صوت الضَّاد من خلال قراءة الحسن والجمهور، حيث ذكرها الزَّمخشري بقوله: « و«عَضَدًا» -بفتحتين- جمع عاضد، كخادم وخَدَم، وراصد ورَصَد، من عضده: إذا قوَّاه وأعانه»[1].

وذكرها أبو حيان بقوله: «وعن الحسن عضدًا بفتحتين»[2].

ومن هنا فالتبادل بين حركتي الفتح والضم علىٰ صوت الضَّاد لغتان لمعنىٰ واحد.

المثال الثالث: ﴿فَمَكَثَ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾ **[النمل: 22].**

النَّص: «واختلف في (فمكث): فعاصم، وروح، بفتح الكاف، والباقون بضمها[3] لغتان كطهر» 2/ 325.

التَّعليق: ذكر صاحب الكشف أن تبادل الفتح والضَّم علىٰ صوت الكاف في

= بلغة الحجاز، ومثال كبد في لغة بني أسد، ومثال فلس في لغة تميم وبكر، علىٰ حين ذكر ابن منظور قول أبي زيد: أهل تهامة يقولون العُضُد والعُجُز. فيؤنثونهما، وتميم تقول العَضُد والعَجُز. ويذكِّرون.

ينظر: المصباح المنير (ع ض د) ص157، 158، ولسان العرب 4/ 2983.

(1) الكشاف 2/ 728. وينظر: مفاتيح الغيب 20/ 334.

(2) البحر المحيط 7/ 191. وينظر: الجامع لأحكام القرآن 11/ 6، والدر المصون 4/ 464.

(3) ينظر: السبعة في القراءات ص480، والحجة في القراءات السبع ص270، وحجة القراءات ص525، والكشف 2/ 155، والتيسير ص136، والعنوان ص144، والنشر 2/ 397، وغيث النفع في القراءات السبع للسفاقسي. تحقيق أحمد محمود الشافعي الحفيان ص443 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولىٰ - 1425هـ-2004م، ومعاني القرآن للفراء 2/ 289، والجامع لأحكام القرآن 13/ 164، والبحر المحيط 8/ 224، والدر المصون 5/ 305. وتروي القراءة بالفتح عن الأعمش أيضًا. ينظر: إعراب القرآن للنحاس 3/ 139.

(فمكث) لغتان، والفتح أكثر وأشهر، ويدل علىٰ الفتح قوله: ﴿إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ [الزخرف: 77]. و«فاعل» لا يكون من «فَعُل» فدل علىٰ أنَّه «فَعَل» بالفتح. وأيضًا فإنَّه لم يستعمل» مكث» في اسم الفاعل، و«فَعُل» بالضَّم اسم الفاعل منه «فعيل» كظرُف وكرُم، تقول في اسم الفاعل منهما: ظريف وكريم، والضَّم الاختيار؛ لأن عليه الجماعة، ولولا الجماعة لاخترت الفتح لما ذكرت من العلة»[1].

ولكن استدرك علىٰ هذا الرأي بأن فاعلا قد جاء لفعُل بالضم نحو: حمُضَ فهو حامض، وخَثُر فهو خاثر، وفَرُه فهو فاره[2].

إذًا فالقراءتان لغتان لمعنىٰ واحد كما ذكر المؤلِّف، حيث يقول الأزهري: «هما لغتان: مكَثَ، ومكُثَ. وضم الكاف أكثر في كلام العرب، وكان أبو حاتم يختار النَّصب، لأنه قياس العربيَّة؛ ألا ترىٰ أنَّه يقال: فهو ماكِث، ولا يقال: مكِيث»[3].

وذكر في موضع آخر: «فاللغة العاليَّة: مكُث بالضم جاء نادرًا، ومكَث بالفتح لغة ليست بالكثيرة وهي القياس ... قال الأزهري: يقال: مَكُث ومكَث بالمكان: إذا لبِثَ وأجودها: مكُثَ»[4].

المثال الرابع: ﴿ٱلرَّهْبِ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾ **[القصص: 32].**

---

(1) الكشف 2/ 155.

وينظر: الحجة في القراءات السبع ص270، وحجة القراءات ص525، والمحرر الوجيز 12/ 102، 103.

(2) الدر المصون 5/ 305.

وينظر: الحجة في القراءات السبع ص270، وإعراب القرآن للنحاس 3/ 139، وحجة القراءات ص525.

(3) معاني القراءات ص354.

(4) تهذيب اللغة للأزهري 10/ 108 – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الأولىٰ 1421هـ–2001م.

النَّص: «واختلف في (الرهب): فابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف بضم الرَّاء، وسكون الهاء، وافقهم الشنبوذي. وقرأ حفص بفتح الرَّاء وسكون الهاء. والباقون بفتحهما[1] لغات بمعنىٰ الخوف» 2/ 343.

التَّعليق: إن تبادل الفتح والضم علىٰ صوت الرَّاء في (الرهب) مع سكون الهاء من باب اللغات إضافة إلىٰ فتحهما معًا كما ذكر المؤلِّف مؤيِّدًا بذلك رأي العلماء قبله، حيث يقول أبو زرعة: «والرُّهْب والرَّهَب لغتان مثل: الحُزْن والحَزَن، والسُقْم والسَقَم. ومن سكَّن الهاء مع فتح الراء فإنَّه ذهب إلىٰ التَّخفيف مثل: شَعْر وشَعَر، ونَهْر ونَهَر»[2].

واللغات الثَّلاث بمعنىٰ الفزع أو الخوف[3]، ولكن من العلماء من فَسَّر (الرَّهَب) -بفتحتين- بمعنىٰ الكُمِّ بلغة حمير وحنيفة[4]، واعترض الزَّمخشري علىٰ ذلك فقال: «ومن بدع التَّفاسير: أن الرهب: الكم، بلغة حمير وأنهم يقولون: أعطني ما في رهبك، وليت شعري كيف صحته في اللغة؟ وهل سمع من الأثبات الثِّقات الذين ترضىٰ عربيتهم؟ ثم ليت شعري كيف موقعه في الآية؟ وكيف تطبيقه المفصل كسائر كلمات التَّنزيل؟ علىٰ أن موسىٰ ﷺ ما كان عليه ليلة المناجاة إلا زرمانقة من صوف لا كم لها»[5].

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات ص493، والحجة للقراء السبعة 5/ 414، ومعاني القراءات ص365، وحجة القراءات ص544، والكشف 2/ 173، والتيسير ص139، والعنوان ص147، والنشر 2/ 341، وغيث النفع ص454، ومعاني القرآن للفراء 2/ 306، والمحرر الوجيز 12/ 166، والجامع لأحكام القرآن 13/ 252، والبحر المحيط 8/ 303، والدر المصون 5/ 341.

(2) حجة القراءات ص544.

وينظر: الحجة في القراءات السبع ص277، والحجة للقراء السبعة 5/ 414، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/ 178، والدر المصون 5/ 341.

(3) ينظر: الحجة في القراءات السبع ص277، والدر المصون 5/ 341.

(4) الدر المصون 5/ 341. وينظر: الحجة في القراءات السبع ص277.

(5) الكشاف 3/ 409. وينظر: معاني القراءات ص365، 366، والجامع لأحكام القرآن 13/ 253.

فأجاب أبو حيان علىٰ هذا الاعتراض بقوله: «وهذا مروي عن الأصمعي، وهو ثقة ثبت. وأما قوله كيف موقعه من الآية؟ فقالوا: معناه أخرج يدك من كمِّك، وكان قد أخذ العصا بالكُمِّ»[1].

ولكن» إن صحَّ ذلك فإسكانه غير واجب؛ لأنَّ العرب تسكن المضموم والمكسور، ولا تسكن المفتوح، ألا ترىٰ إلىٰ حكاية «الأصمعي» عن «أبي عمرو» وقال: قلت له: أنت تميل في قراءتك إلىٰ التَّخفيف فلِمَ لم تقرأ: «يدعوننا رغبًا ورهبًا» بالإسكان؟ فقال لي: ويلك! أجَمَل أخف أم جَمْل؟»[2].

إذًا فالراجح أن القراءات الثلاث لغات ثلاث بمعنىٰ الخوف كما ذكر المؤلِّف وغيره من العلماء، حيث يقول الأزهري: «يقال: رَهَب، ورَهْب، ورُهْب، ورُهُب، بمعنىٰ واحد، وهو الفَرَق والخوف»[3].

المثال الخامس: (المهل).

قال تعالىٰ: ﴿كَٱلْمُهْلِ يَغْلِي فِي ٱلْبُطُونِ﴾ **[الدخان: 45]**.

النَّص: «وعن الحسن (المهل) بفتح الميم[4] لغة فيه» 2/ 463.

التَّعليق: المُهْل: دُرْدِيُ الزيت، وقيل: عَكِرُ القَطَران، وقيل: ما أُذِيب من ذهب أو فضة. وقيل: ما أُذِيب منهما ومن كل ما في معناهما من المُنْطَبِعَات كالحديد والنُّحَاس والرَّصَاص[5].

---

(1) البحر المحيط 8/ 303. وينظر: الدر المصون 5/ 341.

(2) الحجة في القراءات السبع ص277.

(3) معاني القراءات ص365.

(4) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص138، والبحر المحيط 9/ 408، والدر المصون 6/ 118. وبدون نسبة في الكشاف 4/ 281، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري. تحقيق. محمد السيد أحمد عزوز 2/ 463 – عالم الكتب – بيروت – لبنان – الطبعة الأولىٰ 1417هـ–1996م.

(5) الدر المصون 6/ 118.

وينظر: معاني القراءات ص443، والصحاح (م هـ ل) 5/ 1822، ولسان العرب 6/ 4288.

والتَّبادل بين الفتح والضَّم علىٰ صوت الميم في (المهل) لغتان لمعنىٰ واحد كما ذكر المؤلِّف، حيث يقول السَّمين الحلبي: «وقرأ الحسن» كالمهل «بفتح الميم فقط وهي لغة في المُهْل بالضم»[(1)].

المثال السادس: ﴿ٱلْحُجُرَٰتِ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ **[الحجرات: 4].**

النَّص: «واختلف في (الحجرات): فأبو جعفر بفتح الجيم. والباقون بضمها[(2)]. لغتان في جمع «حجرة»: وهي القطعة من الأرض المحجورة بحائط» 2/ 486.

التَّعليق: الحجرة: هي الرقعة من الأرض المحجورة بحائط يحوط عليها، وحظيرة الإبل تسمىٰ الحجرة، وهي فعلة بمعنىٰ مفعولة ... وأصل الكلمة المنع، وكل ما منعته أن يوصل إليه فقد حجرت عليه[(3)].

وقرأ الجمهور «الحجرات» -بضم الحاء والجيم-، علىٰ حين قرأها أبو جعفر -بضم الحاء وفتح الجيم-، وذلك استثقالا للضمتين[(4)] بدون أي تغيير في المعنىٰ.

إذًا فضم الجيم وفتحها لغتان لمعنىٰ واحد كما ذكر المؤلِّف وغيره من العلماء[(5)].

---

(1) الدر المصون 6/ 118. وينظر: الكشاف 4/ 281، والبحر المحيط 9/ 408.

(2) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص143، والغاية في القرءات العشر لابن مهران النيسابوري. تحقيق. محمد غياث الجنبار ص264 - الطبعة الأولىٰ 1405هـ-1985م، والنشر 2/ 376، وإعراب القرآن للنحاس 4/ 140، والمحرر الوجيز 15/ 136، والجامع لأحكام القرآن 16/ 580، والبحر المحيط 9/ 511، والدر المصون 6/ 169.

(3) الجامع لأحكام القرآن 16/ 580. وينظر: الصحاح (ح ج ر) 2/ 623، ولسان العرب 2/ 782.

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن 16/ 580.

(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن 16/ 580، والبحر المحيط 9/ 511، والدر المصون 6/ 196.

وقد رَدَّ أبو عبيد القراءة بفتح الجيم فناقشه النَّحاس في ذلك مبينًا له وجه الصَّواب عارضًا لذلك بقوله: «وقرأ يزيد بن القعقاع: (الحُجَرَاتِ) -بفتح الجيم-. وقد ردَّه أبو عبد علىٰ أنه جمع الجمع علىٰ التَّكثير، جمع حُجْرَة علىٰ حُجَر ثم جمع حُجَرًا علىٰ حُجَرَات.

قال أبو جعفر: وهذا خلاف قول الخليل وسيبويه، ومذهبهما أنه يقال: حُجْرَة وحُجُرات وغَرفَة وغُرُفات فتُزاد منها فتحة فيقال: حُجَرات ورُكَبات وتحذف فيقال: حُجْرات ورُكْبات، كما يقال: عَضُد وعَضْد»[1].

قال ابن خالويه: «اشتق في هذا الحرف العربيَّة كلها؛ لأن ما كان علىٰ فُعلة جاز جمعه علىٰ ثلاثة أوجه: ظُلْمة وظُلُمات وظُلْمات، وكذلك حُجْرة وحُجُرات وحُجَرات وحُجْرات»[2].

فوجه الكلام أن تضمَّ الحاء والجيم، وبعض العرب يقول: الحُجَرات والرُّكَبات. وكلُّ جمع كأن يقال في ثلاثة إلىٰ عشرة: غرف، وحجر، فإذا جمعته بالتَّاء نصبت ثانيه، فالرَّفع أجود من ذلك[3].

الصورة الثالثة: الإبدال بين الكسر والضم

المثال الأول: ﴿يَفْسُقُونَ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾ **[البقرة: 59].**

النَّص: «وعن الأعمش (يفسقون) بكسر ضم السين حيث جاء[4] وهو لغة أيضًا» 1/ 394.

(1) إعراب القرآن للنحاس 4/ 140.

(2) مختصر في شواذ القرآن ص144.

(3) معاني القرآن للفراء 3/ 70.

(4) وذلك في ستة مواضع.

ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. محمد فؤاد عبد الباقي ص569 - دار الحديث -. =

المثال الثاني: ﴿يَعۡرِشُونَ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَدَمَّرۡنَا مَا كَانَ يَصۡنَعُ فِرۡعَوۡنُ وَقَوۡمُهُۥ وَمَا كَانُواْ يَعۡرِشُونَ﴾ **[الأعراف: 137].**

النَّص: «واختلف في (يعرشون) هنا، والنحل[1]: فابن عامر، وأبو بكر، بضم الراء فيهما، وهما لغتان. يقال: عرش الكرم يعرشه، بضم الرَّاء، وكسرها، وهو أفصح» 2/ 61.

المثال الثالث: ﴿يَعۡكُفُونَ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتَوۡاْ عَلَىٰ قَوۡمٖ يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡۚ﴾ **[الأعراف: 138].**

النَّص: «واختلف في (يعكفون): فحمزة، والكسائي، والورَّاق عن خلف، والمطوعي، وابن مقسم، والقطعي عن إدريس عنه، بكسر الكاف، لغة أسد، وافقهم الحسن، والأعمش، وروىٰ الشطي عن إدريس ضمها، وبه قرأ الباقون[2]، لغة بقية العرب» 2/ 61.

المثال الرابع: ﴿وَمَا يَعۡزُبُ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعۡزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ **[يونس: 61].**

= وينظر القراءتان في: مختصر في شواذ القرآن ص13، وإعراب القرآن للنحاس 1/ 56، والمحرر الوجيز 1/ 233، والجامع لأحكام القرآن 1/ 397، والبحر المحيط 1/ 364، والدر المصون 1/ 236.

(1) آية 68.

(2) ينظر: السبعة في القراءات ص292، ومعاني القراءات ص188، والحجة للقراء السبعة 4/ 74، وحجة القراءات ص294، والكشف 1/ 475، والتيسير ص93، وغيث النفع ص251، والمحرر الوجيز 7/ 147، 148، والجامع لأحكام القرآن 7/ 237، والبحر المحيط 5/ 156، 157، والدر المصون 3/ 335، 334.

النَّص: «واختلف في (وما يعزب) هنا، وسبأ[1]: فالكسائي بكسر الزاي، وافقه الأعمش، والباقون بضمها[2]، لغتان في مضارع عزب» 2/ 116.

المثال الخامس: ﴿نَبۡطِشُ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿يَوۡمَ نَبۡطِشُ ٱلۡبَطۡشَةَ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ **[الدخان: 16]**.

النَّص: «وقرأ (نبطش) بضم الحاء أبو جعفر[3]، لغة فيه كما مر بالأعراف[4]» 2/ 463.

المثال السادس: ﴿فَٱعۡتِلُوهُ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿خُذُوهُ فَٱعۡتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ **[الدخان: 47]**.

النَّص: «واختلف في (فاعتلوه): فنافع، وابن كثير، وابن عامر، ويعقوب، بضم التاء، وافقهم ابن محيصن، والحسن. والباقون بكسرها[5] لغتان في مضارع «عتله» ساقه بجفاء وغلظة» 2/ 464.

---

(1) آية 3.

(2) ينظر: السبعة في القراءات ص328، وحجة القراءات 334، والكشف 1/ 520، 2/ 201، والتيسير ص100، والنشر 2/ 285، وغيث النفع ص298، والمحرر الوجيز 9/ 60، والجامع لأحكام القرآن 8/ 656، والبحر المحيط 6/ 79، والدر المصون 4/ 47.

(3) وقرأ بها الحسن أيضًا.
ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص138، والنشر 2/ 274، وإعراب القرآن للنحاس 4/ 85، والبحر المحيط 9/ 400، والدر المصون 6/ 114. وبدون نسبة في الكشاف 4/ 274، ومفاتيح الغيب 27/ 146.

(4) الآية 195.

(5) ينظر: السبعة في القراءات ص592، ومعاني القراءات ص444، والكشف 2/ 264، والتيسير ص160، والعنوان ص173، وغيث النفع ص536، ومعاني القرآن للفراء 3/ 43، وإعراب القرآن للنحاس 4/ 89، والمحرر الوجيز 14/ 300، والجامع لأحكام القرآن 16/ 452، والبحر المحيط 9/ 408، والدر المصون 6/ 118.

المثال السابع: ﴿وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ﴾ [**الحجرات: 11**].

النَّص: «وقرأ (ولا تلمزوا) بضم العين يعقوب، وافقه الحسن. وكسرها الباقون[1]، لغتان في المضارع، كما مر بالتوبة[2]» 2/ 486.

المثال الثامن: ﴿يَطۡمِثۡهُنَّ﴾.

في قوله تعالىٰ: ﴿لَمۡ يَطۡمِثۡهُنَّ إِنسٞ قَبۡلَهُمۡ وَلَا جَآنّٞ﴾ [**الرحمن: 56**].

النَّص: «واختلف في (لم يطمثهن) في الموضعين، فالكسائي بضم الميم في الأول فقط، فيما رواه كثير من الأئمة عنه، من روايتيه، وخصَّه آخرون بالدوري ... والباقون بكسرها فيهما[3]، وهما لغتان في مضارع «طمث» كلمز، وأصل الطَّمث الجماع المؤدِّي إلىٰ خروج دم البكر، ثم أطلق علىٰ كل جماع، وقيل: الطمث دم الحيض، والمعنىٰ: أن الإنسيات لا يمسها إنس، والجنيات لا يمسها جنٌّ؛ لأنَّ الجنَّ لهم قاصرات الطَّرف، من نوعهم في الجنة، نفىٰ الافتضاض عن الإنسيات والجنيات» 2/ 512.

---

(1) ينظر: معاني القراءات ص458، والنشر 2/ 280، والمحرر الوجيز 15/ 145، والبحر المحيط 9/ 517، والدر المصون 6/ 171.

(2) الآية 79.

(3) ينظر: السبعة في القراءات ص621، وحجة القراءات ص694، والعنوان ص184، والتلخيص في القراءات الثمان لأبي معشر الطبري. تحقيق. محمد حسن عقيل موسىٰ ص426 - مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي، والنشر 2/ 381، 382، وغيث النفع ص569، والبحر المحيط 10/ 69، والدر المصون 6/ 248، وفتح القدير للشوكاني 5/ 141 - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان. وكان الكسائي يكسر إحداهما ويضم الأخرىٰ ويخيِّر في ذلك، فإذا رفع الأولىٰ كسر الثانية، وإذا كسر الأولىٰ رفع الثانية، ... قال أبو إسحاق: كنت أصلي خلف أصحاب علي فيرفعون الميم، وكنت أصلي خلف أصحاب عبد الله فيكسرونها، فاستعمل الكسائي الأثرين. الجامع لأحكام القرآن 17/ 151.

وينظر: السبعة ص621، والتلخيص في القراءات الثمان ص426.

المثال التاسع: ﴿ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ﴾ **[المجادلة: 11].**

النَّص: «واختلف في (انشزوا فانشزوا): فنافع، وابن عامر، وحفص، وأبو بكر، فيما رواه عنه الجمهور، وأبو جعفر بضم الشِّين فيهما، والباقون بالكسر كذلك، والوجهان صحيحان عن أبي بكر[1]، وهما لغتان كيعكف ويعكف، ويحرص ويحرص» 2/ 527.

التَّعليق: إنَّ التبادل بين الكسر والضم علىٰ حركة عين المضارع في هذه الأفعال التِّسعة يجمعه قاعدة واحدة، تؤكِّد علىٰ جواز ذلك في الماضي مفتوح العين؛ وذلك لأن الأفعال مبناها علىٰ الاختلاف، والاختلاف هنا ورد بالوجهين معًا -الكسر والضم- سواء سُمِعا أولم يسمعها كما يرىٰ ابن عصفور، فيقول عنهما: «هما جائزان، سُمِعَا أو لم يسمعا[2]».

وأما معظم العلماء فالأمر عندهم موكول علىٰ السَّماع، فإن لم يسمع جاز الوجهان، حيث يقول ابن خالويه: «إن كل فعل انفتحت عين ماضيه جاز كسرها وضمُّها في المضارع قياسًا إلا أن يمنع السماع من ذلك»[3].

ويقول الرَّضىٰ: «فإذا عرف الاستعمال فذاك؛ وإلا استعملا معًا، وليس علىٰ المستعمل شيء»[4].

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات ص629، ومعاني القراءات ص485، وحجة القراءات ص705، والكشف 2/ 315، والتيسير ص169، 170، والعنوان ص187، والنشر 2/ 385، وغيث النفع ص578، وإعراب القرآن للنحاس 4/ 252، والجامع لأحكام القرآن 17/ 245، والبحر المحيط 10/ 128، والدر المصون 6/ 289.

(2) الممتع في التصريف لابن عصفور. تحقيق د. فخر الدين قباوة 1/ 175 - الدار العربية للكتاب - الطبعة الخامسة 1403هـ-1983م.

(3) الحجة في القراءات السبع ص162.

(4) شرح الرضىٰ علىٰ شافية ابن الحاجب 1/ 118.

ويؤكِّد علىٰ ذلك أبو حيان بقوله: «إن سُمع وقف علىٰ السَّماع، وإن لم يسمع فأشكل جاز يفعِل ويفعُل»[1].

هذا علىٰ سبيل الإجمال، وأما التَّفصيل فيأتي من خلال نصوص أهل العلم في الأفعال التِّسعة محور البحث.

1- يفسقون

يقول الزَّجاج: «ويقال: فَسق يفسُق ويفسِق علىٰ اللغتين وعليها القُرَّاء، ومعنىٰ الفَسْق الخروج عن القصد والحقِّ، وكل ما خرج عن شيء فقد فسق إلا أنه خصَّ من خرج عن أمر الله بأنَّه قيل فاسق»[2].

2- يعرشون.

3- يعكفون.

يقول أبو علي الفارسي: «كلُّ واحد من الضمِّ والكسر؛ في عَيْنَي الكلمتين لغة، ومثل: يَعْكِف، ويعكُف، ويعرِش ويعرُش، قولهم: يحشُرُ ويحشِر، ويفسُق ويفسِق.

قال أبو عبيدة: (يعرُشُون): أي يبنون[3]، والعرش في هذا الموضع: البناء، ويقال: عَرْشُ مكة: أي بناؤه.

وقال أبو الحسن: يعرِشون ويعرُشُون لغتان، وكذلك يبطش ويبطش، ويحشِر ويحشُر، ويعكِف ويعُكف، وينفِر وينفُر»[4].

---

(1) ارتشاف الضرب 1/ 79.

(2) معاني القرآن وإعرابه 1/ 140.
وينظر: المصباح المنير (ف س ق) ص180، ولسان العرب 5/ 3413، 3414.

(3) مجاز القرآن لأبي عبيدة 1/ 227 - مكتبة الخانجي بالقاهرة - 1374هـ-1954م.

(4) الحجة للقراء السبعة 4/ 74، 75.
وينظر: الحجة في القراءات السبع ص162، والكشف 1/ 475، والمحرر الوجيز 7/ 147، 148، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 1/ 284، والبحر المحيط 5/ 156، 157، والدر المصون 3/ 334، 335.

وذكر اليزيدي أن الكسر أفصح[1]، ويعرُشُون بالضم لغة تميم كما قال الكسائي[2].

وذكر الأزهري أنهما لغتان معروفتان، ومثله يعكِفون ويعكُفون[3]، والكسر لغة بني أسد كما ذكر المؤلِّف.

ومعنىٰ (يعكفون): أي يقيمون كما ذكر أبو عبيدة[4]، أو كما ذكر الرَّازي: «يواظبون عليها ويلازمونها. يقال: لكل من لزم شيئًا وواظب عليه، عكف يعكِف ويعكُف. ومن هذا قيل لملازم المسجد معتكف[5]».

4- (يعزب)

ذكرت بعض المصادر أن الكسر والضم في عين المضارع من (عزب) - مفتوح العين لغتان فصيحتان تقول: عَزَب يعزُب ويعزِب مثل: يعرُش، وعكف ويعكُف ويعكِف، ويفسِق ويفسُق[6]، ومعنىٰ يعزب: يبعد ويغيب[7].

5- (نبطش)

ذكر أهل اللغة أن البطش: هو السَّطوة والأخذ بالعنف، فالأخذ الشَّديد في كل شيء بَطْش[8].

والعامَّة علىٰ فتح النُّون وكسر الطاء: أي نبطش بهم، وقرأ الحسن وأبو جعفر بضم الطاء وهي لغة في مضارع بطش[9].

(1) الكشاف 2/ 149.
وينظر: مفاتيح الغيب 13/ 257، والبحر المحيط 5/ 156، والدر المصون 3/ 334.
(2) الجامع لأحكام القرآن 7/ 237.
(3) معاني القراءات ص188. وينظر: مجاز القرآن 1/ 227.
(4) مجاز القرآن 1/ 277. وكذا ذكر الأزهري. ينظر: معاني القراءات ص188.
(5) مفاتيح الغيب 13/ 258.
(6) ينظر: حجة القراءات ص334، والكشف 2/ 201، والدر المصون 4/ 47.
(7) الحجة في القراءات السبع ص182.
وينظر: الكشاف 2/ 355، والمحرر الوجيز 9/ 60، والجامع لأحكام القرآن 8/ 656.
(8) لسان العرب (ب ط ش) 1/ 301.
(9) الدر المصون 1/ 386، 6/ 114. وينظر: إعراب القرآن للنحاس 4/ 85.

6- (فاعتلوه)

ذكر الأزهري أن التَّبادل بين الكسر والضَّمِّ في عين مضارع (عَتَل) -مفتوح العين- لغتان فقال: «هما لغتان: عتلة يعتِله ويعتُله: إذا دفعه بعنف واستذلال»[1].

فهو «مثل» عكف يعكُف ويعكِف، وحشَر يحشُر ويحشِر». ومعناه: فردُّوه بعنف»[2].

ويؤكِّد ذلك السَّمين الحلبي بقوله: «وهما لغتان في مضارع عَتَلَه: أي ساقه بجفاء وغلظة كعَرَش يعرُش. والعُتُلُّ: الجافي الغليظ»[3].

7- (تلمزوا)

ذكر أهل اللغة أن الَّلمْز: كالغمز في الوجه تلمزه بفيك بكلام خفي[4].

والضم والكسر في عين المضارع لغتان من لَمَز -مفتوح العين-، حيث يقول ابن فارس: «فأما يلمزُك ويلمزِك فلغتان مثل: يعكُف ويعكِف، ويحشُر ويحشِر، ويفسُق ويفسِق»[5].

والقراءة بالضَّم من الفصاحة بمكان، حيث يقول عنها رائد الدِّراسات اللغوية -أبو عمرو بن العلاء-: «هي عربية. قراءتنا بالضم وأحيانًا بالكسر»[6].

8- (يطمثهن)

ورد عن العرب كسر العين وضمُّها في مضارع (طمث) -مفتوح العين-، فهما لغتان فصيحتان، حيث يقول الفرَّاء: «والطمث: الافتضاض وهو النِّكاح

(1) معاني القراءات ص444.

(2) الكشف 2/ 264. وينظر: إملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/ 231.

(3) الدر المصون 6/ 118. وينظر: الجامع لأحكام القرآن 16/ 452.

(4) لسان العرب (ل م ز) 5/ 4072.

(5) الحجة للقراء السبعة 4/ 198. وينظر: لسان العرب 5/ 4072.

(6) المحرر الوجيز 15/ 145. وينظر: البحر المحيط 9/ 517.

بالتَّدمية؛ وطَمَثَها يطمِثها ويطمثُها طَمْثًا: إذا افتضَّها. ومنه قيل: امرأة طامث: أي حائض؛ وغير الفرَّاء يخالفه في هذا ويقول: طمثها بمعنىٰ: وطئها علىٰ أي الوجوه كان، إلا أن قول الفرَّاء أعرف وأشهر ... وعمَّ بعضهم به الجماع»[1].

والطَّمث أيضًا: المسُّ، وذلك في كلِّ شيء يمسُّ. ويقال للمرتع: ما طمث المرتع قبلنا أحد وما طمث هذه الناقة حبل قط، أي ما مسَّها عقال. وما طمث البعير حبل أي لم يمسَّه[2].

فمعنىٰ اللغتين هو: لم يمسسهن ولم يفتضهن أحد قبل أزواجهن، وهذا دليل علىٰ أن الجنَّ تنكح[3].

9- (انشزوا فانشزوا)

ذكر الفرَّاء عن (انشزوا فانشزوا) أنه «قرأ النَّاس بكسر الشِّين، وأهل الحجاز يرفعونها، وهما لغتان كقولك: يعكِفون ويعكُفون، ويعرِشون ويعرُشون»[4].

إذًا» هما لغتان. يقال: نشَز ينشُز وينشِز، ومعنىٰ «انشزوا» قوموا، وقيل معناه: انضمُّوا، وقيل: ارتفعوا. والنَّشَز: المرتفع من الأرض، ومنه نشوز المرأة عن زوجها»[5].

ولو جاز أن يقع في هذا اختيار لكان الضمُّ أولىٰ؛ لأنه فعل لا يتعدَّىٰ مثل قعد يقعُد؛ لأن الأكثر في كلام العرب فيما لا يتعدَّىٰ أن يأتي مضمومًا، وفيما

(1) الجامع لأحكام القرآن 17/ 151، 152.

(2) لسان العرب (ط م ث) 4/ 2701.

(3) ينظر: الحجة في القراءات السبع ص340، وحجة القراءات ص694، والجامع لأحكام القرآن 17/ 151، 152.

(4) معاني القرآن للفراء 3/ 141.

(5) الكشف 2/ 315.

وينظر: الحجة في القراءات السبع ص344، وإعراب القرآن للنحاس 4/ 252، وحجة القراءات ص705، والجامع لأحكام القرآن 17/ 245، 246، والدر المصون 6/ 289.

يتعدَّىٰ أن يأتي مكسورًا مثل ضَرَبَ يضرِبُ، وأما المعنىٰ فأصحُّ ما قيل فيه أنَّه النُّشوز إلىٰ كل خير من أمر بمعروف، ونهي عن منكر، أو قتال عدو، أو تفرُّق عن النبي ﷺ لئلا يلحقه أذىٰ[1].

المثال العاشر: ﴿رِبِّيُّونَ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ **[آل عمران: 146].**

النَّص: «وعن الحسن (رُبِّيُّون) بضم الراء[2]، فيكون من تغيير النَّسب، إن كان منسوبًا إلىٰ الرَّبِّ، فإن كان منسوبًا إلىٰ الرُّبَّة، وهي الجماعة، فلا تغيير، وفيها لغتان، الكسر والضم كما في الدر» 1/ 490.

التَّعليق: استشهد المؤلِّف بكلام سابقيه في أن تبادل الضمِّ والكسر علىٰ صوت الرَّاء في (ربِّيُّون) لغتان لمعنىٰ واحد، مع تأييدهم في توجيه القراءتين، فذكر لكل قراءة علَّتين، لكنه لم يصرح بعلة الإتباع في القراءة بكسر الرَّاء، والتي نصَّ عليها من سبقوه.

ويمكن عرض التوجيه في هاتين القراءتين علىٰ النحو التالي:

أ) القراءة بكسر الرَّاء

ذكر العلماء أن القراءة بكسر الرَّاء تحتمل عللا ثلاث وهي أن «الرِّبِّيُّون: جمع «رِبِّي» وهو العالمُ منسوب إلىٰ الرَّبِّ، وإنما كسرت راؤه تغييرًا في النَّسب نحو: «اِمْسِيٍّ» بالكسر منسوب إلىٰ «أَمْس». وقيل: كُسِر للإتباع، وقيل: لا تغيير فيه وهو منسوب إلىٰ الرُّبَّة وهي الجماعة»[3].

(1) إعراب القرآن للنحاس 4/ 252.

(2) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص29، والمحتسب 1/ 173، وإعراب القرآن للنحاس 1/ 183، والمحرر الوجيز 3/ 255، والجامع لأحكام القرآن 4/ 579، 580، والبحر المحيط 3/ 372، والدر المصون 2/ 229.

(3) الدر المصون 2/ 229.

وينظر: الكشاف 1/ 424، والمحرر الوجيز 3/ 256، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 1/ 153.

ب) القراءة بضم الرَّاء

يمكن توجيه القراءة بضم الرَّاء علىٰ أحد احتمالين: الأول: من تغيير النَّسب إن قلنا هو منسوب إلىٰ الرَّبّ[1]. كما قالوا: دُهري -بضم الدال- وهو منسوب إلىٰ الدَّهْر[2].

وقال الأخفش: الرُّبِّيُّون: الذين يعبدون الرَّبَّ، وطعن فيه ثعلب، وقال: كان يجب أن يقال: رَبِّيٌّ ليكون منسوبًا إلىٰ الرَّبِّ، وأجاب مَنْ نصر الأخفش وقال: العرب إذا نسبت شيئًا إلىٰ شيء غَيَّرْت حركته، كما يقال بِصْري في النسب إلىٰ البَصْرة، ودُهْري في النَّسب إلىٰ الدَّهْر[3].

والآخر: لا تغيير في النَّسب وهو منسوب إلىٰ الرُّبَّة وهي الجماعة[4].

وقد تركنا المؤلِّف بدون نسبة لهجية لهاتين القراءتين كما فعل كثير من العلماء قبله[5]، فصرح بأنهما لغتان فقط، في حين صرح ابن جنِّي أنَّ ضمَّ الرَّاء في (ربِّيُّون) لغة بني تميم، والكسر لغة[6] بدون تحديد إلىٰ من تنتسب هذه اللغة.

إذًا فلم تتغيَّر الدَّلالة بين قراءاتي ضمِّ الرَّاء وكسرها، بل هما لغتان لمعنىٰ واحد.

المثال الحادي عشر: ﴿وَخُفْيَةً﴾.

قال تعالىٰ: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ **[الأنعام: 63]**.

قال تعالىٰ: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ **[الأعراف: 55]**.

---

(1) الدر المصون 2/ 229. وينظر: البحر المحيط 3/ 372.

(2) البحر المحيط 3/ 372. وينظر: الكشاف 1/ 424.

(3) مفاتيح الغيب 4/ 481.

(4) الدر المصون 2/ 229.

(5) ينظر: المحرر الوجيز 3/ 255، والبحر المحيط 3/ 372، والدر المصون 2/ 229.

(6) المحتسب 1/ 173. وينظر: الجامع لأحكام القرآن 4/ 579.

النَّص: «واختلف في (خفية) هنا، والأعراف، فأبو بكر بكسر الخاء، والباقون بضمِّها، وهما لغتان كإسوة وأسوة[1]» 2/ 16.

التَّعليق: لم يختلف أحد من العلماء في أن التبادل بين الضَّمِّ والكسر علىٰ صوت الخاء في (خفية) لغتان لمعنىٰ واحد مشهورتان عن العرب، حيث قيل: هما لغتان مثل: رِشْوة ورُشْوة، والعُدْوة والعِدْوة، والأُسْوة والإِسوة. من: أخفيت الشيء: إذا سترته[2].

يقول الأزهري: «هما لغتان (خِفْيَة وخُفْيَة)، والضم أجودهما، ومعناهما ضد الجهر»[3].

المثال الثاني عشر: ﴿بِٱلۡعُدۡوَةِ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿إِذۡ أَنتُم بِٱلۡعُدۡوَةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُم بِٱلۡعُدۡوَةِ ٱلۡقُصۡوَىٰ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ **[الأنفال: 42]**.

النَّص: «واختلف في (بالعدوة) معًا: فابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، بكسر العين فيهما، وافقهم الحسن واليزيدي، وابن محيصن. والباقون بالضمِّ

(1) ينظر: السبعة في القراءات ص259، ومعاني القراءات ص156، والحجة للقراء السبعة 3/ 316، 317، 4/ 29، والمحتسب 2/ 313، وحجة القراءات ص255، والكشف 1/ 435، والتيسير ص85، والعنوان ص61، والنشر 2/ 259، وغيث النفع ص211، وإعراب القرآن للنحاس 2/ 14، والمحرر الوجيز 6/ 69، 7/ 78، ومفاتيح الغيب 12/ 357، 13/ 138، والجامع لأحكام القرآن 7/ 11، والبحر المحيط 4/ 542، 5/ 69، والدر المصون 3/ 84، 282.

(2) حجة القراءات ص255، والدر المصون 3/ 84.

وينظر: معاني القرآن للفراء 1/ 338، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/ 259، والحجة في القراءات السبع ص141، والحجة للقراء السبعة 3/ 317، 4/ 29، 30، والكشف 1/ 435، والكشاف 2/ 303، والمحرر الوجيز 6/ 69، 7/ 78، ومفاتيح الغيب 12/ 357، 13/ 138، والجامع لأحكام القرآن 7/ 11، والبحر المحيط 5/ 69، وغيث النفع ص211.

(3) معاني القراءات ص156.

فيهما[1]، وهما لغتان لأهل الحجاز، وإنكار أبي عمرو الضَّمَّ محمول علىٰ أنه لم يبلغه» 2/ 79، 80.

التَّعليق: ذكر المؤلِّف أن تبادل الكسر والضَّمِّ علىٰ صوت العين في (العدوة) لغتان لمعنىٰ واحد، مؤيدًا رأي العلماء قبله، حيث يقول الأزهري: «هما لغتان: عُدوة الوادي وعِدوته: جانبه»[2].

فعلىٰ الضَّمِّ يكون الجمع عُدىٰ، وعلىٰ الكسر عِدىٰ، مثل لحية ولحىٰ، وفرية وفرىٰ[3].

والضَّمُّ والكسر هنا قراءتان سبعيَّتان ذكرهما المؤلِّف منسوبتين لأهل الحجاز، موافقًا اليزيدي والسُّيوطي في نسبة الكسر لأهل الحجاز، مخالفًا السُّيوطي في نسبة الضَّمِّ لبني تميم[4].

أما صاحب المصباح فعلىٰ النَّقيض، حيث يرىٰ أن الضَّمَّ لغة قريش، والكسر في لغة قيس[5].

وأما عن إنكار أبي عمرو الضَّمَّ فقد وافقه الأخفش في ذلك، حيث يقول: «لم يسمع من العرب إلا الكسر». ونقل أبو عبيد اللغتين إلا أنه قال: «الضَّمُّ أكثرهما».

وأنشدوا قول أوس بن حجر:

وفارس لم يحل القوم عدوته ولوا سراعًا، وما هموا بإقبال[٦]

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات ص306، ومعاني القراءات ص200، والمحتسب 1/ 280، وحجة القراءات ص310، 311، والكشف 1/ 491، والعنوان ص100، والنشر 2/ 276، وغيث النفع ص266، والمحرر الوجيز 8/ 75، ومفاتيح الغيب 14/ 500، والبحر المحيط 5/ 327، والدر المصون 3/ 421.

(2) معاني القراءات ص200.

(3) الجامع لأحكام القرآن 8/ 382.

(4) ينظر: إبراز المعاني ص491، والمزهر 2/ 277.

(5) المصباح المنير (ع د و) ص151.

(6) البيت في ديوانه برواية: وفارس لايحل الحي. ديوان أوس بن حجر. تحقيق. محمد يوسف نجم ص104 – دار صادر – بيروت – الجامعة الأمريكية – الطبعة الثالثة 1399هـ–1979م.

بالكسر والضم. وهذا هو الذي ينبغي أن يقال: فلا وجه لإنكار الضَّمِّ، ولا الكسر، لتواتر كل منهما، ويحمل قول أبي عمرو علىٰ أنها لم تبلغه»[1].

المثال الثالث عشر: ﴿مِرْيَةٍ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ ۚ فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ ۚ﴾ **[هود: 17].**

النَّص: «وعن الحسن (مرية) بضم الميم[2]، لغة أسد وتميم» 2/ 123.

التَّعليق: ذكر أهل اللغة أن «ماريت الرجل أماريه مراء: إذا جادلته. والمِرية والمرُية: الشَّك والجدل، بالكسر والضَّمِّ ... قال ثعلب: هما لغتان»[3].

والقراءة بضمِّ الميم لغة أسد وتميم كما ذكر المؤلِّف وغيره من العلماء[4]، في حين أهمل نسبة القراءة بكسر الميم وهي لغة أهل الحجاز وبها قرأ جماهير الناس، حيث ورد في المزهر: وقال يونس في نوادره: «أهل الحجاز يقولون: مِرية، وتميم بالضم»[5].

إذًا فالمرية -بكسر الميم وضمها-: الشَّكُّ لغتان، أشهرهما الكسر[6].

المثال الرابع عشر: ﴿رُدَّتْ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا فَتَحُوا۟ مَتَٰعَهُمْ وَجَدُوا۟ بِضَٰعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ ۖ﴾ **[يوسف: 65].**

---

(1) الدر المصون3/ 422. وينظر: مفاتيح الغيب 14/ 500، والبحر المحيط 4/ 419.

(2) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص64، والمحرر الوجيز 9/ 124، والبحر المحيط 6/ 136، والدر المصون 4/ 86، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسىٰ 12/ 29 - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الرابعة 1405هـ -1985م.

(3) لسان العرب (م ر ي) 6/ 4189.
وينظر: المحرر الوجيز 9/ 124، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/ 36.

(4) ينظر: البحر المحيط 6/ 136، والدر المصون 4/ 86، وروح المعاني 12/ 29.

(5) المزهر 2/ 276. وينظر: روح المعاني 12/ 29.

(6) الدر المصون 4/ 86. وينظر: البحر المحيط 6/ 136.

النَّص: «وعن الحسن كسر راء (رِدَّت)[1] وهي لغة» 2/ 150.

التَّعليق: ذكر المؤلِّف أن كسر الرَّاء في (رِدَّت) لغة بدون نسبة لها، في حين أشار ابن جني إلىٰ أنها لغة لبني ضبَّة[2].

ويأتي الكسر هنا عن طريق نقل حركة الدَّال المدغمة إلىٰ الرَّاء بعد توهم خلوها من الضَّمَّة ... كما نقلت العرب في قيل وبيع[3].

يقول ابن جني: «فُعِل من ذوات الثَّلاثة إذا كان مضعَّفًا أو معتلا عينه يجيء عنهم علىٰ ثلاثة أضرب: لغة فاشية، والأخرىٰ تليها، والثَّالثة قليلة، إلا أن المضعَّف مخالف للمعتلِّ العين ... أما المضعَّف فأكثره عنهم ضمُّ أوله كشُدَّ ورُدَّ، ثم يليه الإشمام، وهو شِدُّ وردُّ بين ضمِّ الأول وكسره، إلا أنَّ الكسرة هنا داخله علىٰ الضَّمة؛ لأن الأفشىٰ في اللغة الضَّم. والثَّالث -وهو أقلها- شِدُّ ورِدُّ وحِلُّ وبِلُّ، بإخلاص الكسرة، فهذا المضعَّف»[4].

إذًا فضم الراء في (ردَّت) وهي قراءة الجمهور مع قراءة الحسن بالكسر لغتان لمعنىٰ واحد.

المثال الخامس عشر: ﴿وِعَآءِ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِۚ﴾ **[يوسف: 76]**.

---

(1) ينظر: المحرر الوجيز 3/ 339، والبحر المحيط 6/ 296، والدر المصون 4/ 195.

(2) المحتسب 1/ 346.

وينظر: البحر المحيط 6/ 296، والدر المصون 4/ 195، وروح المعاني 13/ 12. وضبَّة: قرية بتهامة علىٰ ساحل البحر مما يلي الشام وبحذائها قرية يقال لها بدًا، وهي قرية يعقوب النبي عليه السلام، بمصر. معجم البلدان. ياقوت الحموي 3/ 452 - بيروت.

(3) البحر المحيط 6/ 296.

وينظر: إعراب القرآن للنحاس 2/ 208، والكشاف 2/ 486، والمحرر الوجيز 9/ 333، ومفاتيح الغيب 17/ 98، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري 1/ 711، والجامع لأحكام القرآن 9/ 203، والدر المصون 4/ 195، وروح المعاني 13/ 12.

(4) المحتسب 1/ 345.

النَّص: «وعن الحسن (وعاء) حيث جاء بضم الواو[1]، لغة فيه» 2/ 151.

التَّعليق: لا شكَّ أن تبادل الكسر والضَّمِّ علىٰ صوت الواو في (وعاء) لغتان لمعنىٰ واحد، فليس لاختلاف الصوتين أي تأثير في اختلاف الدَّلالة.

فـ «الوعاء يقال بضم الواو وكسرها، لغتان، وهو ما يحفظ به المتاع ويصونه»[2].

المثال السادس عشر: ﴿بِٱلْقِسْطَاسِ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ﴾ **[الإسراء: 35]**.

قال تعالىٰ: ﴿وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ﴾ **[الشعراء: 182]**.

النَّص: «واختلف في (بالقسطاس) هنا، والشعراء: فحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف، بكسر القاف فيهما، وافقهم الأعمش. والباقون بالضم[3]، وهما لغتان. الضَّمُّ لغة الحجاز، والكسر لغة غيرهم» 2/ 197.

التَّعليق: ذكر المؤلِّف أن تبادل الضم والكسر علىٰ صوت القاف في (القسطاس) لغتان لمعنىٰ واحد، الضَّمُّ لغة أهل الحجاز، والكسر لغة غيرهم.

وهما لغتان فصيحتان كما ذكر العلماء، حيث يقول ابن خالويه: «يقرأ بكسر

---

(1) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص69، والمحتسب 1/ 348، وإعراب القرآن للنحاس 2/ 210، والكشاف 2/ 491، والمحرر الوجيز 9/ 345، ومفاتيح الغيب 17/ 113، والبحر المحيط 6/ 306، والدر المصون 4/ 202. ونقلت بعض المصادر هذه القراءة عن نافع أيضًا.
ينظر: البحر المحيط 6/ 306، والدر المصون 4/ 202.

(2) الجامع لأحكام القرآن 9/ 212.
وينظر: الكشاف 2/ 491، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري 1/ 713، والدر المصون 4/ 202.

(3) ينظر: السبعة في القراءات ص380، ومعاني القراءات ص256، 257، والحجة للقراء السبعة 5/ 101، وحجة القراءات ص402، والكشف 2/ 46، والتيسير ص114، والعنوان ص119، والنشر 2/ 307، وغيث النفع ص362، ومفاتيح الغيب 19/ 85، والجامع لأحكام القرآن 10/ 591، 592، والبحر المحيط 7/ 6، والدر المصون 4/ 389.

القاف وضمِّها. وهما لغتان فصيحتان، والضَّمُّ أكثر؛ لأنه لغة أهل الحجاز. ومعناه: الميزان. وأصله: (رُومىٰ). والعرب إذا عَرَّبت اسمًا من غير لغتها اتَّسعت فيه»[1].

ومن هنا فقد «أجمعوا علىٰ جواز اللغتين فيه، ضمِّ القاف وكسرها»[2].

المثال السابع عشر: ﴿عِتِيًّا﴾-

المثال الثامن عشر: ﴿وَبُكِيًّا﴾. المثال التاسع عشر: ﴿جِثِيًّا﴾-

المثال العشرون: ﴿صِلِيًّا﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: **8**].

قال تعالىٰ: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: **58**].

قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾ [مريم **68**].

قال تعالىٰ: ﴿وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: **72**].

قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِٱلَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾ [مريم: **70**].

النَّص: «واختلف في (عِتِيًّا) و(جِثِيًّا) و(صِلِيًّا) و(بُكِيًّا): فحمزة، والكسائي، بكسر أوائل الأربعة. وافقهم الأعمش. وقرأ (حفص) كذلك، إلا في (بُكِيًّا) جمعًا بين اللغتين، والباقون بضمها علىٰ الأصل[3]» 2/ 234.

---

(1) الحجة في القراءات السبع ص217. وينظر: الجامع لأحكام القرآن 10/ 591.

(2) مفاتيح الغيب 19/ 85.

وينظر: الحجة للقراء السبعة 5/ 101، وحجة القراءات ص402، والكشف 2/ 46، والكشاف 2/ 665، والمحرر الوجيز 10/ 292، وإعراب القراءات الشواذ 1/ 788، 789، والبحر المحيط 7/ 46، والدر المصون 4/ 389.

(3) ينظر: السبعة في القراءات ص407، ومعاني القراءات ص281، وحجة القراءات ص439، والكشف 2/ 84، والتيسير ص120، والعنوان ص126، والنشر 2/ 317، وغيث النفع ص381، 383، ومعاني القرآن للفراء 2/ 162، والكشاف 3/ 6، والمحرر الوجيز 11/ 15، ومفاتيح الغيب 20/ 408، والجامع لأحكام القرآن 16/ 77، 78، والبحر المحيط 7/ 243، والدر المصون 4/ 493.

التَّعليق: ذكر أهل اللغة أن «عَتا الشيخ عِتيًّا وعَتِيًّا: أَسَنَّ وكَبِرَ وولَّىٰ ... وقول أبي إسحاق: كلُّ شيء قد انتهىٰ فقد عَتَا يعتو عِتيًّا وعُتُوًّا»[1].

وجَثَا يَجْثُو ويَجْثِىٰ جُثُوًّا وجُثِيًّا، علىٰ فُعُول فيهما: جلس علىٰ ركبتيه للخصومة[2].

ويقال: صَلَيْتُ الرجل نارًا: إذا أدخلته النَّار وجعلته يصلاها[3].

وبين كسر أوائل هذه الحروف وضمِّها اختلفت القراءتان للغتين بمعنىٰ واحد» فحجة من كسر: أن هذه الأسماء جمع «عاث وجاث وباك وصال» جمع علىٰ «فعول» فأصل الثَّاني منها الضَّمُّ، لكن كُسر لتصحَّ الياء التي بعده، التي أصلها واو، في «عثىٰ وجثىٰ»؛ لأن الياء الساكنة لا يكون قبلها ضمَّة، فلما كسر الثَّاني أتبع كسرته كسرة الأول، فكسر للإتباع، ليعمل اللسان فيه عملا واحدًا، وعلىٰ ذلك قالوا: عِصىٰ وقِسىٰ، فكسروا الأول علىٰ الإتباع لكسرة الثاني، وأصله «فعول»، وقد يمكن أن تكون هذه الأسماء مصادر أتت علىٰ فعول، فوقع فيها من التَّعليل والإتباع مثل ما ذكرنا في الجمع، والتغيير في الجمع أحسن لثقله ... وحجة من ضمَّ: أنه غيَّر الثاني بالكسر، لتصح الياء السَّاكنة، علىٰ ما ذكرنا، وترك الأول مضمومًا علىٰ أصله، كان جمعًا أو مصدرًا، أصل أوله الضَّمُّ، وهو الاختيار، لأنَّه الأصل، وعليه الجماعة»[4].

المثال الواحد والعشرون: ﴿سُوًى﴾.

قال تعالىٰ: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ **[طه: 58].**

---

(1) لسان العرب (ع ت و) 4/ 2804.

(2) السابق (ج ث و) 2/ 546.

(3) السابق (ص ل ي) 4/ 2492.

(4) الكشف 2/ 84، 85.

وينظر: معاني القراءات ص281، 282، والحجة في القراءات السبع ص235، 236، وحجة القراءات ص439، والدر المصون 4/ 493.

النَّص: «واختلف في (سوىً): فابن عامر، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وخلف، بضمِّ السِّين والتَّنوين، وافقهم الأعمش ... والباقون بكسر السِّين مع التَّنوين[1]، وهما لغتان بمعنىً واحد» 2/ 248.

التَّعليق: الثَّابت عن جمهور العلماء ومعهم المؤلِّف أن (سوىً) -بضمِّ السِّين وكسرها- لغتان بمعنىً واحد مثل «طُوىً وطِوىً»[2].

ولكن حاول بعض العلماء تلمُّس بعض الفروق الدَّقيقة بين قراءتي الكسر والضَّمِّ، فذكر ابن خالويه أن «الحجة لمن ضمَّ: أنه أراد: مكانًا مساويًا بيننا وبينك. والحجة لمن كسر: انه أراد: مكانًا مستويًّا، أي: لا مانع فيه من النَّظر»[3].

ولكن الثَّابت كما ذكر الأزهري أن: «المعنىً في (سِوىً) و(سُوىً) واحد، أي: مكانًا مَنْصَفًا بيننا وبينك، كأنه قال: مكانًا مَنْصَفًا متوسطًا بين الموضعين. وقال الأخفش في «سِوىً» و«سُوىً»: هو المكان النَّصف بين الفريقين»[4].

قال سيبويه: يقال: سِوىً وسُوىً: أي عَدْل، يعني مكانًا عدلا بين المكانين فيه النَّصَفة، وأصله من قولك: جلس في سَواء الدار -بالمد-: أي في وسطها، ووسط كل شيء: أعدله[5].

والكسر والضَّمُّ بالقصر عربيَّان ولا يكونان إلا مقصورين[6]، و«فِعَل» قليل في

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات ص418، ومعاني القراءات ص292، والحجة للقراء السبعة 5/ 224، وحجة القراءات ص453، والكشف 2/ 98، والتيسير ص123، والعنوان ص29، والنشر 2/ 320، وغيث النفع ص393، وإعراب القرآن للنحاس 3/ 26، والمحرر الوجيز 11/ 82، ومفاتيح الغيب 20/ 633، والجامع لأحكام القرآن 11/ 193، والبحر المحيط 7/ 347.

(2) ينظر: الحجة للقراء السبعة 5/ 224، والحجة في القراءات السبع ص241، وحجة القراءات ص453، والكشف 2/ 98، ومفاتيح الغيب 20/ 633.

(3) الحجة في القراءات السبع ص241.

(4) معاني القراءات ص293.

(5) الجامع لأحكام القرآن 11/ 193. وينظر: معاني القرآن للفراء 2/ 181، والدر المصون 5/ 31.

(6) معاني القرآن للفراء 2/ 182.

الصِّفات نحو عِدىٰ، و«فُعل» كثير في الصِّفات نحو قولك لبد وحطم[1].

المثال الثاني والعشرون: ﴿أُسْوَةٌ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [**الأحزاب: 21**].

قال تعالىٰ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [**االممتحنة: 4**].

قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْأَخِرَ﴾ [**الممتحنة: 6**].

النَّص: «واختلف في (أُسْوَة) هنا، وموضعي الممتحنة: فعاصم بضمِّ الهمزة في الثلاثة، وافقه الأعمش، وهي لغة قيس وتميم. والباقون بكسرها[2]، لغة الحجاز. والأسوة: الاقتداء اسم وضع موضع المصدر، وهو الإيتساء كالقدوة، من الاقتداء» 2/ 373.

التَّعليق: ذكر أبو حيان أن الأسوة من الائتساء، كالقدوة من الاقتداء: اسم وضع موضع المصدر[3].

وقد ذهب جمهور العلماء ومعهم المؤلِّف أن ضمَّ الهمزة وكسرها في (أسوة) لغتان لمعنىٰ واحد ليس لاختلاف الدَّلالة مجال هنا، حيث يقول أبو علي الفارسي: «أُسوة وإِسوة لغتان، ومعناهما قِدْوة»[4].

وكذا ذكر ابن خالويه أنهما «لغتان كما قالوا: رِشوة ورُشوة»[5].

---

(1) الكشف 2/ 98. وينظر: إملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/ 122، والبحر المحيط 7/ 347.

(2) ينظر: السبعة في القراءات ص520، ومعاني القراءات ص384، والحجة للقراء السبعة 5/ 472، وحجة القراءات ص575، والكشف 2/ 196، والتيسير ص145، والعنوان ص154، والنشر 2/ 248، وغيث النفع ص475، ومعاني القرآن للفراء 2/ 339، والمحرر الوجيز 13/ 61، والجامع لأحكام القرآن 14/ 462، والبحر المحيط 8/ 466، والدر المصون 5/ 409.

(3) البحر المحيط 8/ 449. وينظر: الدر المصون 5/ 409.

(4) الحجة للقراء السبعة 5/ 472.

(5) الحجة في القراءات السبع ص289. =

وعن نسبة هاتين اللغتين ذكر المؤلِّف أن الضَّمَّ لغة قيس وتميم، والكسر لغة أهل الحجاز، وهذا ما أيَّدته المصادر الأخرىٰ، حيث جاء عن اليزيدي أن تميمًا تضمُّ أوائل: عُدوة، عُشوة، أُسوة، قُدوة[1] ... وذكر الفرَّاء: الضَّمُّ في قيس. والحسن وأهل الحجاز يقرءون (إسوة) بالكسر في كلِّ القرآن لا يختلفون[2].

وذكر السفاقسي أن الضَّمَّ لغة تميميَّة وقيسيَّة، والكسر لغة حجازيَّة[3].

المثال الثالث والعشرون: ﴿شُوَاظٌ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ﴾ **[الرحمن: 35]**.

النَّص: «واختلف في (شواظ): فابن كثير، بكسر الشِّين، وافقه ابن محيصن، والأعمش. والباقون بضمها[4]، لغتان» 2/ 511.

التَّعليق: ذكر أهل اللغة أن الشَّواظ والشُّواظ: اللهب الذي لا دخان فيه. وقيل: الشُّواظ: قطعة من نار ليس فيها نحاس، وقيل: الشُّواظ لهب النار، ولا يكون إلا من نار وشيء آخر يخلطه[5].

قال الأزهري: الشُّواظ، والشَّواظ لغتان في اللهب الذي له دخان[6].

= وينظر: حجة القراءات ص575، والكشف 2/ 196، والمحرر الوجيز 13/ 61، والجامع لأحكام القرآن 14/ 462، والدر المصون 5/ 409.

(1) المزهر 2/ 277.

(2) معاني القرآن 2/ 339.

(3) غيث النفع ص475.

(4) ينظر: السبعة في القراءات ص621، ومعاني القراءات ص474، والحجة للقراء السبعة 6/ 249، وحجة القراءات ص693، والكشف 2/ 302، والتيسير ص167، والعنوان ص184، والنشر 2/ 381، وغيث النفع ص568، ومعاني القرآن للفراء 3/ 117، وإعراب القرآن للنحاس 4/ 209، والمحرر الوجيز 15/ 338، والجامع لأحكام القرآن 17/ 144، والبحر المحيط 10/ 65، والدر المصون 6/ 243.

(5) لسان العرب (ش و ظ) 4/ 2360.

(6) معاني القراءات ص474.

إذًا فالشواظ -بكسر الشِّين وضمِّها- لغتان لمعنىً واحد «كما يقال للصوار من البقر صِوار وصُوار»[1].

وقد أهمل المؤلِّف نسبة اللغتين في حين ذكر أبو زيد أن الكسر لغة الكلابيين، والضَّمَّ لغة غيرهم فقال: «قال الكلابيُّون: شِواظ من نار، وقال غيرهم: شُواظ»[2].

والكلابيُّون جزء منهم متأثِّر بالحجاز -وهم الذين سكنوا في جهات المدينة المنورة، ثم كانت لهم حضارة وملك الشام- فهم حضر، ولهذا آثروا الكسر، بينما غيرهم من البدو آثروا الضَّمَّ، ولهذا نرىٰ ابن كثير وابن محيصن يقرءان -بكسر الشِّين-، والباقون بضمِّها، وتحدِّثُنا كتب الطَّبقات أن ابن كثير مكِّيٌّ، وأن ابن محيصن من قريش، ولهذا لا نعجب إذا قرءا بالكسر -فهم يمثلون لهجتهم الحضرية التي تجنح إلىٰ الكسر[3].

ومن هنا «قال أبو الحسن: أهل مكة يكسرون الشِّواظ»[4].

المثال الرابع والعشرون: ﴿وُجْدِكُمْ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ **[الطلاق: 6]**.

النَّص: «واختلف في (من وجدكم): فروح بكسر الواو. والباقون بضمِّ الواو[5]، لغتان في الوسع» 2/ 545.

---

(1) معاني القرآن للفراء 3/ 117.
وينظر: الحجة في القراءات السبع ص339، وإعراب القرآن للنحاس 4/ 209، وحجة القراءات ص693، والكشف 2/ 303، والجامع لأحكام القرآن 17/ 144، والدر المصون 6/ 243.

(2) إصلاح المنطق ص106.
وينظر: الجامع لأحكام القرآن 17/ 144، وغيث النفع ص568. والصَّوار والصُّوار: القطيع من البقر. لسان العرب (ص و ر) 4/ 2524.

(3) اللهجات العربية في التراث 1/ 253، 254. وينظر: في اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس ص95.

(4) الحجة للقراء السبعة 6/ 249.

(5) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص158، والتلخيص في القراءات الثمان ص439، والنشر 2/ 388، =

التَّعليق: ذكر ابن السِّكيت في «باب فَعْل وفُعْل وفِعْل باتفاق معنىٰ» أن القراءة بتبادل الكسر والضَّمِّ هنا لغات لمعنىٰ واحد، إضافة إلىٰ القراءة بفتح الواو، حيث: «يقال: هو الوَجد من المَقْدِرة، والوُجْد والوِجْد. ويقرأ: (مِن وُجدكم)، و(وَجْدِكم) و(وِجْدِكم)»[1].

وكذا ذكر ابن منظور أن «الوَجْد والوِجْد والوُجْد: اليَسار والسَّعة.

وفي التَّنزيل العزيز: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾؛ وقد قرئ بالثَّلاث، أي سعتكم وما ملكتم»[2].

إذًا كما ذكر المؤلِّف وجمهور العلماء أن القراءات الثَّلاث لغات ثلاث لمعنىٰ واحد بمعنىٰ السَّعة، حيث يقول ابن عطية: «والوجد: السَّعة في المال، وضمُّ الواو وفتحها وكسرها، هي كلها بمعنىٰ واحد»[3].

الصورة الرابعة: الإبدال بين الفتح والكسر والضَّمِّ

المثال الأول: ﴿بِرَبْوَةٍ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾ **[البقرة: 265]**.

قال تعالىٰ: ﴿وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ **[المؤمنون: 50]**.

= وشرح طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري ص319 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولىٰ 1418هـ-1997م، والمحرر الوجيز 16/ 41، والجامع لأحكام القرآن 18/ 399، والبحر المحيط 10/ 201، وروح المعاني 28/ 139.

(1) إصلاح المنطق ص86.

(2) لسان العرب (و ج د) 6/ 4770. وينظر: المثلث للبطليوسي 2/ 467.

(3) المحرر الوجيز 16/ 41.

وينظر: إملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/ 263، والجامع لأحكام القرآن 18/ 399، والبحر المحيط 10/ 201، والدر المصون 6/ 331، وروح المعاني 28/ 139. وذكر الفراء أن القراءة بفتح الواو لغة تميم. ينظر: معاني القرآن 3/ 164.

النَّص: «واختلف في (ربوة) هنا، والمؤمنين، فابن عامر، وعاصم، بفتح الرَّاء، علىٰ أحد لغاتها الثَّلاث، وافقهما الحسن، وعن المطوعي كسرها. والباقون بالضَّمِّ[1] لغة قريش 1/ 452».

التَّعليق: ذكر البطليوسي أن «الرَّبْوَة والرِّبْوَة والرُّبْوَة: المكان المرتفع»[2].

وذكر المؤلِّف أن تبادل الفتح والكسر والضَّمِّ علىٰ صوت الرَّاء في (ربوة) لغات ثلاث لمعنىٰ واحد، وليس لذلك أي تأثير في اختلاف الدَّلالة.

ثم ذكر أن الضَّمَّ لغة قريش، في حين أهمل نسبة لغتي الفتح والكسر، مع أن بعض المصادر قد نصَّت علىٰ أن الفتح من نصيب قبيلة تميم[3].

ومع ثبوت القراءة بلغة الكسر ولا مجال لإنكارها، إلا أنَّ الأزهري كان له رأي آخر، حيث ردَّ هذه القراءة بقوله: «رِبْوَة لغة، ولا تجوز القراءة بها»[4].

وأشهر اللغات لغة الضَّمِّ؛ لأنها الأكثر في اللغة[5]، حيث يقول الأخفش: والذي أختاره «ربوة» -بالضَّمِّ-؛ لأن أجزاءها ارتفعت، ومنه الربو إذا أصابه نفس في جوفه زائد، ومنه الرِّبا؛ لأنه يأخذ الزِّيادة[6].

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات ص190، 446، ومختصر في شواذ القرآن ص23، 100، ومعاني القراءات ص87، والحجة للقراء السبعة 2/ 385، وحجة القراءات ص146، والكشف 1/ 313، والتيسير ص70، والعنوان ص75، والنشر 2/ 232، وغيث النفع ص120، وإعراب القرآن للنحاس 1/ 288، والجامع لأحكام القرآن 2/ 270، والبحر المحيط 2/ 668، والدر المصون 1/ 640.

(2) المثلث 2/ 29.

وينظر: لسان العرب (ر ب و) 3/ 1573، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي. تحقيق. علي محمد البجاوي 2/ 119 - دار الفكر العربي.

(3) ينظر: معاني القراءات ص87، وحجة القراءات ص146، والمصباح المنير ص146، ومفاتيح الغيب 5/ 605.

(4) معاني القراءات ص88.

(5) السابق ص87.

(6) مفاتيح الغيب3/ 605. وينظر الصحاح 6/ 2350، ولسان العرب 3/ 1573.

ويقوي هذا الاختيار أن جمعه رُبَىٰ، ولا يكاد يُسْمَع غيره، وإذا كان فعله ربا يربو: إذا ارتفع فالرَّابية، والرُّبْوة إنما هو لارتفاع أجزائها عن صفحة المكان التي هي بها[1].

المثال الثاني: ﴿جَذْوَةٍ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِخَبَرٍ أَوۡ جَذۡوَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمۡ تَصۡطَلُونَ﴾ **[القصص: 29].**

النَّص: «واختلف في (جذوة) فعاصم بفتح الجيم، وقرأ حمزة، وخلف، بضمِّها. وافقهم الأعمش. والباقون بكسرها[2]، وهي لغات ثلاث في الفاء، كالرشوة، والربوة، والجذوة: العود الغليظ وإن خلا عن النَّار، أو الذي هي فيه، أو الشُّعلة منها، قاله أبو عبيد، وليس المراد هنا إلا ما في رأسه نار» 2/ 342.

التَّعليق: ذكر الزَّجاج أن «الجِذوة: القطعة الغليظة من الحطب، ويقرأ: أو جُذْوة بالضم، ويقال جَذْوة بالفتح. فيه ثلاث لغات»[3].

وذكر الجوهري أن «الجَذْوَة والجُذْوة والجِذْوة: الجمرة الملتهبة والجمع جِذىٰ وجُذىٰ وجَذىٰ»[4].

---

(1) الحجة للقراء السبعة 2/ 385، 386.

(2) ينظر: السبعة في القراءات ص493، ومعاني القراءات ص365، والحجة للقراء السبعة 5/ 413، وحجة القراءات ص544، والكشف 2/ 173، والتذكرة في القراءات لابن غلبون. تحقيق د. سعيد صالح زعيمة 2/ 398 - دار ابن خلدون - الطبعة الأولىٰ 2000م، والتيسير ص139، والعنوان ص147، والنشر 2/ 341، وغيث النفع ص454، والجامع لأحكام القرآن 20/ 250، والبحر المحيط 8/ 301، والدر المصون 5/ 340.

(3) معاني القرآن وإعرابه 4/ 142.
وينظر: الكشف 2/ 173، والمثلث للبطليوسي 1/ 293، ومعترك الأقران 2/ 61.

(4) الصحاح (ج ذ و) 6/ 2300.
وينظر: لسان العرب 2/ 581، والقاموس المحيط 4/ 305.

إذًا فهي بقراءتها الثَّلاث لغات ثلاث لمعنىً واحد في العود الذي في رأسه نار، هذا هو المشهور[1]، وقيَّده بعضهم فقال: في رأسه نار من غير لهب ... وقيل الجذوة: العود الغليظ في رأسه نار أم لم يكن، وليس المراد هنا إلا ما في رأسه نار[2].

وهي بلغاتها الثَّلاث مثل أوطأتك عِشوة وعُشوة وعَشوة، والرِّغوة والرُّغوة والرَّغوة. ومنه رَبْوة ورُبْوة ورِبْوة[3].

(1) اللباب في علوم الكتاب لابن عادل. تحقيق. عادل أحمد عبد الموجود وآخرين 15/ 247 - منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولىٰ 1419هـ-1998م.

(2) الدر المصون 5/ 340.

(3) معاني القرآن للفراء 2/ 306.

وينظر: الحجة في القراءات السبع ص277، والكشاف 3/ 407، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/ 177، والجامع لأحكام القرآن 20/ 250.

المبحث الثاني

المؤلِّفُ بين اتفاق الدلالة واختلافها

الصورة الأولىٰ: الإبدال بين الفتح والكسر

المثال الأول: ﴿وَلَـٰيَتِهِم﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَـٰيَتِهِم مِّن شَيۡءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْۚ﴾ **[الأنفال: 72]**.

قال تعالىٰ: ﴿هُنَالِكَ ٱلۡوَلَـٰيَةُ لِلَّهِ ٱلۡحَقِّۚ﴾ **[الكهف: 44]**.

النَّص: «واختلف في (من ولايتهم) هنا، والكهف: فحمزة بكسر الواو فيهما، وافقه الأعمش. وقرأ الكسائي، وكذا خلف، كذلك في الكهف. والباقون بفتح الواو(1)، لغتان، أو الفتح من النُّصرة والنَّسب، والكسر من الإمارة. ووقع للنويري أنه جعل خلفًا هنا كحمزة، وقد علم أنه إنما يوافقه في حرف «الكهف» وأسقط في الأصل هنا خلفًا من حرف الكهف، فلعله من الكتاب فليلعم» 2/ 84.

التَّعليق: ذكر المؤلِّف أن التبادل بين الفتح والكسر علىٰ صوت الرَّاء في لفظتي «ولايتهم»، و«الولاية» يحتمل أحد وجهين:

أ- لغتان بمعنىٰ واحد مؤيدًا بذلك رأي الأخفش(2)، ولكن كان للأصمعي اتجاه آخر في ذلك، حيث اتَّهم الأخفش باللحن وأخطأ عليه، وليس له وجهة في

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات ص309، ومعاني القراءات ص203، والحجة للقراء السبعة 4/ 165، وحجة القراءات ص314، والكشف 1/ 497، والتيسير ص96، 117، والعنوان ص101، والنشر 2/ 277، وغيث النفع ص268، والمحرر الوجيز 8/ 120، والجامع لأحكام القرآن 8/ 411، والبحر المحيط 5/ 358، والدر المصون 3/ 438.

(2) ينظر: المحرر الوجيز 8/ 20، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/ 10، والبحر المحيط 5/ 358، والدر المصون 3/ 438.

ذلك؛ لأنها إذا كانت لغة فلم يلحن، وكذلك لم يخطئ لأنها قراءة متواترة[1].

قال القاضي أبو محمد: ولا سيما ولا يظن به إلا أنه رواها[2]، إضافة إلىٰ أن الكسر عربي جيِّد مسموع فلا وجه لإنكار الأصمعي له[3].

ب- اختلاف الدلالة، فمن كسر فهي من الإمارة، ومن فتح فهي من النُّصرة والنَّسب مؤيدًا رأي أبي عبيدة، حيث ذكر أن الولاية -بالكسر- هي من وليت الأمر إليه فهي في السُّلطان. والولاية هي من المولىٰ. يقال: مولىٰ بَيِّن الوَلاية -بفتح الواو-[4].

ويؤكِّد هذا المعنىٰ الأزهري بقوله: «من فتح الواو فقال (الوَلاية) فهو من وَلاية النُّصْرة، مصدر الولي. ومن كسر الواو فهي مصدر الوالي؛ لأن ولاية الوالي كالصِّناعة، كما يقال الإمارة، والعرافة، والنكاية والنَّقابة له، ومن العرب من يجيز الولاية -بالكسر- في التَّناصر؛ لأن في تولِّىٰ القوم بعضهم بعضًا ضربًا من الصِّناعة»[5].

فكأنَّه بتولِّيه صاحبه يزاول أمرًا ويباشر عملا[6].

وعن الترجيح بين الفتح والكسر اختلف العلماء، فذكر أبو عبيد والفارسي أن الفتح أقرب للمعنىٰ، في حين ذكر الفرَّاء أن الكسر أقرب.

(1) ينظر: الحجة للقراء السبعة 4/ 165، والبحر المحيط 5/ 358.

(2) المحرر الوجيز 8/ 120.

(3) غيث النفع ص268.

(4) المحرر الوجيز 8/ 120.

وينظر: الحجة للقراء السبعة 4/ 165، والكشف 1/ 497، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/ 10، والبحر المحيط 5/ 358، والدر المصون 3/ 438.

(5) معاني القراءات ص203.

وينظر: مفاتيح الغيب 7/ 555، ولسان العرب (و ل ىٰ) 6/ 4920، 4921، والبحر المحيط 5/ 358.

(6) الكشاف 2/ 239.

حيث يقول أبو عبيد: والذي عندنا الأخذ بالفتح في هذين الحرفين نعني هنا، وفي الكهف لأن معناهما من الموالاة لأنَّها في الدِّين[1].

ويقول الفارسي: «والفتح أجود؛ لأنَّها في الدِّين»[2].

في حين يقول الفرَّاء: «يريد من مواريثهم. وكسر الواو في الولاية أعجب إلىٰ من فتحها، لأنها إنما تفتح إذا كانت في معنىٰ النُّصرة، وكان الكسائي يفتحها ويذهب بها إلىٰ النُّصرة»[3].

والخلاصة أنَّ الرَّاجح في التَّبادل بين الفتح والكسر أنهما لغتان لمعنىٰ واحد، ولا وجه لتلمُّس الفروق الدَّقيقة بينهما؛ لأنه قد سمع الفتح والكسر في المعنيين جميعًا[4].

المثال الثاني: ﴿ضَيْقٍ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ **[النحل: 127]**.

قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُن فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ **[النمل: 70]**.

النَّص: «واختلف في (ضيق) هنا، والنَّمل، فابن كثير، بكسر الضَّاد، وافقه ابن محيصن بخلفه، والباقون بالفتح[5]، لغتان بمعنىٰ في هذا المصدر، كالقول والقيل، أو الكسر مصدر «ضاق بيته» ونحوه، والفتح مصدر «ضاق صدره» ونحوه» 2/ 191.

---

(1) ينظر: البحر المحيط 5/ 358، والدر المصون 8/ 438.

(2) الدر المصون 3/ 438. وينظر: الكشف 1/ 497، والجامع لأحكام القرآن 8/ 411.

(3) معاني القرآن للفراء 1/ 418، 419. وينظر: البحر المحيط 5/ 358.

(4) ينظر: البحر المحيط 5/ 358، والدر المصون 3/ 438.

(5) ينظر: السبعة في القراءات ص376، ومعاني القراءات ص250، والحجة للقراء السبعة 5/ 80، وحجة القراءات ص395، والكشف 2/ 41، والتيسير ص113، والعنوان ص118، والنشر 2/ 305، وغيث النفع ص359، وإعراب القرآن للنحاس 2/ 263، والمحرر الوجيز 10/ 253، والجامع لأحكام القرآن 10/ 545، والبحر المحيط 6/ 614، والدر المصون 4/ 367.

التَّعليق: بين اختلاف الدَّلالة واتفاقها دارت أقوال أهل العلم في هذه اللفظة، حيث ذهب بعض العلماء إلىٰ اختلاف الدَّلالة بين قراءتي الفتح والكسر، حيث ذكر أبو عمرو أن: الضَّيْق -بالفتح-: الغم، والضَّيْق -بالكسر-: الشِّدَّة. وقال قوم: الضَّيْق بالفتح مصدر، والضيق اسم. ووزنه علىٰ هذا القول (فِعْل) لم يحذف منه شيء[1].

وكذا يرىٰ الفراء أن «الضَّيق ما ضاق عنه صدرك، والضِّيق ما يكون في الذي يتسع ويضيق، مثل الدَّار والثَّوب»[2].

وعلىٰ هذا يرجِّح ابن خالويه الفتح في هذا الموضع، حيث يقول: «والاختيار هاهنا الفتح؛ لأن الضِّيق -بالكسر-: في الموضع، والضَّيق بالفتح: في المعيشة. والذي يراد به هاهنا: ضيق المعيشة، لا ضيق المنزل»[3].

ولكن غالب أقوال أهل العلم أن التَّبادل بين الفتح والكسر علىٰ صوت الضَّاد في (ضيق) لغتان لمعنىٰ واحد، حيث يقول ابن السِّكيت: «يقال في صدر فلان ضِيق وضَيْق»[4].

وكذا يقول مكي بن أبي طالب: «وهما لغتان في المصدر عند الأخفش، يقول: ضاق يضيق ضِيقًا»[5].

ويؤكِّد علىٰ ذلك العكبري بقوله: «ويقرأ بكسر الضَّاد، وهي لغة في المصدر»[6].

(1) حجة القراءات ص396.

(2) معاني القرآن 2/ 115. وينظر: معاني القراءات ص250، وإعراب القرآن للنحاس 2/ 263.

(3) الحجة في القراءات السبع ص213.

(4) إصلاح المنطق ص32. وينظر: معاني القراءات ص251.

(5) الكشف 2/ 41.

(6) إملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/ 87.

وينظر: الكشاف 2/ 645، والبحر المحيط 6/ 614، والدر المصون 4/ 376.

والمؤلِّف هنا بين اتِّفاق الدَّلالة واختلافها، دون ترجيح لأحدهما علىٰ الآخر، ولكن الرَّاجح كما ذهب غالب أهل العلم أن الفتح والكسر هنا لغتان لمعنىٰ واحد.

إذًا فليس الأمر كما ذهب أبو عبيدة من أن الضَّيق -بفتح الضاد- مخفف من ضيِّق، أي: ولاتك في أمر ضيق، كلَيِّن في لَيْن[1]؛ لأنَّه إن كان مخففًا من ضيق لزم أن تقام الصِّفة مقام الموصوف إذا تخصَّص الموصوف، وليس هذا موضع ذلك، والصِّفة إنما تقام مقام الموصوف إذا تخصَّص الموصوف من نفس الصِّفة كما تقول: رأيت ضاحكًا، فإنما تخصِّص الإنسان. ولو قلت: رأيت باردًا لم يحسن، وببارد مثل سيبويه. وضيق لا يخصِّص الموصوف»[2].

الصورة الثانية: الإبدال بين الفتح والضم

المثال الأول: ﴿ٱلْقَرْحُ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾ **[آل عمران: 140]**.

قال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ﴾ **[آل عمران: 172]**.

النَّص: «واختلف في ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾، ومثله ﴿مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ﴾، فأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف بضم

(1) البحر المحيط 6/ 614.

وينظر: معاني القرآن للفراء 2/ 115، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 3/ 224، وإعراب القرآن للنحاس 2/ 263، والمحرر الوجيز 10/ 253، والجامع لأحكام القرآن 10/ 545.

(2) المحرر الوجيز 10/ 253، والبحر المحيط 6/ 614.

وينظر: الحجة للقراء السبعة 5/ 80، والكشاف 2/ 645، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/ 87، والدر المصون 4/ 367.

القاف في الثَّلاث، وافقهم الأعمش والباقون بالفتح فيها[1]، وهما لغتان كالضَّعف، والضُّعف معناه الجراح، وقيل المفتوح الجرح، والمضموم ألمه» 1/ 488.

التَّعليق: يمكن عرض قضية التبادل بين الفتح والضَّمِّ علىٰ صوت القاف في (قرح) من خلال ثلاث مسائل:

المسألة الأولىٰ: المعنىٰ

انفرد الفرَّاء بذكر الاختلاف الدَّلالي بين قراءتي الفتح والكسر، فيقول: «كأن (القُرح) -بالضَّمِّ- ألم الجراحات، وكأن القَرْح الجراح بأعيانها»[2].

ولكن انفراد الفرَّاء بهذا الرأي ليس له رواية تؤيِّده كما ذكر أبو علي الفارسي، حيث يقول: «ومن قال: إن القَرْح الجراحات بأعيانها، والقُرْح ألم الجراحات قُبِل ذلك منه إذا أتىٰ فيه برواية، لأن ذلك مما لا يعلم بالقياس»[3].

ومن هنا فجمهور العلماء علىٰ أن القَرْح والقُرْح لغتان بمعنىٰ واحد، حيث يقول أبو علي الفارسي: «قَرْح وقُرْح مثل: الضَّعف والضُّعف، والكَرْه والكُرْه، والفَقْر والفُقْر، والدَّف والدُّف، والشَّهد والشُّهد ... وقال أبو الحسن: قَرِح يَقْرح قَرْحًا، وقُرْحًا فهذا يدل علىٰ أنهما مصدران، وأن كُلَّ واحد منهما بمعنىٰ الآخر»[4].

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات ص216، ومعاني القراءات ص110، والحجة للقراء السبعة 3/ 79، وحجة القراءات ص174، والكشف 1/ 356، والتيسير ص75، والعنوان ص81، والنشر 2/ 242، وغيث النفع ص159، وإعراب القرآن للنحاس 1/ 181، والمحرر الوجيز 3/ 241، 242، والبحر المحيط 3/ 354، والدر المصون 2/ 215.

(2) معاني القرآن 1/ 234. وينظر: إصلاح المنطق ص90.

(3) الحجة للقراء السبعة 3/ 79.

(4) السابق الجزء نفسه والصفحة.

وينظر: معاني القرآن للأخفش 1/ 215، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 1/ 470، وإعراب القرآن للنحاس 1/ 18، ومعاني القراءات ص110، والجامع لأحكام القرآن 4/ 569، ولسان العرب (ق ر ح) 5/ 3571.

إذًا فأكثر الناس علىٰ أن القراءتين بمعنىٰ الجراحات بلغتين[1].

المسألة الثانية: اللغة

لم يجهد المؤلِّف نفسه في البحث عن نسبة لغتي الفتح والكسر، في حين ذكر ابن عباس أن الفتح لغة لأهل الحجاز، ومعه كثير من العلماء في هذه النِّسبة، مع انفراده بنسبة الضَّمِّ إلىٰ قبيلة تميم، حيث يقول ابن عباس: «القَرْح -بالفتح- بلغة الحجاز، وقُرح بلغة تميم»[2].

ثم يقول صاحب المصباح: «والمفتوح لغة الحجاز»[3].

وكذا ذكر السَّمين الحلبي: «والفتح لغة الحجاز، والضَّمُّ لغة غيرهم فهما كالضَّعف والضُّعف، والكَرْه والكُرْه»[4].

المسألة الثالثة: الترجيح

رجَّح بعض العلماء لغة الفتح علىٰ لغة الضَّمِّ، حيث يقول أبو علي الفارسي: «وكأنَّ الفتح أولىٰ لقراءة ابن كثير، ولأن لغة أهل الحجاز الأخذ بها أوجب؛ لأن القرآن عليه نزل»[5].

ولكن «هذه القراءات لا يظنُّ إلا أنها مروية عن النبي ﷺ وبجميعها عارض جبريل عليه السلام مع طول السِّنين توسعة علىٰ هذه الأمَّة، وتكملة للسبعة الأحرف ... وعلىٰ هذا لا يُقال: هذا أولىٰ من جهة نزول القرآن بها، وإن رجحت قراءة فبوجه غير وجه النُّزول»[6].

---

(1) الكشف 1/ 356.

(2) غريب القرآن. عبد الله بن عباس. تحقيق د. أحمد بولوط ص42 - مكتبة الزهراء - القاهرة.

(3) المصباح المنير (ق ر ح) ص189.

(4) الدر المصون 2/ 215.

(5) الحجة للقراء السبعة 3/ 79.

(6) المحرر الوجيز 3/ 242.

إذًا فلا ترجيح لقراءة علىٰ أخرىٰ «ولا أولويَّة إذ كلاهما متواتر»[1].

المثال الثاني: ﴿حُوبًا﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ **[النساء: 2]**.

النَّص: «وعن الحسن (حَوْبًا) -بفتح الحاء-[2]، لغة تميم في المصدر، يقال: حاب حُوبًا، وحَوَبًا، وحابًا، وحوْبة وحبابة. وقيل: المفتوح مصدر، والمضموم اسم، وأصله من حوب الإبل، أي: زجرها، سمىٰ به الإثم؛ لأنه يزجر به، ويطلق علىٰ الذَّنب لأنه يزجر عنه» 1/ 502.

التَّعليق: عرض المؤلِّف لقراءتي الفتح والضَّمِّ علىٰ أنَّهما من قبيل الإبدال للغتين بمعنىٰ واحد، أو أن الفتح يمثل جانب المصدريَّة، في حين يمثل الضَّمُّ جانب الإسمية، مع نسبة الفتح لقبيلة تميم وإهمال نسبة الضَّمِّ.

وهذا ما عرضت له بعض المصادر الأخرىٰ مع نسبة الضَّمِّ لأهل الحجاز، حيث يقول صاحب المصباح: «حاب من باب قال: إذا اكتسب الإثم. والاسم الحوب بالضم. وقيل المضموم والمفتوح لغتان، فالضَّمُّ لأهل الحجاز والفتح لغة تميم»[3].

وكذا يقول ابن عطيَّة: «وقرأ الحسن: حَوْبًا -بفتح الحاء-، وهي لغة بني تميم، وقيل: هو بفتح الحاء المصدر وبضمِّها الاسم»[4].

---

(1) البحر المحيط 3/ 354.

(2) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص31، ومعاني القرآن للفراء 1/ 253، وإعراب القرآن للنحاس 1/ 199 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولىٰ 1421هـ-2001م، والكشاف 1/ 466، والمحرر الوجيز 4/ 13، والجامع لأحكام القرآن 5/ 14، والبحر المحيط 3/ 503، والدر المصون 2/ 298، والفتوحات الإلهية للجمل 1/ 352 - مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي.

(3) المصباح المنير (ح و ب) ص60.

(4) المحرر الوجيز 4/ 13. وينظر: الجامع لأحكام القرآن 5/ 14.

ويؤكِّد علىٰ ذلك السَّمين الحلبي بقوله: «وقرأ الجمهور: «حُوْبًا» -بضمِّ الحاء-، والحسن بفتحها ... وهي لغات في المصدر، والفتح لغة تميم ... وهو الإثم. وقيل المضموم اسم مصدر والمفتوح مصدر. وأصله من حوْب الإبل هو زَجْرها، فَسُمَّىٰ به الإثم لأنه يُزْجَر به، ويطلق علىٰ الذَّنب أيضًا، لأنه يزجر عنه ... يقال: حاب يحوب حَوْبًا وحُوبًا وحابًا وحَوُوبا وحِيابة»[1].

ومع إجماع أهل العلم علىٰ نسبة الضَّمِّ لأهل الحجاز، والفتح لقبيلة تميم إلا أن ابن منظور رأىٰ أن العكس هو الصحيح، حيث يقول: «والحَوب والحُوب: الإثم، فالحَوب بالفتح لأهل الحجاز، والحوب بالضم لتميم»[2].

ولكن يبدو أن الأمر قد اختلط علىٰ صاحب اللسان؛ لأن جمهور العلماء علىٰ أن الفتح من نصيب قبيلة تميم، والضَّمَّ من نصيب أهل الحجاز.

وإذا كانت النُّصوص السَّابقة قد جمعت بين اختلاف الدَّلالة واتِّفاقها، فمن الراجح أن الإبدال بين الفتح والضَّمَّ علىٰ صوت الحاء في (حوبًا) لغتان بمعنىٰ واحد كما يبدو من نصِّ المؤلِّف وغيره من العلماء، حيث يقول أبو حيان: «وقرأ الجمهور بضم الحاء، والحسن بفتحها وهي لغة بني تميم وغيرهم ... وكلها مصادر. قال ابن عباس والحسن وغيرهما: الحوب: الإثم. وقيل: الظلم. وقيل: الوحشة»[3].

ثم يذكر الجمل أنها لغات في المصدر[4].

---

(1) الدر المصون 2/ 298.

وينظر: إعراب القرآن للنحاس 1/ 199 وإعراب القراءات الشواذ 1/ 364، 365، والفتوحات الإلهية 1/ 352.

(2) لسان العرب (ح و ب) 2/ 1036، في حين ذكر القرطبي عن مقاتل أن الفتح لغة الحبش.

ينظر: الجامع لأحكام القرآن 5/ 14.

(3) البحر المحيط 3/ 503.

(4) الفتوحات الإلهية 1/ 352.

المثال الثالث: ﴿كَرْهًا﴾.

قال تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾ [النساء: **19**].

قال تعالىٰ: ﴿قُلْ أَنفِقُوا۟ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾ [التوبة: **53**].

قال تعالىٰ: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَـٰنًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: **15**].

النَّص: «واختلف في (كرهًا) هنا، والتَّوبة، والأحقاف: فحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بضم الكاف فيهن. وقرأ ابن ذكوان، وعاصم ويعقوب كذلك في الأحقاف، واختلف فيه عن هشام، وافقهم علىٰ الثَّلاث الحسن، والأعمش، والباقون بالفتح[1]، وهما لغتان. وعن الفراء: الفتح بمعنىٰ الإكراه، والضَّمُّ ما يفعله الإنسان كارهًا من غير إكراه، مما هو فيه مشقة» 1/ 506، 507.

التَّعليق: بعرض النَّص السَّابق علىٰ بعض المصادر الأخرىٰ يتضح أن قراءتي الفتح والضم في (كرهًا) تحتمل وجهين:

الوجه الأول: اتِّفاق الدَّلالة

وهذا الوجه هو اختيار جمهور العلماء، حيث يقول الأخفش: «وهما لغتان مثل: الغُسْل، والغَسْل، والضَّعْف والضُّعْف»[2].

وكذا يقول الزَّجاج: «والكره يقال فيه كرهت الشيء كُرْهًا وكَرْهًا ... وكل ما في كتاب الله ﷻ من الكُرْه فالفتح جائز فيه، تقول: الكُره والكَره»[3].

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات ص229، ومعاني القراءات ص122، والحجة للقراء السبعة 3/ 144، وحجة القراءات ص195، والكشف 1/ 382، والتيسير ص79، والعنوان ص83، والنشر 2/ 248، وغيث النفع ص166، والمحرر الوجيز 4/ 59، ومفاتيح الغيب 9/ 99، والجامع لأحكام القرآن 5/ 88، والبحر المحيط 3/ 567، والدر المصون 2/ 334.

(2) معاني القرآن 1/ 171.
وينظر: إصلاح المنطق ص90، والحجة في القراءات السبع ص122، وحجة القراءات ص196، والكشف 1/ 382، وإبراز المعاني ص414. ولسان العرب (ك ره) 5/ 3864.

(3) معاني القرآن وإعرابه 1/ 288. وينظر: المصباح المنير (ك ره) ص203.

ثم يؤكِّد أبو علي الفارسي علىٰ ذلك بقوله: «الكَرْه والكُرْه: لغتان، كقولهم: الفَقْر والفُقْر، والضَّعْف والضُّعْف، والدَّف والدُّف، والشَّهْد والشُّهْد. فمن قرأ الجميع بالضم فقد أصاب. وكذلك لو قرأ قارئ جميع ذلك بالفتح، وكذلك إن قرأ بعض ذلك بالفتح وبعضه بالضَّمِّ، كل ذلك مستقيم»(1).

الوجه الثاني: اختلاف الدلالة

اختلف العلماء في بيان هذا الوجه علىٰ أمرين:

الأمر الأول: ذكره الفرَّاء بقوله: «الفتح بمعنىٰ الإكراه، والضَّمُّ من فعلك تفعله كارهًا له من غير مكره كالأشياء التي فيها مشقَّة وتعب. وقاله أبو عمرو بن العلاء وابن قتيبة أيضًا»(2).

وكذا عرض له أبو زرعة بقوله: «واختلف الناس في الضَّمِّ والفتح، فقال ابن عباس: من قرأ «كُرْها» بالضَّمِّ أي بمشقَّة، ومن قرأ «كَرْهًا» بالفتح أي إجبارًا أي أجبر عليه. جعل ابن عباس (الكُره) فعل الإنسان و(الكَرْه) ما أُكره عليه صاحبه. تقول: (كرهت الشيء كُرهًا وأُكرهت علىٰ الشيء كَرْهًا). قال أبو عمرو: (الكُرْه ما كرهْتَه، والكَره ما اسْتكْرهت عليه). ويحتج في ذلك بقول الله جلَّ وعزَّ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْۖ﴾(3).

الأمر الثاني: لم يعرض المؤلِّف لهذا الأمر، في حين «قال قوم: (الكره المصدر تقول: كرهته كَرْهًا مثل شربته شربًا، والكُره اسم ذلك الشيء»(4).

(1) الحجة للقراء السبعة 3/ 144، 145.
وينظر: الكشاف 1/ 258، والمحرر الوجيز 4/ 59، والجامع لأحكام القرآن 5/ 88، والبحر المحيط 4/ 567.
(2) البحر المحيط 3/ 567، 568. وينظر: المحرر الوجيز 4/ 59، والجامع لأحكام القرآن 5/ 88.
(3) سورة البقرة من الآية 216. حجة القراءات ص195، 196.
وينظر: الكشف 1/ 382، والجامع لأحكام القرآن 5/ 88.
(4) حجة القراءات ص196. وينظر: الحجة في القراءات السبع ص22، والدر المصون 1/ 525.

ولكن إجماع العلماء ومعهم المؤلِّف علىٰ أن الإبدال بين الفتح والضَّمِّ علىٰ صوت الكاف في (كرها) لغتان لمعنىٰ واحد، ولا داعي لتلمُّس هذه الفروق الدَّقيقة بينهما بدون حجَّة واضحة أو دليل قطعي.

المثال الرابع: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا﴾ **[الأنعام: 136]**.

قال تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ﴾ **[الأنعام: 138]**.

النَّص: «واختلف في (بزعمهم) في الموضعين: فالكسائي بضمِّ الزَّاي فيهما، لغة بني أسد، وافقه الشنبوذي، والباقون بفتحها فيهما[1]، لغة أهل الحجاز، فقيل: هما بمعنىٰ. وقيل: المفتوح مصدر، والمضموم اسم» 2/ 32.

التَّعليق: بين اتِّفاق الدلالة واختلافها دار النَّصُّ السابق، فهل الفتح والضَّمُّ لغتان بمعنىٰ واحد، أو أن لكل منهما معنىٰ يختلف عن الآخر؟.

ذكر ابن خالويه أن الوجهين جائزان في العربيَّة فقال: «قوله تعالىٰ: «بزعمهم» يقرأ بضمِّ الزاي وفتحها. فقيل: هما لغتان. وقيل: الفتح للمصدر، والضم للاسم»[2].

وكذا ذكر أبو حيان بقوله: «وهما مصدران. وقيل: الفتح في المصدر، والضَّمُّ في الاسم»[3].

(1) ينظر: معاني القراءات ص170، وحجة القراءات ص273، والكشف 2/ 453، والتيسير ص88، والعنوان ص93، والنشر 2/ 263، وغيث النفع ص223، والمحرر الوجيز 6/ 155، والبحر المحيط 4/ 655، والدر المصون 3/ 184، 185.

(2) الحجة في القراءات السبع ص150.

(3) البحر المحيط 4/ 655. وينظر: الدر المصون 3/ 185.

ولكن الراجح كما يبدو من نصِّ المؤلِّف وغيره من المصادر الأخرىٰ أنَّ صورة الإبدال بين الفتح والضَّمِّ علىٰ صوت الزَّاي في (بزعمهم) لغتان لمعنىٰ واحد، الضَّمُّ لغة بني أسد، والفتح لغة أهل الحجاز.

حيث ذكر الفرَّاء الفتح والضَّمُّ إضافة إلىٰ لغة ثالثة بالكسر فقال: وقوله: «هذا لله بزَعْمهم وبزُعمهم وزِعمهم، ثلاث لغات، ولم يقرأ بكسر الزَّاي أحد نعلمه. والعرب قد تجعل الحرف في مثل هذا؛ فيقولون: الفَتْك والفُتْك والفِتْك، والوُدُّ والوِدُّ والوَدُّ، في أشباه لها. وأجود ذلك ما اختاره القرَّاء الذين يؤثر عنهم القراءة»(1).

وأيده أبو زرعة في ذلك بقوله: «قرأ الكسائي: «بزُعْمهم» -بضم الزَّاي-، وقرأ الباقون بالفتح. وهما لغتان»(2).

ثم تكفل بعض العلماء بنسبة هذه اللغات، فذكر الفيومي أن «في الزعم ثلاث لغات، فتح الزاي للحجاز، وضمها لأسد، وكسرها لبعض قيس، ويطلق بمعنىٰ القول»(3).

وأيَّده أبو حيان في ذلك بقوله: «وقرأ الكسائي: (بزعمهم) فيهما بضمِّ الزَّاي وهي لغة بني أسد، والفتح لغة الحجاز»(4).

المثال الخامس: «روح».

قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ **[يوسف: 87].**

(1) معاني القرآن 1/ 356.

(2) حجة القراءات ص273. وينظر: معاني القراءات ص170، والجامع لأحكام القرآن 7/ 81.

(3) المصباح المنير (ح و ب) ص96. وينظر: إعراب القرآن للنحاس 2/ 32.

(4) البحر المحيط 4/ 655. وينظر: الدر المصون 3/ 184، 185.

النَّص: «وعن الحسن (من روح الله) معًا بضمِّ الراء، والجمهور علىٰ الفتح[1]، وهو رحمته وتنفسه، لغتان، وقيل: معنىٰ الأول من حيَّ معه روح الله فإنه يرجىٰ» 2/ 153.

التَّعليق: اقتبس المؤلِّف رأي ابن عطيَّة في توجيه قراءة (روح) -بضمِّ الرَّاء- علىٰ معنىٰ: «ولا تيأسوا من حيَّ معه روح الله الذي وهبه فإن من بقىٰ من روحه فيرجىٰ»[2].

ولكن كان لبعض العلماء وجهة أخرىٰ في اختلاف الدَّلالة بين قراءتي الفتح والضَّمِّ لم يعرض لها المؤلِّف، وهي أن الفتح علىٰ اعتبار أنه مصدر، والضَّمَّ علىٰ أنه اسم مصدر مثل «الشَّرْب والشُّرْب»[3].

ولكن الثَّابت عن جمهور العلماء ومعهم المؤلِّف أن الإبدال بين الفتح والضَّمِّ علىٰ صوت الرَّاء في (روح) لغتان لمعنىٰ واحد «فالجمهور علىٰ فتح الرَّاء وهو مصدر بمعنىٰ الرَّحمة إلا أن استعمال الفعل منه قليل، وإنما يستعمل بالزِّيادة مثل أراح وروح، ويقرأ بضم الرَّاء وهي لغة فيه»[4].

إذًا فالروح بفتح الراء وضمها: رحمة الله التي يحيا بها العباد وفرجه وتنفيسه[5].

المثال السادس: ﴿بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ **[الكهف: 93]**.

---

(1) ينظر: المحتسب 1/ 348، والكشاف 2/ 500، والمحرر الوجيز 9/ 363، ومفاتيح الغيب 17/ 136، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/ 58، والبحر المحيط 4/ 315، والدر المصون 4/ 210.

(2) المحرر الوجيز 9/ 363. وينظر: المحتسب 1/ 348.

(3) إملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/ 58.

(4) السابق الجزء نفسه والصفحة.

(5) ينظر: الكشاف 2/ 500، والبحر المحيط 4/ 315، والدر المصون 4/ 210.

النَّص: «واختلف في (بين السدين): فابن كثير، وأبو عمرو، وحفص بفتح السِّين، وافقهم ابن محيصن واليزيدي، والباقون بضمِّها[1]، لغتان بمعنىٰ واحد، وقيل: المضموم لما خلقه الله تعالىٰ، والمفتوح لما عمله الناس» 2/ 225.

التَّعليق: حاول بعض العلماء ملاحظة بعض الفروق الدَّلالية بين قراءتي الفتح والضَّمِّ لصوت السِّين في لفظة (السدين) فظهرت لهم بعض الاجتهادات، ذكر المؤلِّف منها الرأي الأول فقط، ولكن حتىٰ تكتمل الفائدة كان لابد من عرض هذه الاجتهادات، وبيانها علىٰ النَّحو التالي:

أ) «قال أبو عبيد: كلُّ شيء من فعل الله جلَّ ذكره كالجبال والشعاب، فهو «سُدٌّ» بالضَّمِّ، وما بناه الآدميون فهو «سَدٌّ» بالفتح، وهذا القول من قول عكرمة وقول أبي عبيدة وقطرب. وحكىٰ الفرَّاء عن المشيخة نحوه»[2].

ب) قال اليزيدي: السَّدُّ -بالفتح-: الحاجز بينك وبين الشيء. والسُّدُّ -بالضَّمِّ-: في العين[3].

ج) قال عبد الله بن أبي إسحاق: السَّدُّ بالفتح: ما لم يره عيناك، والسُّدُّ -بالضم-: ما رأته عيناك[4].

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات ص399، ومعاني القراءات ص275، والحجة للقراء السبعة 5/ 171، وحجة القراءات ص430، 431، والكشف 2/ 75، والتيسير ص118، والعنوان ص124، والنشر 2/ 315، وغيث النفع ص366، وإعراب القرآن للنحاس 2/ 306، والمحرر الوجيز 10/ 447، 448، ومفاتيح الغيب 20/ 379، والجامع لأحكام القرآن 11/ 55، والبحر المحيط 7/ 224، والدر المصون 4/ 481.

(2) الكشف 2/ 75، 76.

وينظر: إعراب القرآن للنحاس 2/ 306، والحجة في القراءات السبع ص231، والحجة للقراء السبعة 5/ 171، وحجة القراءات ص431، والمحرر الوجيز 10/ 448، والمصباح المنير (س د د) ص103، ومفاتيح الغيب 20/ 380، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/ 108، والجامع لأحكام القرآن 11/ 55، ولسان العرب 3/ 1968، والدر المصون 4/ 481.

(3) الكشف 2/ 76. وينظر: إعراب القرآن للنحاس 2/ 306، والجامع لأحكام القرآن 11/ 55.

(4) إعراب القرآن للنحاس 2/ 306.

وينظر: المحرر الوجيز 10/ 448، والجامع لأحكام القرآن 11/ 55، والبحر المحيط 7/ 224، 225.

د) قال أبو علي الفارسي: «ويجوز أن يكون السَّدُّ المصدر من سددته سدًّا، والسُّدُّ: المسدود في الأشياء التي يفصل فيها بين المصادر والأسماء نحو: السَّقىٰ والسُّقىٰ، والطِّحن والطُّحن، والشَّرب والشُّرب، والقِبض والقُبض، فإذا كان ذلك كذلك، فالأشبه (بين السُّدَّين) لأنه المسدود، ويجوز فيمن فتح السَّدَّين أن يجعله اسمًا للمسدود، نحو: نسج اليمن، وضرب الأمير، تريد بهما: منسوجة ومضروبة»[1].

وعلىٰ هذا الرأي الأخير فالقراءة بالضَّمِّ أولىٰ؛ لأن المقصود الاسم لا المصدر[2].

ولكن الثَّابت أن «هذه التفريقات لا تُقبل إلا بحجَّة ودليل ولا سيما وقد قال الكسائي: هما لغتان بمعنىٰ واحد، ووقع هذا الاختلاف بلا دليل وحجَّة»[3].

وعلىٰ هذا فالفتح والضَّمُّ هنا لغتان لمعنىٰ واحد، كالضَّعْف، والضُّعْف، والفَقْر والفُقْر[4]، وكان أبو عمرو يذهب إلىٰ أن الضَّمَّ والفتح بمعنىٰ الحاجز لغتان في هذه السورة[5]، فضمُّ السِّين ونصبها سواء[6].

---

(1) الحجة للقراء السبعة 5/ 171.
وينظر: إعراب القرآن للنحاس 2/ 306، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/ 108.

(2) إعراب القرآن للنحاس 2/ 306.
وينظر: الكشف 2/ 76، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/ 108، والبحر المحيط 7/ 224، والدر المصون 4/ 481.

(3) المراجع السابقة الأجزاء نفسها والصفحات.

(4) ينظر: الحجة للقراء السبعة 5/ 171، وحجة القراءات ص431، والكشف 2/ 75، ومفاتيح الغيب 20/ 379، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/ 108، والبحر المحيط 7/ 224، والدر المصون 4/ 481.

(5) الكشف 2/ 76.

(6) معاني القراءات ص275.

الصورة الثالثة: الإبدال بين الكسر والضم

المثال الأول: ﴿سِخۡرِيًّا﴾.

قال تعالىٰ: ﴿فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوۡكُمۡ ذِكۡرِي وَكُنتُم مِّنۡهُمۡ تَضۡحَكُونَ﴾ [**المؤمنون: 110**].

قال تعالىٰ: ﴿أَتَّخَذۡنَٰهُمۡ سِخۡرِيًّا أَمۡ زَاغَتۡ عَنۡهُمُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [**سورة ص: 63**].

النَّص: «واختلف في (سخريا) هنا، وص: فنافع، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف، بضمِّ السِّين فيهما، وافقهم الأعمش. والباقون بكسرها فيهما[1]، وهما لغتان بمعنىٰ واحد، مصدرا سخر منه، استهزأ به، وسخره استعبده؛ لأنهم سخَّروهم في العمل، وسخروا منهم، استهزءوا. وقيل: الضَّمُّ من العبودية، ومنه السخرة، والكسر من الاستهزاء، ومنه السخر. والياء في (سخريًّا) للنِّسبة للدَّلالة علىٰ قوَّة الفعل. فالسخرىٰ أقوىٰ من السخر. وأجمعوا علىٰ ضم السِّين في حرف الزخرف[2]؛ لأنه من «السخرة» إلا ما نقل عن ابن محيصن من كسره» 2/ 288.

التَّعليق: اختلفت الدَّلالة هنا بين القراءة بكسر السِّين وضمِّها علىٰ رأي بعض العلماء، فذهب أبو عبيدة وأبو عمرو ويونس، وكذلك الحسن وقتادة إلىٰ أن «ما كان من العبوديَّة فهو سُخْرِيٌّ، بالضَّمِّ، وما كان من الهزء فبالكسر»[3].

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات ص448، ومعاني القراءات ص328، والحجة للقراء السبعة 5/ 303، وحجة القراءات ص491، والكشف 2/ 130، والتيسير ص130، والعنوان ص137، والنشر 2/ 329، وغيث النفع ص419، وإعراب القراء للنحاس 3/ 86، والمحرر الوجيز 11/ 256، ومفاتيح الغيب 22/ 413، والجامع لأحكام القرآن 12/ 458، والبحر المحيط 7/ 587، والدر المصون 5/ 203.

(2) الآية 32.

(3) الحجة للقراء السبعة 5/ 303.

وينظر: معاني القرآن للفراء 2/ 243، وإعراب القرآن للنحاس 3/ 86، والحجة في القراءات السبع ص259، وحجة القراءات ص492، والكشف 2/ 131، والكشاف 3/ 205، ومفاتيح الغيب 22/ 413، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/ 152، والبحر المحيط 7/ 587، والدر المصون 5/ 203.

وعلىٰ هذا رجَّح أبو علي القراءة بالكسر؛ لأن «قراءة كسر السِّين أوجه لأنه بمعنىٰ الاستهزاء، والكسر فيه أكثر وهو أليق بالآية، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: «وكنتم منهم تضحكون».

قال القاضي أبو محمد: ألا ترىٰ إلىٰ إجماع القرَّاء علىٰ ضمِّ السِّين في قوله: «ليتخذ بعضهم بعضًا سخريًّا» لما تخلص الأمر للتخديم، قال يونس: إذا أريد التخديم فضمُّ السِّين لا غير، وإذا أريد الاستهزاء فالضَّمُّ والكسر»[1].

ولكن لا يعرف هذا التفريق الخليل وسيبويه -رحمهما الله- ولا الكسائي ولا الفرَّاء، وقال المبرد: إنما يؤخذ التَّفريق بين المعاني عن العرب، وأما التَّأويل فلا يكون[2].

إذًا فالرَّاجح عند جمهور العلماء أن الكسر والضَّمَّ سواء، فهما لغتان بمعنىٰ واحد وهو الهزء[3]، حيث «قال الكسائي: سمعت العرب تقول: بحر لُجّىٰ ولِجّىٰ، ودُرىٰ ودِرىٰ، منسوب إلىٰ الدُّرِّ، والكُرْسِىٰ والكِرْسِىٰ. وهو كثير. وهو في مذهبه بمنزلة قولهم: العُصِىٰ والعِصىٰ، والأُسوة والإِسوة»[4].

فالسخريُّ -بالضم والكسر-: مصدر سخر كالسخر، إلا أن في ياء النَّسب زيادة قوَّة في الفعل، كما قيل لخصوصية في الخصوص[5].

---

(1) المحرر الوجيز 11/ 256.
وينظر: الحجة للقراء السبعة 5/ 303، وحجة القراءات ص492، والكشف 2/ 131، والبحر المحيط 7/ 587.

(2) إعراب القرآن للنحاس 3/ 86.
وينظر: معاني القراءات ص328، والجامع لأحكام القرآن 12/ 458.

(3) المحرر الوجيز 11/ 256. وينظر: البحر المحيط 7/ 587.

(4) معاني القرآن للفراء 2/ 243.
وينظر: إعراب القرآن للنحاس 3/ 86، 87، ومعاني القراءات ص328، وحجة القراءات ص492، والكشاف 3/ 205، ومفاتيح الغيب 22/ 413، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/ 152، والبحر المحيط 7/ 587، والدر المصون 5/ 203.

(5) الكشاف 3/ 205.

وقد ذكرت بعض المصادر أنَّ الكسر هنا لغة قريش، والضَّمَّ لغة تميم[1].

المثال الثاني: ﴿جُذَاذًا﴾.

قال تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾ **[الأنبياء: 58]**.

النَّص: «واختلف في (جذاذًا): فالكسائي بكسر الجيم، وافقه الأعمش، وابن محيصن بخلف عنه. والباقون بالضَّمِّ[2]، وهما لغتان في متفرق الأجزاء، والمكسور جمع «جذيذ» كخفيف، وخفاف، أو جذاذة. والمضموم جمع جذاذة، كقرادة وقراد، وقيل: هي في لغاتها كلها مصدر» 2/ 265.

التَّعليق: ذكر الفيروزابادي أن «الجَذّ: الإسراع والقطع المستأصل، والاسم الجُذَاذ مثلَّثة»[3].

وكذا ذكر السُّيوطي أن «(جذاذًا)؛ أي: فتاتًا. ويجوز فيه الضَّمُّ والفتح والكسر. وهو من الجذِّ بمعنىٰ القطع. ويقال: جَذَّ الله دابرهم: أي استأصلهم»[4].

والمؤلِّف في عرض قراءتي الكسر والضَّمِّ يؤيِّد جمهور العلماء في كونهما لغتين لمعنىٰ واحد، ولكن هل باعتبار الجمع أو المصدر؟ الجواب: للعلماء فيه رأيان:

---

(1) اللغات في القرآن لإسماعيل بن عمرو المقري. تحقيق. صلاح الدين المنجد ص43 - مطبعة الرسالة - القاهرة - الطبعة الأولىٰ 1365هـ-1946م.

(2) ينظر: السبعة في القراءات ص429، والحجة للقراء السبعة 5/ 257، ومعاني القراءات ص308، ومختصر في شواذ القرآن ص294، والمحتسب 2/ 64، وحجة القراءات ص468، والكشف 2/ 112، والتيسير ص126، والعنوان ص132، والنشر 2/ 324، وغيث النفع ص402، ومعاني القرآن للفراء 2/ 206، والجامع لأحكام القرآن 11/ 269، 270، والبحر المحيط 7/ 445، والدر المصون 5/ 94.

(3) القاموس المحيط للفيروزابادي 1/ 348 - الهيئة المصرية العامة للكتاب 1398هـ-1978م.

(4) معترك الأقران 2/ 59.

الرأي الأول: صيغة الجمع

ذهب بعض العلماء إلىٰ أن قراءتي الكسر والضَّمِّ قد وردتا بصيغة الجمع، حيث وجَّه الفرَّاء قراءة الكسر بقوله: «ومن قال (جِذاذًا) -بالكسر- فهو جمع؛ كأنه جذيذ وجِذاذ مثل خفيف وخِفاف»[1].

ومعنىٰ ذلك: أن (جذيذًا) معدول عن «مجذوذ» مثل قتيل ومقتول، ثم جمع الجذيذ: جذاذًا كما جمع الخفيف خفافًا، والكبير كبارًا، والصغير صغارًا[2].

ونيابة صيغة «فعيل» عن صيغة «مفعول» كثيرة في لغة العرب كما قال الأشموني: «مجيء فعيل بمعنىٰ مفعول كثير في لسان العرب وعلىٰ كثرته لم يقس عليه بإجماع»[3].

وأما القراءة بضم الجيم فقد فقال عنها اليزيدي: واحدها (جُذاذة) مثل زجاجة وزجاج[4].

الرأي الثاني: صيغة المصدر

ذهب قطرب إلىٰ مصدرية هذا البناء فقال: جذذته جِذاذًا مثل ضرمته ضِرامًا[5].

(1) معاني القرآن للفراء 2/ 206.
وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3/ 396، والحجة في القراءات السبع ص250، والجامع لأحكام القرآن 11/ 270، والبحر المحيط 7/ 445، وشرح التصريح علىٰ التوضيح للشيخ خالد الأزهري 2/ 308 - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسىٰ البابي الحلبي.

(2) حجة القراءات ص468.

(3) حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك 2/ 316 - دار إحياء الكتب العربية - مصطفىٰ الحلبي.
وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تحقيق د. عبد الرحمن سليمان 3/ 39 - مكتبة الكليات الأزهرية - مطبعة الحلبي - الطبعة الثانية، وشرح التصريح 2/ 80.

(4) حجة القراءات ص468.
وينظر: لسان العرب (ج ذ ذ) 1/ 574، والجامع لأحكام القرآن11/ 270، والبحر المحيط 7/ 445.

(5) حجة القراءات ص468.

وكذا ذهب الفرَّاء والزَّجاج، حيث يقول الأول: «فمن قال (جُذاذًا) فرفع الجيم فهو وحَّد مثل الحُطام والرُّفات»[1].

ويقول الثاني: «فمن قرأ جذاذًا فإن بنية كل ما كسِّر وقطِّع علىٰ فُعال نحو الجُذَاذ والحُطَام والرُّفَات»[2].

وبعد عرض الرأيين نرىٰ أن الرَّاجح هنا أن تبادل الحركات صدىٰ لاختلاف اللهجات العربية باعتبار المصدريَّة أجودها الضَّمُّ كما يقول أبو حاتم: «جَذاذًا، وجِذاذًا، وجُذاذًا، لغات أجودها الضَّمُّ، كالحطام والرُّفات وكذلك روينا عن قطرب: جَذَّ الشيء يجذُّه جذًّا وجَذاذًا وجِذاذًا وجُذاذًا»[3].

إذًا فهو في لغاته الثَّلاث مصدر لا يثنَّىٰ ولا يجمع كما نصَّ علىٰ ذلك قطرب[4].

المثال الثالث: ﴿كِبْرَهُۥ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ **[النور: 11]**.

النَّص: «واختلف في (كبره): فيعقوب بضمِّ الكاف، وهي قراءة أبي رجاء، وسفيان الثوري، ويزيد، ورويت عن محبوب، عن أبي عمرو، والباقون بكسرها[5]. وهما لغتان في مصدر «كبر الشيء: عظم»، لكن غلب المضموم في

(1) معاني القرآن 2/ 206.

(2) معاني القرآن وإعرابه 3/ 396.
وينظر: معاني القراءات ص308، ولسان العرب 1/ 574.

(3) ينظر: المحتسب 2/ 64، والكشف 2/ 112، والجامع لأحكام القرآن 11/ 270، والبحر المحيط 7/ 445.

(4) ينظر: البحر المحيط 7/ 445.

(5) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص102، ومعاني القراءات ص332، والمحتسب 2/ 103، 104، والنشر 2/ 331، وإعراب القرآن للنحاس 3/ 90، والمحرر الوجيز 11/ 280، والجامع لأحكام القرآن 12/ 594، والبحر المحيط 8/ 21، والدر المصون 5/ 212.

السِّنِّ والمكانة، وقيل: بالضَّمِّ: معظم الإفك، وبالكسر البداءة به، أو الإثم» 2/ 293، 294.

التَّعليق: أشار المؤلِّف في النَّصِّ السَّابق إلىٰ أن القراءة بالكسر والضَّمِّ في (كبره) تحتمل أمرين:

الأمر الأول: اتِّفاق الدَّلالة

يرىٰ جمهور العلماء ومعهم المؤلِّف أن تبادل الكسر والضَّمِّ علىٰ صوت الكاف في (كبره): «لغتان في مصدر كَبُرَ الشيء: أي عظُم، لكن غلب في الاستعمال أن المضموم في السِّنِّ والمكانة. فيقال: هو كُبْرُ القوم: أي أكبرهم سنًّا أو مكانة»[1].

وذكر الفرَّاء عن القراءة بالضَّمِّ بأن لها» وجه جيِّد في النَّحو؛ لأنَّ العرب تقول: فلان تولىٰ عُظْم كذا وكذا يريدون أكثره»[2].

الأمر الثاني: اختلاف الدَّلالة

ذهب بعض العلماء إلىٰ اختلاف الدَّلالة بين قراءتي الضَّمِّ والكسر، حيث يقول الزَّجاج: «ومن قرأ (كِبْرَهُ) فمعناه: من تولَّىٰ الإثم في ذلك. ومن قرأ (كُبْرَهُ) أراد: معظمه»[3].

«وقيل: بالضَّمِّ معظم الإفك، وبالكسر: البداءة به. قيل: بالكسر: الإثم»[4].

ولكن الرَّاجح أن الكسر والضَّمَّ هنا لغتان لمعنىٰ واحد، حيث «ذكر اليزيدي

(1) الدر المصون 5/ 212.

وينظر: الكشاف 3/ 217، والمحرر الوجيز 11/ 280، ومفاتيح الغيب 22/ 492، والبحر المحيط 8/ 21.

(2) معاني القرآن 2/ 247. وينظر: معاني القراءات ص332.

(3) معاني القرآن وإعرابه 4/ 35.

(4) الدر المصون 5/ 212. وينظر: المحتسب 2/ 104، والبحر المحيط 8/ 21.

عن أبي زيد قال: قرأ بعضهم (كُبْرَه) -بضم الكاف-، وأظنُّها لغة، فأما الذي سمعناه فبكسر الكاف»[1].

وأخيرًا» قد يكون الشيء بمعنىٰ الشيء والحركة فيها مختلفة»[2].

الصورة الرابعة: الإبدال بين الفتح والكسر والضم ﴿بِمَلْكِنَا﴾.

قال تعالىٰ: ﴿قَالُوا۟ مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا﴾ [طه: 87].

النَّص: «واختلف في (بملكنا): فنافع، وعاصم، وأبو جعفر، بفتح الميم، وقرأ حمزة، والكسائي، وخلف، بضمِّها، وافقهم الحسن، والأعمش. والباقون بكسرها[3]، فقيل: لغات بمعنىٰ، وقيل: المضموم معناه لم يكن لنا ملك، فنخلف موعدك لسلطانه، وإنما أخلفناه فبنظر أدَّىٰ إليه فعل السامري، وفتح الميم مصدر من «ملك أمره» أي: ما فعلناه بأنا ملكنا الصواب، بل غلبتنا أنفسنا. وكسر الميم أكثر استعماله فيما تحوزه اليد، ولكنه يستعمل فيما يبرمه الإنسان من الأمور، ومعناه كالذي قبله» 2/ 254، 255.

التَّعليق: ذكر المؤلِّف أن التبادل بين الفتح والكسر والضم علىٰ صوت الميم في (بملكنا) قد يكون لغات ثلاث لمعنىٰ واحد علىٰ وجه اتِّفاق الدَّلالة، إضافة إلىٰ وجه اختلاف الدَّلالة بينهم.

أما الوجه الأول: فقد ذهب إليه جمهور العلماء مع نسبة الكسر إلىٰ قبيلته، حيث قيل: إن بعض بني أسد يقول ما لي مُلْك[4]، وكسر الميم اختاره

---

(1) معاني القراءات ص332.

(2) إعراب القرآن للنحاس 3/ 90.

(3) ينظر: السبعة في القراءات ص422، 423، ومعاني القراءات ص299، والحجة للقراء السبعة 5/ 244، وحجة القراءات ص461، والكشف 2/ 104، والتيسير ص124، والعنوان ص130، والنشر 2/ 321، 322، وغيث النفع ص396، ومفاتيح الغيب 11/ 22، والجامع لأحكام القرآن 16/ 213، والبحر المحيط 7/ 368.

(4) معاني القرآن للفراء 2/ 189.

أبو عبيد وأبو حاتم؛ لأنها اللغة العالية[1]، وقال الجوهري: والفتح أفصح»[2].

فثلاثتها في الأصل لغات في مصدر ملكت الشيء[3].

يقول صاحب الكشف: «وهي كلها لغات، وهو مصدر، إلا أنَّ «المُلك» -بالضم- مصدر من قولهم: هو مِلك بيِّن المُلك. و«المِلك» -بالكسر- مصدر من قولهم: هو مالك بيِّن الملك. و«المَلك -بالفتح- لغة في مصدر «مالك». وهذا المصدر مضاف إلىٰ الفاعل في جميع الوجوه، وهو النُّون والألف، والمفعول محذوف، وتقديره: ما أخلفنا موعدك بملكنا، والصَّواب: لكن أخلفنا بخطيئتنا»[4].

إذًا فهي وجوه ثلاثة في هذه الكلمة، ومعناه: بإرادتنا واختيارنا، أي لإخلاف موعدك، أي ما تجرأنا ولكن غرَّهم السامريُّ وغلبهم دهماء القوم. وهذا إقرار من المحبِّين بما فعله دهماؤهم[5].

وأما الوجه الثاني: فقد «فرَّق أبو علي وغيره بين معانيها: فمعنىٰ الضَّم أنه لم يكن لنا ملك فنخلف موعدك بسلطانه وإنما أخلفناه بنظر ما أدىٰ إليه ما فعل السامريُّ، فليس المعنىٰ إنَّ لهم ملكًا، وإنما هذا كقول ذي الرمة:

لا تُشْتَكىٰ سَقْطَة[٦] منها وقَدْ رَقَصَتْ بِها المفاوزُ[٧] حتىٰ ظَهْرُها حَدِبُ[٨]

---

(1) الجامع لأحكام القرآن 16/ 213، 214.

(2) الصحاح (م ل ك) 4/ 169.

(3) تفسير البيضاوي المسمىٰ أنوار التنزيل وأسرار التأويل. تحقيق. د. حمزة النشرتي وآخرين 3/ 469 -1418هـ.

(4) الكشف 2/ 104.

(5) التحرير والتنوير. محمد الطاهر بن عاشور 8/ 284 - دار سحنون - تونس.

(6) **السَّقْطَة**: العثرة والذلة. لسان العرب (س ق ط) 3/ 2038.

(7) **أصل المفازة**: مهلكة، فتفاءلوا بالسَّلامة والفوز. والمفازة أيضًا واحدة المفاوز، وسميت بذلك لأنها مهلكة من فَوَّز أي هلك؛ وقيل: سُمِّيت تفاؤلا من الفوز - النَّجاة - السابق (ف و ز) 4/ 3484.

(8) **الحَدَب**: خروج الظهر، ودخول البطن. السابق (ح د ب) 2/ 794. والبيت في البحر المحيط 7/ 368، والدر المصون 5/ 47.

أي لا يكون منها سقطة فتشتكي. وفتح الميم مصدر من ملك. والمعنىٰ ما فعلنا ذلك بأنا ملكنا الصَّواب ولا وقفنا عليه بل غلبتنا أنفسنا. وكسر الميم كثر استعماله فيما تحوزه اليد، ولكنه يستعمل في الأمور التي يبرمها الإنسان ومعناها كمعنىٰ التي قبلها، والمصدر في هذين الوجهين مضاف إلىٰ الفاعل والمفعول مقدر أي بملكنا الصواب»[1].

فأصل المُلك: السُّلطان والقدرة. والمِلْك: ما حوته اليد، والمَلك المصدر[2].

وهذا يعني أن الكسر والفتح واحد فهما لغتان مثل رِطل ورَطل. وأما الضَّم فهو السُّلطان[3].

وعلىٰ فرض احتمال هذا الوجه فالحق أن معانيها واحدة إذ هي متقاربة[4].

إذًا فالراجح أن الفتح والكسر والضَّمَّ في هذه اللفظة لغات ثلاث لمعنىٰ واحد، حيث يقول أهل اللغة: هذا مِلْك يميني ومَلْكها ومُلْكها: أي ما أَمْلِكُه[5]، فالجميع مصدر بمعنىٰ القدرة[6].

(1) البحر المحيط 7/ 368.
وينظر: معاني القرآن للفراء 2/ 189، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 3/ 371، والحجة في القراءات السبع ص246، والجامع لأحكام القرآن 16/ 214، والدر المصون 5/ 47.
(2) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3/ 371.
(3) مفاتيح الغيب 11/ 22.
(4) قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر. قاسم أحمد الدجوي، محمد الصادق قمحاوي ص114 - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة - 1395هـ-1975م.
(5) لسان العرب (م ل ك) 6/ 4267. وينظر: المثلث للبطليوسي 2/ 145.
(6) إملاء ما مَنَّ به الرحمن 2/ 125.
وينظر: المحرر الوجيز 11/ 97، والبحر المحيط 7/ 368، والدر المصون 5/ 47.

المبحث الثالث

النَّص بين اتِّفاق الدلالة واختلافها

الصورة الأولىٰ: الإبدال بين الفتح والكسر

المثال الأول: ﴿مَّنسِيًّا﴾.

قال تعالىٰ: ﴿قَالَتْ يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [مريم: **23**].

النَّص: «واختلف في (نسيًا): فحفص، وحمزة، بفتح النُّون، والباقون بكسرها[1]، لغتان كالوتر، والوتر، والكسر أرجح، ومعناه الشيء المتروك» 2/ 235.

التَّعليق: يحمل النَّصُّ السَّابق وجه اتِّفاق الدَّلالة بين قراءتي الفتح والكسر، وأن التبادل بينهما علىٰ صوت السِّين في (نَسْيًا) لغتان لمعنىٰ واحد، في حين حاول بعض العلماء تلمُّس بعض الفروق الدَّلالية بينهما.

حيث يقول ابن خالويه: «فالحجَّة لمن فتح: أنه أراد المصدر من قولك «نسيت». والحجة لمن كسر: أنه أراد: كنت شيئًا أُلْقِىٰ فنُسِىٰ، والعرب تقول: هذا الشيء لَقًىٰ ونِسْيٌ»[2].

ويؤكِّد ابن الأنباري علىٰ ذلك بقوله: من كسر فهو اسم لما ينسىٰ كالنَّقض اسم لما يَنْقُض، ومن فتح فمصدر نائب عن اسم كما يقال: رجل دَنف ودِنف[3].

وعن التَّرجيح بين الفتح والكسر، فالكسر أعلىٰ اللغتين[4]، فالنَّسْىٰ أكثر في

(1) ينظر: السبعة في القراءات ص408، ومعاني القراءات ص383، وحجة القراءات ص441، والكشف 2/ 86، والتيسير ص121، والعنوان ص126، والنشر 2/ 318، وغيث النفع ص382، والكشاف 3/ 12، والمحرر الوجيز 11/ 21، والبحر المحبط 7/ 252، والدر المصون 4/ 498.

(2) الحجة في القراءات السبع ص237. وينظر: حجة القراءات ص441.

(3) البحر المحيط 7/ 252. وينظر: الدر المصون 4/ 498.

(4) البحر المحيط 7/ 252.

الكلام من النَّسْئ[1]، والمكسور هو الوصف الصَّحيح، والمفتوح مصدر يسدُّ مَسَدَّ الوصف[2].

ولكن حمل قراءتي الفتح والكسر علىٰ الاتِّفاق في المعنىٰ أولىٰ من محاولة تلمُّس بعض الفروق الدَّلالية بينهما كما هو رأي جمهور العلماء ومعهم المؤلِّف.

إذًا فهما «لغتان مثل الجَسْر والجِسْر، والحَجْر والحِجْر والوَتْر والوِتْر. والنِّسْئ: ما تلقيه المرأة من خِرَق اعتلالها»[3].

وقيل النِّسْئ في كلام العرب: الشيء الحقير الذي شأنه أن ينسىٰ ولا يتألم لفقده كالوتد والحبل للمسافر ونحوه[4].

المثال الثاني: ﴿بَرِقَ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿فَإِذَا بَرِقَ ٱلْبَصَرُ﴾ **[القيامة: 7]**.

النَّص: «واختلف في (برق) فنافع، وأبو جعفر، بفتح الرَّاء. والباقون بكسرها[5]، لغتان في التحيُّر والدَّهشة» 2/ 574.

التَّعليق: بالرَّغم من أن النَّص السَّابق يحمل وجه اتِّفاق الدَّلالة بين قراءتي الفتح والكسر والتَّبادل بينهما علىٰ صوت الرَّاء في (برق)، إلا أن الدَّلالة كان لها وجه من الاختلاف علىٰ رأي بعض العلماء، فالقراءة بفتح الرَّاء علىٰ معنىٰ «لمعَ

(1) معاني القراءات ص383.

(2) البحر المحيط 7/ 252. وينظر: الدر المصون 4/ 498.

(3) معاني القرآن للفراء 2/ 164، 165.
وينظر: حجة القراءات ص441، والكشف 2/ 86، والكشاف 3/ 12، ولسان العرب (ن س ي) 6/ 4417، والجامع لأحكام القرآن 11/ 86.

(4) الجامع لأحكام القرآن 11/ 86.

(5) ينظر: السبعة في القراءات ص661، ومعاني القراءات ص515، والحجة للقراء السبعة 6/ 345، والحجة في القراءات السبع ص257، وحجة القراءات ص736، والكشف 2/ 350، والتيسير ص176، والنشر 2/ 393، وغيث النفع ص609، ومعاني القرآن للفراء 3/ 209، والمحرر الوجيز 14/ 173، 174، والجامع لأحكام القرآن 19/ 82، والبحر المحيط 10/ 345.

وشخص» عند الموت أو عند البعث. فهو من البريق: أي لمع من شدَّة شخوصه. وأما كسر الرَّاء فعلىٰ معنىٰ: «حارَ وفزِع عند البعث» وقيل: عند الموت، وقوله: ﴿وَخَسَفَ ٱلْقَمَرُ ۝٨ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ۝٩ يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ﴾ **[القيامة: 8-10]**. وما بعده يدلُّ علىٰ أن ذلك يكون يوم القيامة[1].

وقد عرض لذلك الزَّجاج بقوله: «برِق بصره -بكسر الرَّاء- يبرق برقًا: إذا تحيَّر، والأصل فيه أن يكثر الإنسان من النَّظر إلىٰ لمعان البرق، فيؤثر ذلك في ناظره، ثم يستعمل ذلك في كل حيرة، وإن لم يكن هناك نظر إلىٰ البرق، كما قالوا قمر بصره: إذا فسد من النَّظر إلىٰ القمر، ثم استعير في الحيرة، وكذلك بعل الرجل في أمره، أي تحيَّر ودهش، وأصله من قولهم: بعلت المرأة: إذا فاجأها زوجها، فنظرت إليه وتحيَّرت، وأما بَرَق -بفتح الرَّاء-: فهو من البريق، أي لمع من شدَّة شخوصه»[2].

ويؤكِّد الأزهري علىٰ هذه التفرقة الدَّلالية بقوله: «من قرأ (بَرَق البصر) فهو من بَرَق يَبْرُق بريقًا، ومعناه: شخص فلا يطرف من شدَّة الفزع الأكبر. ومن قرأ (بَرِق البصر) -بكسر الرَّاء- فمعناه: تحيَّر، يقال: بَرِق الرجل يبرَق برَقًا، إذا رأىٰ البرق فتحيَّر كما يقال: أسِدَ الرجل، إذا رأىٰ الأسد فتحيَّر. وبقر، إذا رأىٰ بقرًا كثيرًا فتحيَّر»[3].

ولكن الرَّاجح كما ذهب المؤلِّف أن الإبدال بين الفتح والكسر هنا لغتان لمعنىٰ واحد في التحيِّر والدَّهشة، حيث يقول ابن خالويه: «وقال أهل اللغة: بَرَق،

---

(1) الكشف 2/ 350 «بتصرف يسير».

وينظر: معاني القرآن للفراء 3/ 209، وإعراب القرآن للنحاس 5/ 53، والحجة في القراءات السبع ص357، وحجة القراءات ص736، والكشاف 4/ 660، ومفاتيح الغيب 31/ 23، والجامع لأحكام القرآن 19/ 82.

(2) مفاتيح الغيب 31/ 23. وينظر: معاني القرآن وإعرابه 5/ 252.

(3) معاني القراءات ص515.

وبرِق، فهما بمعنىٰ واحد، وهو: تحيُّر النَّاظر عند الموت. والعرب تقول: «لكل داخل بَرْقة» أي: دهشة وتحيُّر»[1].

وعلىٰ فرض ما ذكره بعض العلماء من أن برِق -بكسر الراء- بمعنىٰ شخص وشقَّ، وبرَق -بفتح الراء- بمعنىٰ لمع وصار له بريق وحار عند الموت فالمعنىٰ متقارب في القراءتين[2].

الصورة الثانية: الإبدال بين الفتح والضم

المثال الأول: ﴿فَوَاقٍ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيۡحَةً وَٰحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ﴾ **[سورة ص: 15]**.

النَّص: «واختلف في (فواق): فحمزة، والكسائي، وخلف، بضمِّ الفاء، وهي لغة تميم، وأسد، وقيس، وافقهم الأعمش. والباقون بفتحها[3]، لغة الحجاز، وهو الزَّمان بين حلبتي الحالب، ورضعتي الراضع» 2/ 419.

التَّعليق: أشار المؤلِّف في النَّصِّ السَّابق إلىٰ أن التَّبادل بين الفتح والضَّمِّ علىٰ صوت الفاء في (فواق) لغتان بمعنىٰ واحد من باب اتِّفاق الدَّلالة، الفتح لغة أهل الحجاز، والضَّمُّ لغة تميم وأسد وقيس منفردًا بتلك النِّسبة، في حين أهملت هذه النِّسبة بقيَّة المصادر الأخرىٰ، وهذا الاتِّفاق هو المشهور عند جمهور العلماء، حيث ذكر الزَّجاج أن «فُواق -بضمِّ الفاء وفتحها-، أي ما لها من رُجوع، والفُواق ما بين حَلَبَتي الناقة، وهو مشتق من الرجوع أيضًا؛ لأنه يَعُود اللبن إلىٰ الضَّرْع بين

---

(1) الحجة في القراءات السبع ص357. وينظر: الكشف 2/ 350، والجامع لأحكام القرآن 19/ 82.

(2) المحرر الوجيز 14/ 173، 174.

(3) ينظر: السبعة في القراءات ص252، ومعاني القراءات ص414، والحجة للقراء السبعة 6/ 66، وحجة القراءات ص613، والكشف 2/ 231، والتيسير ص152، والعنوان ص163، والنشر 2/ 231، وغيث النفع ص500، ومعاني القرآن للفراء 2/ 400، والمحرر الوجيز 14/ 15، والجامع لأحكام القرآن 17/ 133، والبحر المحيط 9/ 144، والدر المصون 5/ 528.

الحلبتين، وأفاق من مرضه من هذا، أي رجع إلىٰ الصِّحَّة. فالفواق من هذا أيضًا»[1].

إذًا: «فمعناهما واحد، أي: ما لها من راحة ولا إفاقة، وأصلها من الإفاقة في الرَّضاعة إذا ارتضعت البُهْمة أمَّها ثم تركتها حتىٰ تُنزل شيئًا من اللبن، فتلك الإفاقة الفُواق»[2].

وذكر السَّمين الحلبي أنهما «لغتان بمعنىٰ واحد وهما الزَّمان الذي بين حَلَبَتي الحالب ورضْعَتَيْ الراضع. والمعنىٰ ما لها من توقف قدر فَوَاق ناقة ...»[3].

إذًا فالفَواق والفُواق «واحد وهو بمنزلة: جُمَام المكوك وجَمَامة[4]، وقُصَاص الشعر وقَصَاصُه»[5].

ولكن ظهر علىٰ السَّاحة اللغويَّة اتجاه آخر لاختلاف الدَّلالة بين قراءتي الفتح والضَّمِّ عرض له ابن خالويه بقوله: «وقال آخرون: (الفَواق) -بالفتح-: الراحة، أي: ما لها من راحة، ولا فترة، ولا سكون. والفُواق: ما بين الحلبتين، وذلك أن البهيمة ترضع أمَّها ثم تدعها ساعة حتىٰ ينزل اللبن فما بين الحلبتين فُواق»[6].

وذكر الألوسي: «وقيل: المفتوح اسم مصدر من أفاق المريض إفاقة وفاقة:

---

(1) معاني القرآن وإعرابه 4/ 323.

(2) تهذيب اللغة (ف و ق) 9/ 254. وينظر: معاني القراءات ص414.

(3) الدر المصون 5/ 528. وينظر: الجامع لأحكام القرآن 17/ 134.

(4) يقال: أعطني جُمام المكوك: إذا حَطَّ ما يحمله رأسه فأعطاه. لسان العرب (ج م م) 1/ 687.

(5) الحجة للقراء السبعة 6/ 66.

وينظر: الحجة في القراءات السبع ص304، وإعراب القراءات السبع 2/ 255، وحجة القراءات ص613، والكشف 2/ 231، والمحرر الوجيز 14/ 15، والبحر المحيط 9/ 142، 144، والدر المصون 8/ 528. وذكر الفراء أن الفتح لغة جيدة عالية. معاني القرآن 2/ 400.

(6) إعراب القراءات السبع 2/ 255. وينظر: تهذيب اللغة 9/ 254.

إذا رجع إلىٰ الصِّحَّة، وإليه يرجع تفسير ابن زيد والسَّدِّي وأبي عبيدة له بالإفاقة والاستراحة. والمضموم اسم ساعة رجوع اللبن للضَّرع»[1].

ولكن الراجح ما ذكره المؤلِّف تأييدًا لجمهور العلماء أنهما «لغتان بمعنىٰ واحد وهما الزمان بين حَلَبَتي الحالب ورضْعَتَي الرَّاضع»[2].

إذًا فلا داعي لتلمُّس هذه الفروق الدَّقيقة بينهما.

المثال الثاني: ﴿ضَرًّا﴾.

قال تعالىٰ: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًۢا﴾ **[الفتح: 11]**.

النَّص: «واختلف في «ضرًّا»: فحمزة، والكسائي، وخلف، بضمِّ الضَّاد، وافقهم الأعمش. والباقون بفتحها[3] لغتان كالضُّعف والضَّعف» 2/ 482.

التَّعليق: اختلفت الدَّلالة بين قراءتي الفتح والضَّمِّ عند بعض العلماء، فذكر مكيُّ بن أبي طالب أن «حجة من قرأ بالضَّمِّ: أنه جعله من سوء الحال، كما قال: ﴿فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ﴾ **[الأنبياء: 84]**، أي: من سوء حال، فالمعنىٰ: إن أراد بكم سوء حال أو حُسن حال. وحجة من قرأ بالفتح: أنَّه حمله علىٰ الضَّر الذي هو خلاف النَّفع، ودلَّ علىٰ أن المراد ما أتىٰ بعده من نقيضه وهو قوله (نَفْعًا)، فالنَّفع نقيض الضَّر بالفتح»[4].

(1) روح المعاني 23/ 172.
وينظر: الحجة في القراءات السبع ص304، وحجة القراءات ص613، والكشاف 4/ 77، والمحرر الوجيز 14/ 15، والبحر المحيط 9/ 144.

(2) الدر المصون 5/ 528.

(3) ينظر: السبعة في القراءات ص604، ومعاني القراءات ص454، والحجة للقراء السبعة 6/ 202، وحجة القراءات ص672، والكشف 2/ 281، والتيسير ص163، والعنوان ص177، والنشر 2/ 375، وغيث النفع ص548، ومعاني القرآن للفراء 3/ 65، وإعراب القرآن للنحاس 4/ 131، 132، والمحرر الوجيز 15/ 98، والبحر المحيط 9/ 488، والدر المصون 6/ 161.

(4) الكشف 2/ 281. =

ولكن الرَّاجح ما ذكره المؤلِّف تأييدًا لجمهور العلماء أن التَّبادل بين الفتح والضَّمِّ علىٰ صوت الضَّاد في (ضرًّا) «لغتان كالضَّعف والضُّعف والفَقْر والفُقْر»[1].

المثال الثالث: ﴿وَدًّا﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمۡ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرًا﴾ [نوح: **23**].

النَّص: «واختلف في (ودًّا): فنافع وأبو جعفر، بضمِّ الواو. والباقون بفتحها[2]، لغتان في اسم صنم في عهد «نوح» » 2/ 564.

التَّعليق: ذكر بعض علماء العربية أن هناك اختلافًا في الدَّلالة بين قراءتي الفتح والضَّمِّ، حيث عرض لذلك ابن خالويه بقوله: «وقال آخرون: الوُدُّ -بالضَّمَّة-: المحبَّة، والوَدُّ: الصَّنَم، ومن ذلك قولهم: عمرو بن عبد ودٍّ»[3].

ولكن الرَّاجح ما ذكره المؤلِّف تأييدًا لجمهور العلماء أن التَّبادل بين الفتح والضَّمِّ علىٰ صوت الواو في (ودًّا) لغتان لمعنىٰ واحد، حيث يقول الأزهري» ودٌّ: اسم صنم، وفيه لغتان: وَدٌّ ووُدٌّ»[4].

= وينظر: معاني القراءات ص454، والحجة للقراء السبعة 6/ 202، وإعراب القرآن للنحاس 4/ 132، وحجة القراءات ص672، 673، والجامع لأحكام القرآن 16/ 547، 548، والدر المصون 6/ 161.

(1) الكشف 2/ 281.

وينظر: الحجة للقراء السبعة 6/ 202، وإعراب القرآن للنحاس 4/ 132، وحجة القراءات ص673، والجامع لأحكام القرآن 16/ 548، والبحر المحيط 9/ 488، والدر المصون 6/ 161.

(2) ينظر: السبعة في القراءات ص653، ومعاني القراءات ص506، 507، والحجة للقراء السبعة 6/ 327، وحجة القراءات ص726، والكشف 2/ 337، والتيسير ص175، والعنوان ص197، والنشر 2/ 391، وغيث النفع ص603، ومعاني القرآن للفراء 3/ 189، والمحرر الوجيز 14/ 127، والجامع لأحكام القرآن 18/ 510، والبحر المحيط 10/ 286، والدر المصون 10/ 286.

(3) إعراب القراءات السبع 2/ 396.

وينظر: الحجة في القراءات السبع ص353، والجامع لأحكام القرآن 18/ 510.

(4) معاني القراءات ص507.

ويؤيِّده صاحب الكشف بقوله: «وهما لغتان، وهو اسم صنم كانوا يعبدونه في الجاهلية علىٰ عهد نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ، يقال: إن كلبًا كانت تعبده»(1).

الصورة الثالثة: الإبدال بين الكسر والضم

المثال الأول: ﴿رِجْزًا﴾.

قال تعالىٰ: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾ **[البقرة: 59].**

قال تعالىٰ: ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ **[المدثر: 5].**

النَّص الأول: «وعن ابن محيصن: (رجزًا) بضمٍّ وكسر الرَّاء حيث وقع وهو لغة» 1/ 394.

النَّص الآخر: «واختلف في (والرجز): فحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، بضم الرَّاء، لغة الحجاز، وافقهم ابن محيصن، والحسن، والباقون بكسرها(2)، لغة تميم» 2/ 571.

التَّعليق: أشار المؤلِّف في النَّصِّ السَّابق إلىٰ أن تبادل الضَّمِّ والكسر علىٰ صوت الرَّاء في (رجز) لغتان بمعنىٰ واحد، الضَّمُّ لغة الحجاز، والكسر لغة تميم(3)، في حين اختلفت النِّسبة عند أبي حيان فأشار إلىٰ أنَّ الضَّمَّ لغة

---

(1) الكشف 2/ 337.

وينظر: إعراب القراءات السبع 2/ 396، والحجة في القراءات السبع ص353، والحجة للقراء السبعة 6/ 327، 328، وحجة القراءات ص726، والبحر المحيط 10/ 286، والدر المصون 5/ 385.

(2) ينظر: السبعة في القراءات ص659، ومختصر في شواذ القرآن ص13، ومعاني القراءات ص513، والحجة للقراء السبعة 6/ 338، وحجة القراءات ص733، والكشف 2/ 347، والتيسير ص175، والعنوان ص199، والنشر 2/ 393، وغيث النفع ص607، ومعاني القرآن للفراء 3/ 200، 201، والمحرر الوجيز 1/ 233، 16/ 155، والجامع لأحكام القرآن 1/ 378، والبحر المحيط 1/ 363، 10/ 326، والدر المصون 6/ 412.

(3) ينظر: غيث النفع ص607.

بني الصَّعدات، والكسر لغة قريش[1].

ولكن من العلماء من فرَّق في الدَّلالة بين قراءتي الكسر والضَّمِّ في حرف (المدثر): «فحجة مَنْ ضمَّ: أنه جعله اسم صنم، وقيل: هما صنمان كانا عند البيت» إساف ونائلة». وحجة من كسر: أنه جعل الرجز «العذاب»[2].

ولكن الراجح أن الضَّمَّ والكسر هنا لغتان في العذاب كـ «الذَّكْر والذُّكْر»[3].

قال أبو إسحاق: قرئ: (والرِّجْز) (والرُّجْز) ومعناهما واحد: وهو العمل الذي يؤدي إلىٰ العذاب.

قال الله جلَّ وعزَّ: ﴿لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ **[الأعراف: 134]** .. أي كشفت عنا العذاب[4].

والرجز في اللغة: العذاب.

قال الله: ﴿وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ ٱلرِّجْزُ﴾ **[الأعراف: 134]**، أي: العذاب. فالتأويل: اهجر ما يُؤَدِّيك إلىٰ عذاب الله، وكذلك قال الفراء: الرَّجز والرُّجز لغتان معناهما واحد[5].

---

(1) البحر المحيط 1/ 352، 10/ 326.

(2) الكشف 2/ 347.

وينظر: معاني القرآن للفراء 1/ 200، 201، والحجة في القراءات السبع ص355، وحجة القراءات ص733، والمحرر الوجيز 1/ 233، والجامع لأحكام القرآن 1/ 378، والدر المصون 1/ 235، 6/ 412.

(3) الكشف 2/ 347.

وينظر: معاني القرآن للفراء 3/ 200، 201، ومعاني القرآن وإعرابه 5/ 245، وتهذيب اللغة (ر ج ز) 10/ 322، وحجة القراءات ص733، والكشاف 4/ 645، والمحرر الوجيز 1/ 233، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 1/ 39، والبحر المحيط 1/ 363، 10/ 326، والدر المصون 1/ 235، 6/ 412.

(4) تهذيب اللغة 10/ 322.

(5) معاني القراءات ص513.

المثال الثاني: ﴿وَرِضۡوَٰنٌ﴾.

قال تعالىٰ: ﴿وَأَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞ وَرِضۡوَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِۗ﴾ [**آل عمران: 15**].

النَّص: «واختلف في (رضوان) حيث وقع: فأبو بكر بضمِّ الرَّاء، ﴿إلا من اتبع رضوانه﴾ ثاني المائدة[1]، فكسر الرَّاء فيه عن طريق العليمي، واختلف فيه عن يحيىٰ بن آدم، والوجهان صحيحان عن يحيىٰ، بل عن أبي بكر، كما في النَّشر. وعن الحسن الضَّم في الجميع. والباقون بالكسر في الكلِّ[2]، وهما لغتان» 1/ 472.

التَّعليق: حاول بعض العلماء إيجاد فروق دلالية بين قراءتي الكسر والضَّمِّ في (رضوان)، فذكر ابن خالويه أنَّ: «الحجة لمن كسرها: أنَّه مصدر، والأصل فيه: رضيت رضىٰ، ثم زيدت الألف والنون، فردَّت الياء إلىٰ أصلها؛ كما كان الأصل في «كفران»: كفرًا. ولمن ضمَّ حجتان:

إحداهما أنَّه فرَّق بين الاسم والمصدر.

والثَّانية: أن الضَّمَّ في المصادر مع زيادة الألف والنُّون أكثر وأشهر كقوله: ﴿فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦ﴾ [**الأنبياء: 94**]. ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ﴾ [**الرحمن: 5**]»[3].

ولكن الرَّاجح كما ذكر المؤلِّف تأييدًا لجمهور العلماء أن الإبدال بين قراءتي الكسر والضَّمِّ علىٰ صوت الرَّاء في (رضوان) لغتان لمعنىٰ واحد، الكسر لغة

---

(1) آية 16.

(2) ينظر: السبعة في القراءات ص202، ومعاني القراءات ص96، والحجة للقراء السبعة 3/ 21، 22، وحجة القراءات ص157، والكشف 1/ 337، والتيسير ص72، 73، والعنوان ص78، والنشر 2/ 238، وغيث النفع ص136، ومعاني القرآن وإعرابه 1/ 384، 385، ومفاتيح الغيب 7/ 126، والبحر المحيط 3/ 56، والدر المصون 2/ 38.

(3) الحجة في القراءات السبع ص106.

وينظر: الحجة للقراء السبعة 3/ 22، وحجة القراءات ص157، والكشف 1/ 337، والبحر المحيط 3/ 54، والدر المصون 2/ 38.

الحجاز، بينما كان الضَّمُّ من نصيب قبيلة تميم وبكر وقيس عيلان، ولكن المؤلِّف أهمل تلك النِّسبة.

حيث ذكر صاحب المصباح أن «-الرضوان بكسر الراء وضمِّها- لغة قيس وتميم بمعنىٰ الرِّضا، وهو خلاف السَّخَط»(1).

وذكر الشَّاطبي أن «ضمَّ الراء وكسرها في رضوان: لغتان. قيل: الضم لبني تميم، والكسر لأهل الحجاز»(2).

بينما زاد أبو حيان عدَّة قبائل أخرىٰ فقال: «وكسر رائه لغة الحجاز، وضمُّها لغة تميم وبكر، وقيس عيلان»(3).

إذًا فالكسر والضَّمُّ هنا لغتان بمعنىٰ واحد فهما» مصدران بمعنىٰ واحد. فالكسر «كالحِرمان»، والضَّمُّ ك «الشُكران» »(4).

قال الأزهري: «الرُّضوان والرَّضوان لغتان فصيحتان، من رضِيٰ يَرْضَىٰ، إلاَّ أن الكسر أكثر في القراءة، وهو الاختيار»(5).

ومع انفراد أبي بكر برواية الكسر هنا إلا أنه اتَّفق مع الجمهور في كسر الرَّاء في قوله تعالىٰ: ﴿مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ﴾. والعلَّة كما ذكر العلماء: «إنما أتىٰ باللغتين ليعلمك جوازهما»(6).

---

(1) المصباح المنير (ر ض ىٰ) ص87. وينظر: مفاتيح الغيب 7/ 126.

(2) إبراز المعاني ص383.

(3) البحر المحيط 3/ 54. وينظر: الدر المصون 2/ 38.

(4) الكشف 1/ 337.

وينظر: معاني القرآن وإعرابه 1/ 385، وحجة القراءات ص157، ومفاتيح الغيب 7/ 126، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن 1/ 128، والبحر المحيط 3/ 54، والدر المصون 2/ 38.

(5) معاني القراءات ص96. والكسر هو الاختيار لإجماع القراء عليه. الكشف 1/ 337.

(6) الحجة في القراءات السبع ص106.

الخاتمة

لاشكَّ أن للقراءات القرآنيَّة تأثيرها العميق في مجال الدِّراسات اللغويَّة عامَّة، وخاصة المجال الصَّوتي، وهذا ما ظهر جليًّا في ثنايا هذا البحث الخاص بـ «الإبدال بين الحركات القصيرة في إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر» للبنا الدمياطي. «دراسة لهجية».

فبعد معايشة الباحث لهذه القضيَّة وتتبعها في كتب اللغة والقراءات والتَّفسير من خلال الكتاب محور البحث يمكن أن نخرج بالنَّتائج الآتية:

1- من خلال القراءات القرآنية بشقيها -المتواتر والشاذِّ- ظهر الإبدال بين الحركات القصيرة وإن كانت الأولىٰ أكثر حظًّا ونصيبًا في هذه الدِّراسة.

2- تحقق الإبدال بين الحركات في كتاب «إتحاف فضلاء البشر» كظاهرة لهجيَّة في تسعة وخمسين موضعًا، ظهر اتِّفاق الدَّلالة بين جمهور العلماء ومعهم المؤلِّف في أربعين موضعًا من خلال المبحث الأول، ثم المبحث الثاني والمؤلِّف بين اتفاق الدَّلالة واختلافها في اثني عشر موضعًا، وأخيرًا المبحث الثالث» النَّصُّ بين اتِّفاق الدَّلالة واختلافها في سبعة مواضع، والرَّاجح فيهما هو اتِّفاق الدَّلالة بمعنىٰ أنها لغات لمعنىٰ واحد، وليس هناك داع لتلمُّس الفروق الدَّقيقة بينها بدون حجة ثابتة أو دليل قطعي.

3- ظهر الإبدال بين الحركات بجميع صوره في هذه الدراسة، وذلك عن طريق الإبدال بين الفتح والكسر، والفتح والضَّمِّ، والكسر والضَّمِّ، والفتح والكسر والضَّمِّ.

4- الاتِّفاق في المعنىٰ هو القانون الرئيس لتحقيق قضيَّة الإبدال، وإن احتملت بعض الألفاظ اختلاف الدَّلالة في هذه الدِّراسة إلا أن الرَّاجح أنَّ الاتِّفاق هو عنوانها البارز الذي لا مناصَّ عنه.

5- نُسِب الفتح في كثير من الأحيان في حالة التَّبادل إلىٰ القبائل الحضريَّة باعتباره من أصوات اللين المتسعة، بينما نُسِب الكسر والضَّمُّ باعتبارهما من أصوات اللين الضيِّقة إلىٰ القبائل البدويَّة، وهذا علىٰ ما يبدو مناسبًا لطبيعة البيئتين، ولكن ليس هذا الأمر قانونًا ثابتًا لا تحيد عنه اللهجات؛ «لأن القوانين التي تخضع لها اللهجات ليست كالقوانين الطبيعيَّة في الكون تلتزم حالة واحدة لا شذوذ فيها، بل يكتفي اللغوي عادة حين يحكم علىٰ لهجة من اللهجات بالحكم علىٰ الكثرة الغالبة من صفاتها»[1].

6- نُسِب الضَّمُّ في بعض الأحيان إلىٰ القبائل الحضريَّة في حالة التَّبادل بينه وبين الكسر، وكذلك نُسب الكسر والضَّمُّ إليهم في حالة التَّبادل بينه وبين الفتح، وكذلك النِّسبة للقبائل البدويَّة فهي أيضًا علىٰ هذا الخلاف، وهذا يناقض ما ذكره الدُّكتور/ إبراهيم أنيس من ميل «القبائل البدويَّة بوجه عام إلىٰ مقياس اللين الخلفي المسمىٰ بالضَّمَّة؛ لأنه مظهر من مظاهر الخشونة البدويَّة. فحيث كسرت القبائل المتحضرة وجدنا القبائل البدويَّة تضمُّ -بل إن الكسر دليل التحضُّر والرِّقة في معظم البيئات اللغوية ... ولسنا نعني بهذا أن لهجات البدو قد خلت من الكسرات، أو أن لهجات الحضر لا تعرف الضَّمَّات! وإنَّما كلُّ الذي نهدف إليه هو أنَّه إذا رويت لنا الكلمة بروايتين: إحداهما تشتمل علىٰ ضمٍّ في موضع معين من هذه الكلمة، والرواية الأخرىٰ تتضمن الكسر في نفس الموضع من الكلمة رجَّحنا أن الصيغة المشتملة علىٰ الضَّمِّ تنتمي إلىٰ بيئة بدويَّة، وأن المشتملة علىٰ الكسر تنتمي إلىٰ بيئة حضريَّة»[2].

فالرَّاجح في هذه المسألة ردًّا علىٰ السؤال المطروح في مقدمة البحث أن الواقع اللغوي لا يعترف بحدود فاصلة بين اللهجات العربيَّة.

(1) في اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس ص77.

(2) السابق ص91، 92.

«ولا مانع من تأثر بعض قبائل المدن بما انتشر عند إخوانهم العرب في البوادي فهم علىٰ صلة بهم يلاقونهم ويتعاملون معهم»[1].

«وعلىٰ أية حال فإن اللغة لا تعرف الإطراد الدَّائم الذي لا يتخلَّف»[2].

فالعرب وإن كانوا يمثِّلون قبائل عدَّة إلا أنهم يجرون مجرىٰ الجماعة في دار واحدة كما يقول ابن جني: «لأن العرب وإن كانوا كثيرًا منتشرين، وخَلقًا عظيمًا في أرض الله تعالىٰ غير متحجرين، ولا متضاغطين، فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرىٰ الجماعة في دار واحدة، فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعي أمر لغته، كما يراعي من مُهمِّ أمره فهذا هذا»[3].

7- انفراد المؤلِّف بنسبة بعض اللغات كما في (فواق) بضم الفاء لتميم وأسد وقيس والفتح للحجاز، وكذا (يعكفون) بكسر الكاف لبني أسد.

8- نسبة كثير من اللغات التي أهمل المؤلِّف نسبتها كما في (نستعين) بكسر حرف المضارعة وهي لغة قيس وتميم وأسد وربيعة وهذيل، بينما كان الفتح من نصيب أهل الحجاز، وكذا كسر السِّين في (عسيتم) لغة أهل الحجاز و(حصاده) -بكسر الحاء- منسوبًا لأهل الحجاز، بينما كان الفتح من نصيب قبيلتي نجد وتميم، وكسر الميم في (مرية) لغة أهل الحجاز، ولغة بني ضبَّة كسر الرَّاء في (ردت)، وكسر السِّين في (شِواظ) لغة الكلابيين، وفتح الرَّاء في (ربوة) لبني تميم، و(قَرْح) -بفتح القاف- بلغة الحجاز و(قُرْح) -بضم القاف- بلغة بني تميم، وضم الحاء في (حُوبًا) لأهل الحجاز، وكسر السِّين في (سخريًّا) لغة قريش، والضَّم لغة تميم، وكسر الرَّاء في (رضوان) لأهل الحجاز، بينما كان الضَّمُّ من نصيب قبيلة تميم وبكر وقيس عيلان.

---

(1) اللهجات العربية نشأة وتطورًا ص294.

(2) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص117.

(3) الخصائص 2/ 17، 18.

9- ذكر المؤلِّف أن فتح الواو في (الوتر) لقريش، والكسر لتميم، في حين أضاف البحث أن قبيلة قيس وأسد ونجد وبكر بن وائل من المنتسبين أيضًا إلىٰ لغة الكسر، وكذا ذكر المؤلِّف أن ضمَّ السِّين في (ميسرة) لأهل الحجاز فقط، في حين أضاف البحث قبيلة هذيل مع نسبة القراءة بالفتح لأهل نجد.

10- التَّردُّد في نسبة اللغات بين أهل اللغة، فبينما نجد بعض المصادر تنسب أصوات اللين المتسعة إلىٰ القبائل الحضريَّة، والضيِّقة للقبائل البدويَّة، نجد بعض الرِّوايات علىٰ العكس من ذلك، كما في (الوتر) فجمهور العلماء ومعهم المؤلِّف أن فتح الواو لقريش والكسر لتميم، في حين ذكر صاحب الجمهرة والمصباح ما يناقض ذلك من نسبة الكسر لأهل الحجاز، والفتح لأهل نجد، وكذلك في (غلظة) فالجمهور والمؤلِّف علىٰ أنَّ كسر الغين فيها لغة لبني أسد، والفتح لأهل الحجاز، نجد الفرَّاء ينسب كسر الغين إلىٰ الحجاز وبني أسد، وكذا في (عدوة)، فالجمهور والمؤلِّف علىٰ أن الكسر والضَّمَّ في العين للحجاز، وأما السُّيوطي فعلىٰ نسبة الضَّمِّ لتميم، وصاحب المصباح علىٰ أن الضَّمَّ لقريش والكسر لقبيلة قيس.

والتردُّد بين نسبة هذه اللغات يضع الباحث في حيرة من أمره، حيث يجد صعوبة في ترجيح أحدهما علىٰ الآخر، وخاصة أن اللهجات لا تسير وفق قاعدة ثابتة لا تحيد عنها، إضافة إلىٰ أنَّ التأثير والتأثر بين اللهجات واقع لا محالة فيه.

11- رَدُّ القراءة القرآنية أو الطَّعن فيها، أو وصفها بالشذوذ أو الرداءة بناء علىٰ مخالفة القاعدة اللغويَّة مع تواترها أمر لا يقبله قداسة القرآن الكريم كما فعل بعض العلماء في قراءة (عسيتم) -بكسر السين-، و(نعم) -بكسر العين-، و(ميسرة) -بضم السين-.

وبعد، فالحمد لله ربِّ العالمين علىٰ ما أنعم به علينا من نعم ظاهرة وباطنة، لا أحصىٰ ثناء عليه فهو كما أثنىٰ علىٰ نفسه فله الحمد وله الشكر، أدعوه ﷻ أن يتقبل مني هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة، وأن يغفر زلتي ويغسل حوبتي إنه وليُّ ذلك والقادر عليه.

فهرس المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

1- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للشاطبي. تحقيق د. إبراهيم عطوة عوض - مطبعة البابي الحلبي - 1402هـ-1981م.

2- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد بن محمد البنا الدمياطي. تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل - عالم الكتب - مكتبة الكليات الأزهرية - الطبعة الأولىٰ 1407هـ-1987م.

3- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي. تحقيق د. مصطفىٰ أحمد النماس - الطبعة الأولىٰ 1404هـ-1984م.

4- الاشتقاق. عبد الله أمين - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الثانية 1420هـ-2000م.

5- إصلاح المنطق لابن السكيت. تحقيق. أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون - دار المعارف - الطبعة الرابعة 1368هـ-1949م.

6- الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس - دار الأنجلو المصرية - الطبعة الخامسة 1979م.

7- أصول الفقه تاريخه ورجاله. د. شعبان محمد إسماعيل - المكتبة المكية - مكة المكرمة - طبعة دار السلام للطباعة والنشر - الطبعة الثانية 1419هـ-1998م.

8- إعراب القرآن للنحاس. تحقيق د. زهير غازي زاهد - مطبعة مصطفىٰ العاني - بغداد - الجمهورية العراقية - إحياء التراث الإسلامي - 1397هـ-1977م، ودار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولىٰ 1421هـ-2001م.

9- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه. حققه د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولىٰ 1413هـ-1992م.

10- إعراب القراءات الشواذ للعكبري. دراسة وتحقيق. محمد السيد أحمد عزوز - عالم الكتب - بيروت - لبنان - الطبعة الأولىٰ 1417هـ-1996م.

11- الأعلام. خير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - الطبعة السابعة - 1986م.

12- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي - حيدر آباد الدكن بالهند - دائرة المعارف العثمانية - الطبعة الثانية 1359هـ.

13- الأمالي لأبي علي القالي - مطبعة دار الكتب - الطبعة الثانية 1344هـ-1926م.

14- إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري. تحقيق د. إبراهيم عطوة عوض - دار الحديث - 1412هـ-1992م.

15- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي) تحقيق د. حمزة النشرتي وآخرين - 1418هـ.

16- إيضاح المكنون في الذيل علىٰ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للبغدادي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان 1413هـ-1992م.

17- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي - دار الفكر 1412هـ-1992م.

18- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري. تحقيق. أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - الطبعة الثالثة - 1404هـ-1984م.

19- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار المعروف بتاريخ الجبرتي - منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولىٰ 1417هـ-1997م.

20- التحرير والتنوير. محمد الطاهر بن عاشور - دار سحنون - تونس.

21- التذكرة في القراءات لابن غلبون. تحقيق د. سعيد صالح زعيمة - دار ابن خلدون - الطبعة الأولىٰ 2000م.

22- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. حققه. محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي بالقاهرة - 1388هـ-1986م.

23- التطور اللغوي التاريخي د. إبراهيم السامرائي - دار الأندلس - الطبعة الثالثة 1983م.

24- التلخيص في القراءات الثمان لأبي معشر الطبري. تحقيق. محمد حسن عقيل موسىٰ - مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي.

25- تهذيب اللغة للأزهري - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولىٰ 1421هـ-2001م.

26- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي. تحقيق د. عبد الرحمن سليمان - مكتبة الكليات الأزهرية - مطبعة الحلبي - الطبعة الثانية.

27- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولىٰ 1416هـ-1996م.

28- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) - دار الحديث - القاهرة.

29- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي. تحقيق د. فخر الدين قباوة، د. محمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولىٰ 1403هـ-1983م.

30- جمهرة اللغة لابن دريد. حققه د. رمزي بعلبكي - دار العلم للملايين - الطبعة الأولىٰ 1987م.

31- حاشية الرفاعي علىٰ شرح بحرق اليمني علىٰ لامية الأفعال 1355هـ-1963م.

32- حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك - دار إحياء الكتب العربية - مطبعة الحلبي.

33- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه. تحقيق د. عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - الطبعة الخامسة 1410هـ-1990م.

34- حجة القراءات لأبي زرعة. تحقيق. سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية 1399هـ-1979م.

35- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي. حققه. بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي - دار المأمون للتراث - الطبعة الثانية - 1413هـ-1993م.

36- الخصائص لابن جني. تحقيق. محمد علي النجار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثالثة 1407هـ - 1987م.

37- دراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح - دار العلم للملايين - الطبعة الحادية عشرة 1379هـ-1960م.

38- الدر المصون في علوم الكتاب المبين للسمين الحلبي. تحقيق. علي محمد معوض وآخرين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولىٰ 1414هـ-1994م.

39- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي. تحقيق. أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1394هـ.

40- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي. حققه. علي عبد الباري عطية - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

41- السبعة في القراءات لابن مجاهد. تحقيق د. شوقي ضيف - دار المعرفة - الطبعة الثالثة 1400هـ.

42- شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون - هجر للطباعة والنشر - الطبعة الاولىٰ 1410هـ-1990م.

43- شرح التصريح علىٰ التوضيح للشيخ خالد الأزهري - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسىٰ البابي الحلبي.

44- شرح الرضىٰ علىٰ شافية ابن الحاجب. حققه. محمد نور الحسن وآخرون - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان 1402هـ-1982م.

45- شرح طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولىٰ 1418هـ-1997م.

46- شرح الكافية الشافية لابن مالك. حققه د. عبد المنعم أحمد هريدي - جامعة أم القرىٰ - مكة المكرمة.

47- شرح المفصل لابن يعيش - عالم الكتب - بيروت.

48- الصاحبي لابن فارس. تحقيق. السيد أحمد صقر - مطبعة الحلبي - دار إحياء الكتب العربية.

49- علم الصوتيات د. عبد الله ربيع، د. عبد العزيز علام - المكتبة التوفيقية.

50- العنوان في القراءات السبع لإسماعيل بن خلف الأنصاري. حققه د. زهير زاهد، د. خليل العطية - عالم الكتب - الطبعة الثانية 1406هـ-1986م.

51- الغاية في القراءات العشر لابن مهران النيسابوري. تحقيق. محمد غياث الجنبار - الطبعة الأولىٰ 1405هـ-1985م.

52- غريب القرآن. عبد الله بن عباس. تحقيق د. أحمد بولوط - مكتبة الزهراء - القاهرة.

53- غيث النفع في القراءات السبع للسفاقسي. تحقيق. أحمد محمود الشافعي الحفيان - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الاولىٰ 1425هـ-2004م.

54- فتح القدير للشوكاني - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.

55- الفتح المبين في طبقات الأصوليين. عبد الله مصطفىٰ المراغي - المكتبة الأزهرية للتراث - 1419هـ-1999م.

56- الفتوحات الإلهية. سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل - مطبعة الحلبي د. ت.

57- فصول في فقه العربية د. رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - الطبعة الثالثة 1408هـ-1987م.

58- في اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس - مطبعة الأنجلو المصرية - الطبعة السادسة 1984م.

59- القاموس المحيط. الفيروزابادي - الهيئة المصرية العامة للكتاب 1398هـ-1978م.

60- قضايا ونظرات في فقه اللغة العربية د. إبراهيم محمد أبو سكين - الطبعة الثانية 1996م - 1997م.

61- قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر. قاسم أحمد الدجوي، محمد الصادق قمحاوي - الهيئة العامة لشون المطابع الأميرية بالقاهرة 1395هـ-1975م.

62- الكتاب. سيبويه. تحقيق. عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت - لبنان - الطبعة الأولىٰ 1411هـ-1991م.

63- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري - دار الكتاب العربي.

64- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. مكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق د. محيىٰ الدين رمضان - مؤسسة الرسالة - الطبعة الرابعة 1407هـ-1987م.

65- لسان العرب. ابن منظور الإفريقي - مطبعة دار المعارف.

66- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل. تحقيق. عادل أحمد عبد الموجود وآخرين - منشورات محمد علي بيضون - دار الكتاب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولىٰ 1419هـ-1998م.

67- اللغات في القرآن لإسماعيل بن عمرو المقري. تحقيق. صلاح الدين المنجد - مطبعة الرسالة - القاهرة - الطبعة الأولىٰ 1365هـ-1946م.

68- اللهجات العربية د. إبراهيم محمد أبو سكين - الفاروق الحديثة للطباعة والنشر 1406هـ - 1986م.

69- اللهجات العربية د. إبراهيم محمد نجا - مطبعة السعادة - 1396هـ-1976م.

70- اللهجات العربية في التراث د. أحمد علم الدين الجندي - الدار العربية للكتاب 1384هـ-1965م.

71- اللهجات العربية في القراءات القرآنية د. عبده الراجحي - دار المعرفة الجامعية 1996م.

72- اللهجات العربية نشأة وتطورًا د. عبد الغفار حامد هلال - مكتبة وهبة - الطبعة الثانية 1414هـ-1993م.

73- المثلث للبطليوسي. تحقيق د. صلاح الفرطوسي - الجمهورية العراقية - دار الرشيد للنشر 1981م.

74- مجاز القرآن لأبي عبيدة - مكتبة الخانجي بالقاهرة - 1374هـ-1954م.

75- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني. تحقيق. علي النجدي وآخرين - القاهرة 1415هـ-1994م.

76- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. ابن عطية. تحقيق. أحمد صادق الملاح - القاهرة 1394هـ-1974م.

77- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه. نشر ج برجشتراسر - مطبعة مكتبة المتنبي - القاهرة.

78- المزهر في علوم اللغة للسيوطي. تحقيق. محمد جاد المولىٰ وزميليه - دار التراث - الطبعة الثالثة - د. ت.

79- المصباح المنير للفيومي - مكتبة لبنان - بيروت 1990م.

80- معاني القرآن للأخفش الأوسط. تحقيق د. فائز فارس - الكويت - الطبعة الثانية 1401هـ-1981م.

81- معاني القرآن للفراء. تحقيق. أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار - طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة.

82- معاني القرآن وإعرابه للزجاج. تحقيق د. عبد الجليل شلبي - دار الحديث - القاهرة - الطبعة الثانية 1418هـ-1997م.

83- معاني القراءات للأزهري. حققه. أحمد فريد المزيدي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولىٰ 1420هـ-1999م.

84- معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي. تحقيق. علي محمد البجاوي - دار الفكر العربي.

85- معجم البلدان - ياقوت الحموي - بيروت.

86- معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة - مكتبة المثني - دار إحياء الكتب العربية- بيروت.

87- معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة. يوسف إلياس سركيس - دار صادر بيروت - مطبعة سركيس بمصر 1346هـ-1928م.

88- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. محمد فؤاد عبد الباقي - دار الحديث.

89- مفاتيح الغيب للفخر الرازي - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الأولىٰ 1401هـ-1981م.

90- المفتاح في الصرف. عبد القاهر الجرجاني. حققه د. علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولىٰ 1407هـ-1987م.

91- المغني في تصريف الأفعال د. محمد عبد الخالق عضيمة - دار الحديث - 1382هـ-1962م.

92- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري. تحقيق. عبد اللطيف محمد الخطيب - الكويت - التراث العربي - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الطبعة الأولىٰ 1421هـ-2000م.

93- الممتع في التصريف لابن عصفور. تحقيق د. فخر الدين قباوة - الدار العربية للكتاب - الطبعة الخامسة 1403هـ-1983م.

94- من لغات العرب لغة هذيل د. عبد الجواد الطيب د. ت.

95- موسوعة الحروف د. إيميل بديع يعقوب - دار الجيل - بيروت - 1408هـ -1988م.

96- نزهة الطرف في علم الصرف للميداني. شرح ودراسة د. يسرية محمد إبراهيم حسن - الطبعة الأولىٰ 1413هـ-1993م.

97- النشر في القراءات العشر لابن الجزري - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

98- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير - المكتبة العلمية - بيروت.

99- هدية العارفين. أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للبغدادي - منشورات مكتبة المثنىٰ - بغداد 1951م.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة